أبحاث العـــدد (٤٦) من مجلة كلية التجارة والاقتصاد - سبتمبر ٢٠١٦م

محتويات العدد

	الافتتاحيـــــة	مدير التحرير	الصفحة
١-	تحليل تطورالدين الحكومي المحلي وأثره على النمو الاقتصادي والائتمان الموجه للقطاع الخاص في اليمن (دراسة قياسية)	أ. د. محمد أحمد الحاوري	٤٦_١
٢-	الأساس القانوني للتنمية الاقتصادية في اليمن	أ.د. أمين محمد محي الدين	١٠٨_٤٧
٣-	استخدام الاختبارات الغير معلميه لقياس مستوى جودة الخدمات والأنشطة الطلابية وأثرها على رضا الطالب: دراسة تطبيقية على طلبة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء (٢٠١٢ م - ٢٠١٣ م)	د. أفراح يحيى الرزامي	١٥٤_١٠٩
٤-	العوامل المؤثرة على الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني خلال الفترة ٢٠٠٣م-٢٠١٣م	د.عدنان ياسين المقطري	٢١٠-١٥٥
٥-	تقييم تجربة السياسات الاقتصادية في اليمن من منظور اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي	د. عبدالله محمد العاضي	٢٥٣_٢١١

أ. د. محمد أحمد الحاوري

كلية التجارة والاقتصاد

المقدمة

اتجهت الدول النامية، ومنها اليمن، في السنوات الأخيرة نحو الاقتراض من السوق المحلية عبر أدوات الدين الحكومي بدلاً من الالتجاء إلى الدين الخارجي لتغطية فجوة الموازنة العامة نظراً لقصور الإيرادات العامة عن تغطية النمو المطرد في النفقات العامة .ونتيجة للاستخدام المفرط من قبل الحكومات و الدول لسياسة الاقتراض المحلي، أضحى الدين المحلي معضلة اقتصادية لا تقل خطورة عن مشكلة الدين الخارجي التي واجهت عدداً من الدول النامية في ثمانينات القرن الماضي ،وأصبحت تلقي بعبئها وآثارها ليس على الاستدامة المالية و الموازنة العامة فقط وإنما على كل من النشاط الاقتصادي و الاستقرار المالي والنقدي و النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص والادخار والاستهلاك .وأصبح تراكم الدين المحلي وتزايد أعباء خدمة هذا الدين يكتسب خاصية النمو الذاتي. فالاقتراض لم يعد لتغطية أوجه إنفاق حكومي له مردوده الاقتصادي والاجتماعي، وإنما في جزء كبير منه لسداد خدمة الدين المحلي والدين الخارجي. وبالتالي تحول جزء كبير من الموارد المتاحة للاستثمار الخاص إلى الأغراض المالية البحتة المتعلقة بسداد خدمة الدين، مما قلل من فرص النمو وتوليد فرص عمل لامتصاص البطالة، بل ساهم في مزاحمة القطاع الخاص وأضعف قدرة الاقتصاد على محاربة الفقر. ومع ذلك مازالت بعض الدول تستخدم الاقتراض المحلي، غير عابئة بالآثار السلبية القصيرة والبعيدة المدى للاقتراض المحلي على مستقبل التنمية.

إن هذه الدراسة تحاول تحليل وتقييم جدوى هذه السياسة وتحليل الأبعاد المختلفة للديون المحلية وآثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية والبحث في خيارات السياسات للتعامل معها والحد من آثارها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة تزايد الدين المحلي في اليمن من خلال تحليل وبناء مؤشرات كمية لتقييم الوضع الراهن للدين المحلي وتحليل طبيعة العلاقة بين الدين المحلي وتطور عجز الموازنة العامة. كما يستهدف البحث دراسة وتحليل أثر الدين المحلي على النشاط الاقتصادي، وخاصة على النمو الاقتصادي ومزاحمة القطاع الخاص وعلى الاستقرار المالي والنقدي. هذا فضلاً عن دراسة اثر الديون المحلية على إنشاء وتطوير سوق الأوراق المالية. بالإضافة إلى تقديم توصيات ومقترحات بالإصلاحات المطلوبة لصانع القرار وراسمي السياسة المالية والنقدية للتغلب على هذه المشكلة والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد.

مشكلة البحث

شهدت السنوات الأخيرة تراكم حجم الدين المحلي في اليمن على نحو متصاعد ومقلق. وأصبحت مدفوعات الدين المحلي تمثل عبئاً مالياً ثقيلاً على الموازنة العامة يستحوذ على نسبة كبيرة من الموارد العامة، كما امتد عبء الدين المحلي إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي وحركة الائتمان الموجه للاستثمار الخاص. وأصبح الدين المحلي والأعباء المترتبة عليه قيداً على النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتوسيع نطاق التمويل للقطاع الخاص. وانطلاقاً من الحيثيات السابقة تبرز مشكله البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمثل الدين المحلي الحكومي والأعباء المترتبة عليه مشكلة اقتصادية تؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما الوضع الراهن للدين المحلي الحكومي من وجهة نظر تحليلية وتقييمية؟
٢. ما مدى وطبيعة تأثير الدين المحلي والاعباء المترتبة عليه على النمو الاقتصادي وعلى الائتمان الخاص؟
٣. ما الاستخلاصات والتوصيات التي تقترحها الدراسة للمساعدة في صياغة سياسة مالية ونقدية للتغلب على مشكلة الدين المحلي، وخاصة على المدى المتوسط والمدى الطويل؟

منهج البحث

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج القياسي الكمي في تحليل وقياس أثر الدين المحلي على النمو الاقتصادي وعلى تخصيص الائتمان المصرفي بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. ويعمد البحث إلى بناء نموذج قياسي يترجم تلك العلاقات الاقتصادية مستخدماً أسلوب المربعات الصغرى في عملية تقدير معلمات النموذج.

مكونات الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول التطور النظري لمفهوم الدين الحكومي المحلي وآثاره الماكرواقتصادية، ويتناول الجزء الثاني تحليل تطور حجم الدين المحلي اليمني وآثاره المالية والاقتصادية، بينما يتناول الجزء الثالث النموذج القياسي لتقدير أثر الدين المحلي على النمو الاقتصادي وعلى الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص، وفي الجزء الرابع يستعرض البحث أهم النتائج والاستخلاصات والتوصيات.

١) -التطور النظري لمفهوم الدين الحكومي المحلي وآثاره الماكرواقتصادية

يستعرض هذا الجزء الجوانب النظرية المتعلقة بالدين المحلي وعلاقته بالنمو النمو الاقتصادي حيث يمثل النمو الاقتصادي أهم الأهداف الجديرة للسياسة الاقتصادية في معظم الدول. وهذا الأخير يعتمد على عوامل الإنتاج الأولية، التطور التكنولوجي، ومزيج من العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية[1]. فالدين المحلي قد يكون تأثيره إيجابياً على النمو الاقتصادي، كما قد يكون تأثيره سلبياً.

١ -١ -النمو الاقتصادي

ينصرف مفهوم النمو الاقتصادي إلى زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات على المدى الطويل، والتي تترجم كمياً في زيادة الدخل المحلي الإجمالي، وينعكس بالتالي في زيادة متوسط دخل الفرد السنوي. ولتحقيق زيادة صافية في

1- Muhammed Ramadan and Others,(December 2010), Domestic Debt and Economic Growth in Pakistan, An Empirical Analysis, Pakistan journal of social sciences,vol.No.2, university of multan p: 2.

متوسط دخل الفرد الحقيقي سنوياً فإنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي أكبر من معدل النمو السكاني. وتلعب العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية دوراً رئيساً في توليد وزيادة النمو الاقتصادي. ومن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في النمو هي: العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي. ويمكن التعبير عن الإنتاجية الكلية للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي بدالة إنتاج كوب ودجلاس((Cobb-Douglas production Function والتي تأخذ الصيغة الآتية:

$$Y = AL^{\beta} K^{\alpha} \qquad (1)$$

حيث:

Y. الناتج الكلي، A .التقدم التكنولوجي (الإنتاجية الكلية) ، L .العمل ، K. رأس المال،

α+β. مرونة العمل ورأس المال على الترتيب.

وهناك العديد من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي التي تحفل بها أدبيات المدارس الاقتصادية القديمة والحديثة[٢]. وفي هذا الصدد يمكن تحليل أثر الدين المحلي على النمو الاقتصادي في سياق كل من النظرية التقليدية والنظرية الكينزية والنظرية الريكارديه (فرضية المكافئ الريكاردي).

١ -٢ -النظريه التقليدية:

ترى هذه النظرية أن تخفيض الضرائب والاستعاضة عن ذلك التخفيض بتمويل عبر الاقتراض الحكومي يمكن أن تكون له آثار مختلفة على الاقتصاد. يتمثل الأثر المباشر لخفض الضرائب في حفز المستهلكين نحو إنفاق أكبر، وهذا الإنفاق الأكبر يكون تأثيره الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل. ففي الأجل القصير يؤدي الإنفاق الاستهلاكي الأكبر إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة حجم الناتج والتشغيل. ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أكبر من الميل الحدي للادخار، وبالتالي فإن الزيادة في ادخار القطاع الخاص

[٢] -أوشن سمية،(٢٠١٤ م) ،نظريات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، الجزائر ،ص:١ -١٣.

سيقابله أيضاً انخفاض في الادخار الحكومي السالب، كما أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد يشجع على تدفق الاستثمار من الخارج.[٣]

أما في الأجل الطويل فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يثبط الاستثمار ويؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، كما أن المدخرات المحلية الأقل معناها انخفاض حجم التكوين الرأسمالي ورصيد رأس المال. وفي المقابل فإن تدفق رؤوس الأموال من الخارج قد تنتج عنها ديون أجنبية أكبر نتيجة الأعباء والفوائد المترتبة عليها. كما أن الطلب الكلي الأعلى تنتج عنه مستويات أسعار أعلى. غير أن ميكانزيم العرض والطلب سوف يعمل على تعديل أو تكييف قوى العرض والطلب خلال الزمن بحيث تصل الأسعار ومستويات الطلب والعرض والعوائد الاقتصادية إلى المستوى التوازني الطبيعي للناتج. من جانب آخر، فإن حجم الاستثمار الأقل يؤدي في نهاية المطاف إلى رصيد رأسمال أقل، وبالتالي مستوى أقل للناتج القومي[٤] . وبناءً على ما سبق، فإن الأثر النهائي للاقتراض الحكومي في الأجل الطويل سيؤدي إلى إنتاج كلي أقل. وهذا معناه أن مستوى الاستهلاك الكلي سينخفض مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية. وهذا الأخير يعود إلى عبء الدين العام الذي يتحمله الجيل اللاحق نتيجة ما خلفه الجيل السابق وما تركه وراء ظهره من مستويات أقل من رصيد رأس المال .[٥]

من ناحية أخرى، يؤكد Barro التحليل السابق، وهو أن تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض بدلاً من فرض ضرائب يقود إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي، وبالتالي فإن الادخار الخاص المرغوب فيه سوف يرتفع بنسبة أقل من خفض الضرائب. إلا أن الادخار المحلي المرغوب فيه سينخفض في اقتصاد مغلق. كما أن سعر الفائدة الحقيقي بالضرورة سوف يرتفع لاستعادة التوازن بين الادخار المحلي المرغوب فيه والطلب الاستثماري. وبالتبعية فإن سعر الفائدة الأعلى سوف يزاحم الاستثمار والذي

---

٣ - في موضوع التطور الفكري لموضوع الدين العام انظر: عماد محمد على عبد اللطيف ، الدين المحلي الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (الحالة العراقية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢م العدد ٣٩.،ص٥ -٨.

٤ – Muhammed Ramadan and Others ,Op.Cit. , p: 3

سيظهر في الأجل الطويل كرصيد رأس مال أقل وإنتاجية رأسمال أقل. وبلغة {Franco Modigliani (1961)} فإن الدين العام هو عبء يتوزع بين الأجيال، وهذا يقود إلى رصيد رأسمال أقل في الأجيال القادمة. وبصورة مشابهة يؤكد {(Martin Feldstein(1974)} أن الزيادة في حجم ونطاق برنامج الأمن الاجتماعي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، وهذا يقود بالتالي إلى سعر فائدة حقيقية أعلى ومن ثم رصيد رأسمال أقل وإنتاجيه أقل.[٦]

أما في اقتصاد مفتوح يتعامل مع السوق الدولية، فإن عجز موازنة الدولة أو برامج الإنفاق الاجتماعي سيكون تأثيرهما ضئيلاً على سعر الفائدة في سوق رأس المال الدولي. لذلك فإن قرار الدولة بخفض الضرائب والاستعاضة عنها بالاقتراض لتمويل عجز الموازنة يقود إلى زيادة الاقتراض من الخارج أكثر من الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي. وهذا يعني أن عجز الموازنة يقود إلى زيادة عجز الحساب الجاري. كما أن معدلات سعر الفائدة الحقيقية المتوقعة سترتفع في الدولة فقط إذا كان هناك تأثير كبير لها في أسواق المال الدولية. أو إذا كانت زيادة الدين الخارجي ستدفع المقرضين الأجانب للمطالبة بعوائد أعلى من المتوقع على التزامات هذا البلد. وعلى أية حال، فإن هناك ميلاً ضعيفاً من أن عجز الموازنة يمكن أن يزاحم الاستثمار المحلي في الأجل القصير[٧]، ومع ذلك فإن عجز الحساب الجاري يظهر في الأجل الطويل كرصيد رأسمال أقل للثروة القومية ومطالبات أعلى من قبل الأجانب.

وعلى افتراض استمرار عجز الموازنة على مستوى العالم كله، أو توسيع نطاق برامج الإنفاق الاجتماعي، فإن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في أسواق رأس المال الدولية سوف يزاحم الاستثمار الخاص في كل بلد، كما أنه سينخفض رصيد رأس المال،

---

٥ - Op.Cit. , p: 3.

٦ -Robert J. Barro,(August1988),The Ricardian Approach to Budget Deficit ,working paper No. 2685, National Bureau of Economic Research , Cambridge.P:2.

□ - Robert J. Barro, op.cit..P:2.

أنظر أيضاً :ممدوح الخطيب الكسواني ، العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري ،دراسات اقتصادية :السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث ، ١٤٢٢هـ ،كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود، الرياض،ص:٤ -١٨ .

وبالتالي ينخفض الناتج على المدى الطويل. هذه الآثار على المستوى العالمي موازيه لتلك الآثار على المستوى المحلي في اقتصاد مغلق كما أشرنا سابقاً [٨].

١ -٣ -النظرية الكينزية:

تتفق النظرية الكينزية مع النظرية التقليدية إلى حد كبير فيما ذهبت إليه من أن تمويل عجز الموازنة عبر الاقتراض العام قد تنتج عنه آثار مختلفة على الاقتصاد في الأجلين المتوسط والبعيد. إلا أنها تختلف في بعض الافتراضات، ومنها افتراض النظرية الكينزيه حالة التشغيل الناقص للموارد الاقتصادية، أي وجود بعض الموارد غير مستغلة [٩].

ومقتضى هذا الفرضية أن ثمة علاقة مرنة وحساسة بين كل من الاستهلاك الكلي والتغيرات في الدخل المتاح، حيث يعتقد الكينزيون أن زيادة الاقتراض العام لتمويل عجز الموازنة لا يؤدي بالضرورة إلى مزاحمة الاستثمار الخاص والإحلال محله، بل يذهبون إلى عكس ذلك. ذلك أن زيادة الطلب الكلي الفعال، نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض العام، سوف يؤدي إلى زيادة العائد المتوقع على الاستثمار، وبالتالي يزيد الاستثمار عند مستويات أسعار الفائدة السائدة. وعليه فإن زيادة العجز الممول بالاقتراض العام يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة [١٠].

من جانب آخر، فإن النظرية الكينزية لا تستبعد أن يؤدي الإنفاق الحكومي الممول عبر الاقتراض الحكومي إلى مزاحمة القطاع الخاص إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل. كما تعتقد النظرية أن الآثار الإيجابية المتوقعة للعجز الممول عبر

□ - Robert J. Barro, Op.Cit. P:2.□

[٩] عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي ، الدين العام والاقتراض العام وأثرهما على الرفاه ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي،ص:٦ ، جامعة الملك عبد العزيز ،كلية الاقتصاد والإدارة ،جده ١٩٩٦م.

[١٠] - نفس المرجع السابق ،ص: ٦.

الاقتراض الحكومي يمكن أن تظهر حينما يكون العجز اسمياً، ويكون العجز ذات طبيعة مؤقته. أما إذا كان العجز هيكلياً وحقيقياً فإن الآثار المتوقعة تكون ضارة بالاقتصاد[١١].

١ -٤ -النظرية الريكارديه (فرضية المكافئ الريكاردي):

تقوم نظرية ريكاردو على اعتبار أن الدين الحكومي يعادل الضرائب التي يمكن أن تفرض في المستقبل في ظل فرضية أن المستهلكين يتصرفون بطريقة رشيده وعقلانية في تطلعاتهم للمستقبل. فالمبلغ المخصوم من الضرائب في المستقبل سوف يعادل العجز الحالي في الموازنة. كما أن ثمة فرضية أخرى تدعم الفرضية السابقة، تتمثل في أن تمويل العجز المالي بخفض الضرائب الحالية يقود إلى ضرائب أكبر في المستقبل وتكون بنفس القيمة. وهذا ناتج عن قيد الموازنة الحكومي والتي يتساوى فيها الإنفاق الكلي لكل فترة -بما فيها مدفوعات الفوائد -مع الإيرادات الكلية من الضرائب، أو مصادرأخرى بما فيها الإصدارالصافي لأوراق الدين العام [١٢]. ولذلك فإن التحويل بين الضرائب والعجز لا ينتج عنه ما يسمى بأثر الثروة الكلي. كما أن الزيادة في الدين الحكومي لا تؤثر على الاستهلاك، لأن المستهلك الرشيد الذي يواجه العجز الجاري، يدخر للمستقبل لمواجهة الزيادة في الضرائب. وبالنتيجة فإن الادخار الإجمالي في الاقتصاد لا يتأثر، لأن الانخفاض في الادخار الحكومي يتناسب مع الزيادة في الادخار الخاص. خلاصة الأمر أن النظرية الريكاردية ترى أن الادخار الإجمالي لا يتغير، وبالتالي لا يتغير كل من الاستثمار وأسعار الفائدة ومن ثم الدخل القومي.

ومع ذلك فإن المدافعين عن الدين الحكومي يؤكدون على التأثير الإيجابي له على كل من النمو والتضخم والادخار في تعميق وتطور السوق المالية، وهي التي تؤدي إلى زيادة حجم وكفاءة الاستثمار، ففي رأيهم أن المستويات المعتدلة للدين المحلي غير التضخمي ينتج عنها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ويعزز الادخار الخاص،

[١١] عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي ، الدين العام والاقتراض العام وأثرهما على الرفاه، مرجع سابق، ص:٦.

□□ -Robert: J. Barro, Op.cit. P.3-4.

وبالتالي الوساطة المالية. غير أن النظرية الريكاردية واجهت العديد من الاعتراضات. فالناس لا يعيشون إلى الأبد ، وبالتالي لا يهمهم ولا يكترثون بالضرائب التي يمكن أن تدفع بعد موتهم، كما تتسم الضرائب في المستقبل بأنها غير مؤكده. وهذه الضرائب ليست مبلغاً مقطوعاً، وإنما تعتمد على الدخل وعلى الثروة المنفقة وغيرها من العوامل. وأخيراً فإن نتيجة المكافئ الريكاردي تتوقف على فرضية تحقيق التشغيل الكامل.

١ -5 -الحد الأقصى للدين الحكومي

هناك جدل واسع بين علماء الاقتصاد حول الحد الأقصى (الآمن) لمستوى الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي تجاوزه إلى التأثير سلبياً على النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل. ووجود هذا الحد الأقصى الفاصل من عدمه له أهميته البالغة بالنسبة لطبيعة وتوجهات السياسة الاقتصادية المستقبلية، نظراً للانعكاسات السلبية المترتبة على تراكم الدين الحكومي على النشاط الاقتصادي في اقتصادات الدول. فإذا كان هناك مستوى معيناً للدين يؤدي تجاوزه إلى تراجع النمو الاقتصادي، فإن مقتضيات السياسة المالية والاقتصادية في هذه الحالة ينبغي أن تعطي أولوية أكبر لخفض الدين الحكومي دون هذا الحد الفاصل[١٣].

الجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول هذه القضية. فبعض الدراسات تشير إلى وجود حد أقصى. فعندما يتجاوز مستوى الدين (٩٠٪)من الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة يترتب على ذلك تدهور حاد في النمو الاقتصادي، والحد الأقصى ٦٠٪ من الناتج بالنسبة للدول النامية. ويعارض باحثون آخرون وجود هذا الحد الأقصى للدين العام مشيرين إلى أن ضعف النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى ارتفاع الدين، وليس ارتفاع الدين هو الذي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي، (panizza and preshbitero 2012)[١٤].

---

[١٣] صندوق النقد الدولي ،مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٤ م ،العدد ٥١ – الرقم ٢ ،ص٣٩ . واشنطن ، صندوق النقد الدولي.

١٤ المرجع السابق ، ص :٣٩ .

٢) -تحليل تطور حجم الدين المحلي اليمني للفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٤م وآثاره المالية والاقتصادية

٢ -١ - مؤشرات نمو حجم الدين المحلي

حتى النصف الأول من تسعينات القرن الماضي لم تكن اليمن تلجأ إلى الاقتراض المحلي لتغطية قصور الموارد المالية الحكومية وسد الفجوة المالية في الموازنة العامة للدولة، أو استخدامه كأداة من أدوات السياسة النقدية. لقد ارتبط تاريخياً تطور ونمو حجم الدين المحلي باستخدام سياسة أذون الخزانة التي أوصى بها صندوق النقد الدولي حينما طبقت اليمن برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والمالي والتعديل الهيكلي في مطلع عام ١٩٩٥م. ومنذ ذلك الحين أخذ الدين المحلي ينمو ويتزايد بدرجة ملحوظه. فقد ارتفع من ١٨٩ مليار في عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٣١٦٣ مليار ريال في عام ٢٠١٤م، أي ما يعادل حوالي ١٤ مليار دولار. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي ٢٠٪على النحو الذي يوضحه الجدول (١).

جدول (١) الدين العام المحلي للفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٤م

البيان	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	المتوسط
أجمالي الدين المحلي	189	187	197	251	344	398	449	580	779	858	1096	1379	2200	2812	3164	%992.2
معدل النمو السنوي	-32.5	-1.3	5.4	27.8	36.9	15.6	13.0	29.1	34.3	10.2	27.7	25.8	59.6	27.8	12.5	%19.46
% من الناتج المحلي	10.8	9.8	9.1	10.1	11.9	10.9	10.0	11.4	12.8	14.9	16.2	20.7	32.0	37.7	39.8	%17.21

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، أعداد مختلفة.

وبالنظر إلى الجدول (١) فإن الدين المحلي كان في بادئ الأمر عند مستويات منخفضة ومقبولة اقتصادياً، ولا يشكل عبئاً كبيراً على الموارد العامة، ولا يترك أثراً سلبياً على نمو وحركة النشاط الاقتصادي، حيث لم يتجاوز ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى وحتى عام ٢٠٠٩م، فيما شهدت السنوات التالية نمواً كبيراً بلغ في السنوات الثلاث الأخيرة أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، بل وصل في عام ٢٠١٤م إلى حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأمر يبعث بإشارات سلبية ليس فقط عن مدى كفاءة وفعالية سياسة الاقتراض المحلي وجدواها المالية والاقتصادية، وإنما أيضاً في الاعتماد عليها من حيث المبدأ كأداة لمعالجة مشكلات مالية متعلقة بعجز الموازنة في الوقت الذي تخلف تشوهات اقتصادية ومالية أكبر، فضلاً عن أعباء مالية ينوء بحملها الجيل الحالي والأجيال المتعاقبة.

ومن نافلة القول إن ثمة عوامل وأسباب تقف وراء هذا النمو الكبير في حجم الدين المحلي لعل أهمها العجز الهيكلي الذي تواجهه الموازنة العامة للدولة وقصور الإيرادات العامة، حيث ظلت الموازنة العامة تعتمد وبصورة مفرطة على الاقتراض من السوق المحلي عبر بيع أذون الخزانة لتمويل العجز المتنامي في الموازنة سنة بعد أخرى، أو الاقتراض من البنك المركزي (إصدارنقدي جديد). هذا الأمر أدى إلى تراكم حجم الدين المحلي وتزايدت معه بالتالي مدفوعات خدمة الدين العام المحلي. وبالرغم من أن عجز الموازنة في السنوات الأولى وحتى عام ٢٠٠٦م كان متواضعاً ولم يتجاوز ١٠٠ مليار، وهي نفس الفترة التي يقابلها مستوى الدين المحلي الذي ظل في نطاق محدود، غير أنه وابتداءً من عام ٢٠٠٨م أخذ العجز في الموازنة مستويات متصاعدة، حيث ارتفع إلى أن وصل في عام ٢٠١٣م حوالي ٧٣٢ مليار ريال. وعند المقارنة، فإن الدين المحلي التراكمي (أذون الخزانة والسندات الحكومية) للفترة ٢٠٠٠م -٢٠١٤م وصل إلى حوالي ٣١٦٣ مليار، فيما بلغ عجز الموازنة التراكمي الممول من سوق الاقتراض المحلية حوالي ٣٢٨٣ مليار ريال.

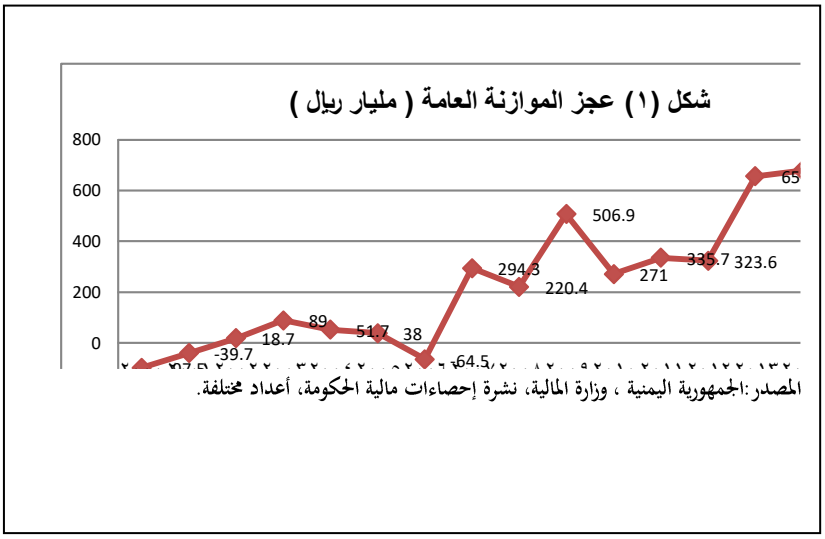

من جانب آخر، فإن جزءاً من الدين المحلي يصل إلى حوالي ١٩٪ من إجمالي الدين المحلي لم يكن لأغراض تمويل عجز الموازنة، وإنما كان لأغراض السياسة النقدية واستقرار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية واستقرار سعر الصرف، حيث يمارس البنك المركزي سياسة السوق المفتوحة عبر بيع سندات حكومية وشهادات إيداع مع البنوك التجارية.

إن إحدى التشوهات الناتجة عن الإفراط في سياسة الاقتراض المحلي وتراكمه دون استهلاكه أولاً بأول -بحسب آجال السداد -هي تلك المتعلقة بإضعاف الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني لدى مؤسسات الائتمان المحلية والدولية، حيث ارتفعت المديونية المحلية إلى ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤م. وبإضافة المديونية الخارجية تصبح المديونية الكلية (٦٠٪) كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي. أي أن الدين العام الإجمالي قد وصل إلى المنطقة الفاصلة بين الحدود الآمنه وغير الآمنه. ويترتب على تجاوز هذا الوضع عدم تمتع اليمن بالمزايا التنموية التي تحصل عليها الدول الأقل نمواً، وأهمها الحصول على مساعدات ومنح تنموية، فضلاً عن الآثار السلبية على كل من النمو الاقتصادي والاستثمار ومزاحمة الاستثمار العام (غير المنتج) لاستثمار للقطاع الخاص.

٢ -٢ - التغير الهيكلي في كل من الدين المحلي والدين الخارجي

هناك العديد من النظريات التي تفسر لجوء الدول النامية إلى الدين الخارجي، تجمع على وجود ما يسمى بفجوة الموارد المحلية بين الاستثمار المتوقع والادخار المحقق [١٥] ، حيث يكون الأخير في الغالب أقل من حجم الاستثمارات المخططة ، الأمر الذي تنجم عنه فجوه تمويلية ، وبالتالي تأتي الحاجة إلى الموارد الخارجية لإغلاق هذه الفجوة ولتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف .وقد دأبت اليمن على اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل برامجها الاستثمارية في مجال البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، فضلاً عن احتياجاتها من المعدات العسكرية والأمنية . وخلال الفترة الماضية (٢٠٠٠م -٢٠١٤ م) حدث تحول جوهري في هيكل الدين العام بين الدين المحلي والدين الخارجي انعكس في تغير الأهمية النسبية لكل منهما.

ويمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات المتعلقة بطبيعة ومضمون ذلك التحول في هيكل المديونية بحسب بيانات الجدول (رقم ٢ ، صفحة ١١) وذلك على النحو الآتي:

١ . رغم زيادة الدين العام الخارجي مقوماً بالعملة المحلية من ٨٠٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م إلى ١٥٦٠ مليار في عام ٢٠١٤ م. إلا أن الدين الخارجي مقوماً بالدولار ظل –في المتوسط -ثابتاً نسبياً عند حدود ٧ مليار دولار، وبالتالي فإن الزيادة في الدين العام الخارجي هي نتاج انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية. وهذه إحدى المخاطر المترتبة على الاستدانة الخارجية في ظروف التضخم وعدم الاستقرار في أسعار الصرف، حيث يكلف الدولة سداد أضعاف المبلغ المكتتب فيه مقوماً بالعملة المحلية.

٢ . انخفاض الأهمية النسبية للدين الخارجي، حيث انخفضت من ٨١٪ في عام ٢٠٠٠م الى ٣٣٪ ٢٠١٤ م. وهذا التغير له دلالته من ناحية توجهات السياسة

□□ - The Harrod-Domar growth model stresses the importance of savings and investment as a key determinants of growth. See: Hendrik Van Berg ,Growth theory after Keynes,Part 1;the unfortunate suppression of the Harrod-domar model ,The journal of philosophical economics, Volume V11, Issue 1,Autumn 2013.ISSN 1843-2298,Rosetti International ,p:10-19.

أنظر أيضاً: عمرو محمد سليمان ،إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلون ، القاهرة، ٢٠١٠م ص:٢٨١ -٢٩٦.

المالية وسياسة الاقتراض بصورة عامه، حيث عمدت نحو الاقتراض من الداخل عبر إصدار أوراق الدين المحلي بآجال مختلفة باعتباره أسلوباً أكثر سهوله من الاقتراض الخارجي الذي يرتبط عادة بمتطلبات وإجراءات إدارية وقانونية وتشريعية طويلة، فضلاً عن متطلبات متعلقة بالأهلية الائتمانية للدولة وقدرتها على الوفاء بمدفوعات خدمة الدين وسداد أقساطه.

٣ . و

نتيجة للتغير في استراتيجية الاقتراض نحو الاقتراض الداخلي، فقد نما الدين المحلي بصورة مفرطة وغير مبررة، مما أفقد هذه السياسة كل اعتبارات الكفاءة والرشادة، الأمر الذي ترتبت عليه زيادة الأهمية النسبية للدين المحلي إلى أن وصل في عام ٢٠١٤م إلى ٦٧٪ من إجمالي المديونية، رغم أنه كان في عام ٢٠٠٠م مستقراً عند ١٩٪.

ورغم أن سياسة تراكم الدين العام بنوعيه المحلي والخارجي سياسة مقيدة للنمو الاقتصادي، ومعيقة للاستثمار الخاص، وتلقي بمخاطر شتى على النشاط الاقتصادي، إلا أن الاقتراض الخارجي يعتبر أكثر خطورة وأشد تأثيراً على الاقتصاد برمته، خاصة في الدول النامية التي تمر بظروف تضخمية وتواجه محدودية في موارد النقد الأجنبي.

جدول(٢) الأهمية النسبية للدين المحلي والخارجي

السنة	الدين المحلي مليار ريال	نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الدين%	**الدين الخارجي مليون دولار**	الدين الخارجي مليار ريال	نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين%	إجمالي الدين الداخلي والخارجي بالريال
2000م	189.00	0.19	7991	809	0.81	998.00
2001م	187.00	0.18	11019	827	0.82	1,014.00
2002م	197.00	0.18	10077	890	0.82	1,087.00
2003م	251.00	0.20	5326	977	0.80	1,228.00
2004م	345.00	0.26	5004	992	0.74	1,337.00
2005م	398.00	0.28	4771	1008	0.72	1,406.00
2006م	449.00	0.29	4973	1086	0.71	1,535.00
2007م	580.00	0.33	5301	1160	0.67	1,740.00
2008م	779.00	0.40	5336	1180	0.60	1,959.00

2009م	858.00	0.41	5168	1251	0.59	2,109.00
2010م	1,096.00	0.45	5471	1313	0.55	2,409.00
2011م	1,379.00	0.50	5815	1390	0.50	2,769.00
2012م	2,200.00	0.59	5896	1556	0.41	3,756.00
2013م	2,813.00	0.64	6036	1558	0.36	4,371.00
2014م	3,164.00	0.67	6143	1560	0.33	4,724.00

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، أعداد مختلفة.

٢ -٣ -تطور أدوات الدين المحلي

أسفرت التجربة العملية عن استخدام أربع أدوات رئيسية من أدوات الدين الحكومي وبصورة متدرجة، وهي التي يمكن أن تشكل أساساً مالياً لتطوير السوق المالية والنقدية، ونواة لإنشاء سوق واسعة ونشطة للأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل. ويمكن تناولها فيما يلي:

أ) - أذون الخزانة:

يعود تاريخ إدخال أذون الخزانة في حيز التنفيذ الفعلي -كأداة من أدوات السياسة النقدية - إلى مطلع عام ١٩٩٥م حينما شرعت الحكومة اليمنية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بدعم ومساندة من صندوق النقد الدولي باعتبار أذون الخزانة إحدى أدوات السوق المفتوحة التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية والتحكم في العرض النقدي والحفاظ على القوه الشرائية للعملة المحلية واستقرار أسعار الصرف ، فضلاً عن استخدامها كأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة[١٦] ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدى عقدين من الزمن والبنك المركزي يستخدم هذه الأداة بكثافة لتلبية متطلبات السياسة المالية وتمويل العجز في الموازنة

[١٦] - محمد أحمد الحاوري (٢٠١٤م) ، استدامة المالية العامة في ظل تراجع إنتاج النفط ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا - كلية العلوم الإدارية والإنسانية ، العدد(٤٤)، إبريل –يونيو ٢٠١٥ م، ص:٣٦.— أنظر أيضاً : نبيل الطيري ، تقييم أذون الخزانة و قياس أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية خـــلال الفترة ١٩٩٥ م– ٢٠٠٦ م ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، دراسة غير منشورة ،ص:٥ -١٠.

بدرجة رئيسية. وبحسب بيانات الجدول٣ (صفحة ١٣) يمكن تحليل وتقييم نجاعة هذه الأداة في تحقيق أهدافها وذلك على النحو الآتي:

١ . ارتفعت قيمة إصدارات أذون الخزانة التراكمي من ١١٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ١٤٦٠ مليار في عام ٢٠١٤م. ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة أذون الخزانة من ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١٨٪ من الناتج نفسه .وقد ظلت الموازنة العامة متكئة على أذون الخزانة في تمويل العجز الناتج عن التوسع في برامج الإنفاق الحكومي دون أن تركز جهودها على تنمية الموارد العامة ورفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي وضبط الإنفاق العام، وفي الوقت نفسه غير آبهة بما ينتج عن سياسة أذون الخزانة من أعباء ماليه وآثار سلبية على النشاط الاقتصادي. وهذا الاستخدام المفرط لهذه الأداة والتراكم المالي للمديونية المحلية دون تصفية واستهلاك قيمة أذون الخزانة أولاً بأول بحسب آجالها قد أنتج وضعاً مالياً غير مسبوق في تاريخ المديونية المحلية يهدد استدامة المالية العامة ويكبح طاقات النمو الاقتصادي.

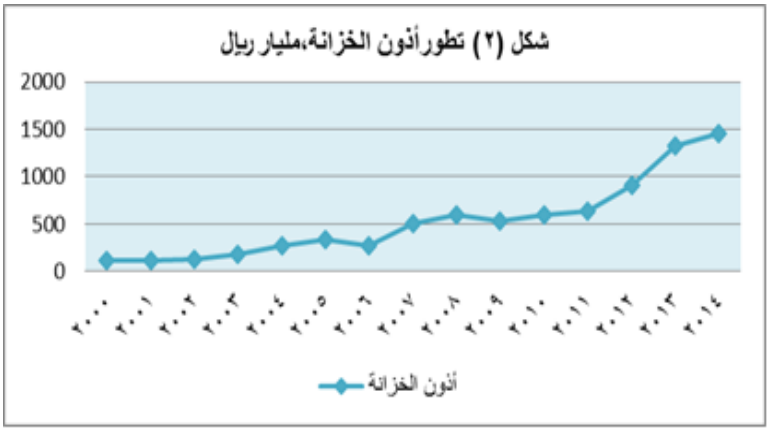

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، أعداد مختلفة.

٢ . ظلت أذون الخزانة ولمدة عقد ونصف العقد من الزمن الأداة الوحيدة التي يستخدمها البنك المركزي في سوق السندات دون أن يبتكر أدوات نقدية ومالية جديدة وخاصة متوسطة وطويلة الأجل بحيث تكون أساساً لإنشاء سوق لتداول الأوراق المالية في اليمن .وبحسب بيانات الجدول (٣) فقد تركز الدين المحلي في بيع أذون خزانة (أوراق نقدية) قصيرة الأجل تتراوح آجالها بين شهر و ثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة .وبالتالي اقتصر دورها على تلبية متطلبات واحتياجات استهلاكية لا تخدم أغراض التنمية كتمويل مشروعات إنتاجيه طويلة الأجل، الأمر الذي أثر سلبياً على كفاءة تخصيص الموارد النادرة بحسب أولويات النمو ومحاربة الفقر وتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة،وجعلها مجرد آلية نمطية تعمل على تدوير رؤوس الأموال وتراكم الديون.

٣ . بالنظر إلى الإطار التشريعي والمؤسسي الحاكم والمنظم لإصدار أذون الخزانة، فإنه يستند إلى القرار الجمهوري بالقانون (١٨) لسنة ١٩٩٥م بشأن الدين العام والذي يخول البنك المركزي نيابة عن الحكومة في إصدار سندات حكومية توجه قيمتها لتمويل المشاريع الاستثمارية وسحب فائض السيولة النقدية وتوجيهها لأغراض المنفعة العامة. وإلى الآن لم يتم إصدار قانون خاص ينظم الدين المحلي ويحدد القواعد وآليات العمل وكيفية تداول أدوات الدين المحلي في الأسواق المحلية والخارجية وغيرها من القضايا، وخاصة من المنظور الكلي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي.[١٧]

٤ . يتركز الطلب على أوراق الدين المحلي الحكومي (أذون الخزانة) في أربعة قطاعات رئيسيه تتمثل في البنوك التجارية وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي، وبعض المؤسسات الحكومية مثل (المؤسسة العامة للإسمنت وشركة مصافي عدن)، والقطاع الخاص(مثل شركات التأمين وغيرها)، وفي عدد محدود من الأفراد (كبار المستثمرين ورجال الأعمال) .وفي ظل مخاطر الاستثمار وضعف

[١٧]. -الجدير بالذكر أن هناك مشروع قانون للدين المحلي معروض على البرلمان تشير المادة (٣) منه إلى أن حصيلة إصدار السندات الحكومية توجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية.

جاذبية البيئة الاستثمارية وعدم وجود سوق للأسهم والسندات، فقد دفعت هذه الظروف معظم البنوك التجارية والمؤسسات إلى توجيه جزء كبير من ودائعها نحو الاستثمار المالي في أذون الخزانة مضمونة العائد، خاصة وأنها قد ارتبطت بسعر فائدة مرتفع يصل حالياً إلى حوالي ١٧٪.

٥ . إن التجربة العملية لإصدار وتنظيم أذون الخزانة خلال الفترة الماضية، وما صاحبها من تراكم للمديونية المحلية واتساع نطاق الآثار السلبية الناتجة عنها على الاستثمار الحقيقي والنمو الاقتصادي ، تطرح أهمية الانتقال إلى أدوات مالية متوسطة وطويلة الأجل ترتبط باحتياجات التنمية وتعمل على تنويع الأدوات المالية وإلى ابتكار أدوات ماليه جديده تستجيب لتطلعات المستثمرين واحتياجات الاقتصاد، وتتناسب مع خصوصية البنوك الإسلامية، فضلاً عن الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة مثل تجارب دول السودان والبحرين وماليزيا وغيرها .

جدول (٣) تطور أدوات الدين المحلي (مليار ريال)

السنة	أذون الخزانة	الأهمية النسبية لأذون الخزانة	سندات الدين الحكومي	صكوك إسلامية	الإجمالي
2000م	110	%100	0.00	0.00	110
2001م	118	%100	0.00	0.00	118
2002م	129	%100	0.00	0.00	129
2003م	184	%100	0.00	0.00	184
2004م	276	%100	0.00	0.00	276
2005م	329	%100	0.00	0.00	329
2006م	273	%100	0.00	0.00	273
2007م	505	%100	0.00	0.00	505
2008م	598	%100	0.00	0.00	598
2009م	526	%100	0.00	0.00	526
2010م	591	%100	0.00	0.00	591

جدول (٣) تطور أدوات الدين المحلي (مليار ريال)					
السنة	أذون الخزانة	الأهمية النسبية لأذون الخزانة	سندات الدين الحكومي	صكوك إسلامية	الإجمالي
2011م	640	%100	0.00	3.00	643
2012م	905	%.62	498.00	50.00	1453
2013م	1328	%.64	641.00	103.00	2072
2014م	1460	%.60	798.00	158.00	2416

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمصرفية، أعداد مختلة.

ب) - سندات الدين الحكومي

بدأت الحكومة بإصدار السندات الحكومية ابتداء من عام ٢٠١٢م، وهي فترة متأخرة بالنظر إلى البدايات الأولى لإصدار أذون الخزانة والتي تعود إلى منتصف عام ١٩٩٥م. وإصدار السندات الحكومية تأتي استجابة لمتطلبات تنويع أدوات الدين المحلي وتطوير سوق السندات، وخاصة بعد اكتساب خبرة عملية في إصدار وإدارة الأوراق المالية. وتتميز السندات الحكومية بأنها أدوات ماليه متوسطة الأجل. وبحسب بيانات الجدول (٤)فقد بلغت قيمة السندات الحكومية المصدرة في عام ٢٠١٢م حوالي ٤٩٨ مليار ريال، وارتفعت القيمة التراكمية لها في عام ٢٠١٤م إلى ٧٩٧ مليار ريال، وتمثل ٣٣٪ في المتوسط من إجمالي الدين المحلي خلال الفترة ٢٠١٢م - ٢٠١٤م. ويعكس هذا التطور بعض الحقائق، منها:

جدول (٤) الاقتراض المحلي عبر السندات الحكومية والصكوك الإسلامية والسحب على المكشوف (مليار ريال)			
البند	2012م	2013م	2014م
الاقتراض من البنك المركزي (سحب على المكشوف)	707	690	688
صكوك إسلامية	50	102	158
السندات الحكومية	498	640	797

المصدر: البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمصرفية، أعداد مختلفة.

١ . يمثل إصدار السندات الحكومية تحولاً نوعياً في أدوات الدين الحكومي وفي إدارة السيولة وتوجيهها نحو تمويل مشاريع وأنشطه متوسطة الأجل يكون عائدها التنموي أكبر من أذون الخزانة التي تلبي أغراضاً قصيرة الأجل محدودة الأثر التنموي.

٢ . يأتي معظم المستثمرين في السندات الحكومية من غير القطاع المصرفي وعلى رأسهم القطاع الخاص وهيئات التأمين ومكاتب التقاعد التي لديها فوائض ادخارية وغير قادرة على استثمارها في مشاريع إنتاجية واستثمارات حقيقيه.

ج) - الصكوك الإسلامية

تزامن إصدار الصكوك الإسلامية مع إصدار السندات الحكومية في عام ٢٠١٢م. وإصدار هذه الصكوك نبع من الإدراك الواعي لتعاظم دور البنوك الإسلامية في حشد وتعبئة المدخرات وإمكانية توجيهها جزئياً للمساهمة في تمويل مشاريع البنى التحتية والبرنامج الاستثماري للموازنة العامة، وفي الوقت نفسه تمكين البنك المركزي من استخدام الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية لتنظيم وإدارة السيولة النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي.

وبحسب بيانات الجدول (٤) فقد دشنت البنوك الإسلامية نشاطها في إصدار الصكوك الإسلامية في عام ٢٠١٢م بإصدار صكوك لتمويل مشاريع بنى تحتيه بحوالي ٥٠ مليار ريال، وارتفع هذا الإصدار في عام ٢٠١٤م إلى ثلاثة أضعاف (١٥٨مليار ريال). إن قراءة وتحليل هذا التحول النوعي في أدوات التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي يشير إلى جملة من الحقائق منها:

١ . إنه تطور إيجابي في آلية عمل البنوك الإسلامية وصيغ التمويل، التي تستخدمها في توظيف مدخراتها، يعكس عمق وترسخ تجربة البنوك الإسلامية وزيادة إسهامها في تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة.

٢ . تمثل الصكوك الإسلامية بديلاً كفءاً للسندات الحكومية ونواة لسوق إسلاميه للصكوك والمنتجات المالية للمصارف الإسلامية تسمح مستقبلاً بتأسيس

سوق ثانويه لتداولها على نطاق واسع، والاستفادة من السيولة المتوفرة لدى البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع استثماريه حكومية. كما يمكن للبنوك الإسلامية أن تبتكر أنواعاً مختلفة من الصكوك (مشاركه، إيجار، ..) المتوسطة والطويلة الأجل التي تلبي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية.

د) - الاقتراض من البنك المركزي

أحد مكونات الدين المحلي هو الاقتراض من البنك المركزي (السحب على المكشوف). ورغم المحاذير المتعلقة بالاقتراض من هذا المصدر التضخمي الذي يؤدي إلى زياده حجم السيولة ويساهم في زيادة التضخم، فقد وصل الاقتراض من البنك المركزي إلى حوالي ٧٠٠ مليار في المتوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ويمثل ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن الاستمرار في هذه السياسة غير الحذرة من شأنه زيادة الضغوط التضخمية على الاقتصاد، وجعل بيئة الاقتصاد الكلي بيئة عدم يقين تنذر بمخاطر شتى على الاستقرار النقدي وسعر الصرف والاستثمار وبيئة أداء الأعمال.

٢ -٤ - الدين المحلي بحسب القطاعات المستثمرة

هناك قطاعان رئيسيان يستثمران في أوراق الدين المحلي، هما القطاع المصرفي بكل تكويناته، والقطاع غير المصرفي بوحداته المختلفة. وبحسب البيانات الموضحة في الجدول (٥) يمكن تتبع تطور حجم الدين المحلي وبالتالي حركة الاستثمار المالي للقطاعات المصرفية وغير المصرفية في أوراق الدين المحلي خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠م -٢٠١٤م والتي تترجم معطيات الوضع المالي والاقتصادي والاستثماري العام. وبوجه عام يمكن الإشارة إلى أبرز الملاحظات ذات البعد التحليلي والتقييمي وذلك على النحو الآتي:

جدول (٥) الدين الحكومي بحسب الجهة المستثمرة							
السنة	البنك المركزي	%	البنوك التجارية	٪	أخرى	%	الإجمالي
2000م	24822	12	87994	41	101147	47	213,962
2001م	891	00	557.5	30	130984	70	187,580
2002م	1001	1	76215	39	120,525	61	197,741
2003م	853	00	113321	45	138,072	55	252,246
2004م	3617	1	162297	47	181,870	52	347,784
2005م	1656	00	181862	46	215,820	54	399,338
2006م	3386	1	206079	46	243,280	.54	452,746
2007م	418	00	289760	50	290,129	50	580,308
2008م	105922	12	362825	41	415,856	47	884,603
2009م	328586	28	784520	66	73,895	6	1,187,001
2010م	481031	30	999403	63	96,727	6	1,577,161
2011م	721184	34	1267463	60	110,934	5	2,099,580
2012م	707836	24	1496346	51	704,074	24	2,908,256
2013م	705162	20	1887617	54	924,996	26	3,517,776
2014م	724405	19	2011725	52	1,151,945	30	3,888,074

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقديةالمصرفية، أعداد مختلة.

١ . يستحوذ القطاع المصرفي والمتمثل في البنوك التجارية والإسلامية على نحو ٥٠٪ في المتوسط من أوراق الدين المحلي ، بالإضافة إلى قروض الحكومة من البنك المركزي والتي تصل إلى حوالي ٢٠٪ ، وبالتالي هناك ٧٠٪ من أوراق الدين المحلي تأتي من القطاع المصرفي .أي أن القطاع المصرفي قد وجد بغيته في الاستثمار السهل و الآمن عبر أذون الخزانة وسندات الدين الأخرى في ظل تلبد البيئة الاستثمارية بكثير من التعقيدات الإدارية والمخاطر التي تكتنف الاستثمار الحقيقي في المجالات الإنتاجية التي تسهم في زيادة الإنتاج و خلق فرص عمل جديده والحد من الفقر والبطالة.

٢ . وعلى نفس المنوال يستثمر القطاع غير المصرفي في أوراق الدين الحكومي بحوالي ٣٠٪ (في المتوسط) من إجمالي الدين المحلي. وتتنوع فئات القطاع غير المصرفي بين مؤسسات ماليه مثل مكاتب التقاعد وهيئات التأمين وصناديق التقاعد وبعض البيوت التجارية ورجال أعمال.

٣ . وبناءً على ما سبق، فإن تراكم الدين المحلي على هذا النحو المقلق، وإقبال القطاع المصرفي وغير المصرفي على الاستثمار في أوراق الدين على هذا المستوى المفرط قد أضعف من دور الجهاز المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة حجم الائتمان الموجه للاستثمار الحقيقي للقطاع الخاص، وخاصة ذي الأجلين الطويل والمتوسط. كما ساهم أيضاً في ضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية بما يخدم أغراض النمو والتنمية.

جدول (٦) تطور العبء المالي والاقتصادي للدين المحلي

السنة	الفوائد السنوية	نسبة الفوائد إلى إجمالي النفقات العامة	الضرائب مليار ريال	الفوائد % من الضرائب
2000م	-97.5	5.9	110.9	-0.88
2001م	-39.7	5.3	121.9	-0.33
2002م	18.7	4.6	174.3	0.11
2003م	89.0	4.0	194.5	0.46
2004م	51.7	5.2	240.2	0.22
2005م	38.0	5.1	284.4	0.13
2006م	-64.5	5.4	265.2	-0.24
2007م	294.3	5.5	265.4	1.11
2008م	220.4	5.3	367.0	0.60
2009م	506.9	6.2	409.6	1.24
2010م	271.0	7.1	454.6	0.60
2011م	335.7	10.6	380.8	0.88
2012م	323.6	14.3	546.5	0.59
2013م	656.1	16.9	628.3	1.04
2014م	679.3	14.1	758.3	0.90

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، أعداد مختلفة.

٢-٥ -العبء المالي والاقتصادي للدين المحلي

يرتب الدين الحكومي نوعين من الأعباء اللذين تتحملهما الموازنة العامة والاقتصاد، هما العبء المالي والعبء الاقتصادي. ويتمثل العبء المالي في ما تتحمله الموازنة من مدفوعات سنوية مقابل خدمة الدين، ويقاس بنسبة مدفوعات خدمة الدين الحكومي إلى إجمالي النفقات العامة. بينما يقاس العبء الاقتصادي بنسبة مدفوعات الفوائد والأقساط السنوية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأخير ينطبق أكثر على الدين الخارجي والذي يبين النسبة من الناتج التي تستقطع سنوياً لقاء مدفوعات الفوائد والأقساط ويتم تحويلها إلى الخارج [١٨].وبحسب بيانات الجدول (٦)، تتجلى ملاحظات عن العبء بنوعيه المالي والاقتصادي، نلخصها فيما يلي:

١ . ظل العبء المالي للدين الداخلي في حدود مقبولة وآمنه، وخاصة في السنوات الأولى وحتى عام ٢٠٠٩م حيث لم يتجاوز ٥٪ من النفقات العامة. ولكنه مع تراكم الدين واستمرار سياسة الاقتراض المحلي زادت الأعباء المالية في السنوات التالية إلى أن وصلت في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ١٦٪ من النفقات العامة، وحوالي ١٠٠٪ من الإيرادات الضريبية والجمركية. ودلاله هذا المؤشر أن خدمة الدين الداخلي أضحت تستهلك جزءاً من الإيرادات العامة تفوق موازنة قطاعات التنمية البشرية (التعليم والصحة والمياه)، كما تجاوزت النفقات الاستثمارية في الموازنة ذاتها، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض حجم الموارد المخصصة للمشاريع الاستثمارية العامة، وبالتالي أضعف دور الموازنة العامة والسياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي.

٢ . يتوقف العبء الاقتصادي على طبيعة ونوعية الدين الحكومي. إن للدين الخارجي عبئاً اقتصادياً مباشراً يتمثل في الفوائد والأقساط السنوية التي يتم استقطاعها من الموارد العامة، وبالتالي يتم تحويلها إلى الخارج بالنقد الأجنبي، والتي كان يمكن توجيهها إلى تمويل مشاريع تنموية أو استيراد سلع رأسماليه

[١٨] -مصطفى المتوكل ، محمد أحمد الحاوري ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ،٢٠١٤ م، جامعة صنعاء ، كلية التجارة والاقتصاد ،مركز الأمين للنشروالتوزيع ،صنعاء، فصل القروض العامة، ص: ١٣٥ - ١٥٠.

تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي. أما الدين المحلي فيكون عبؤه الاقتصادي غير مباشر ويتمثل في التأثير السلبي على النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو الأغراض الاستهلاكية الحكومية بدلاً من إتاحتها للاستثمار الخاص، وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص في حجم الائتمان المتاح من مؤسسات التمويل المحلي .وبالنظر إلى بيانات الدين المحلي فإنه بلغ حوالي ٤٠٪من الناتج المحلي ، كما بلغت فوائد الدين المحلي حوالي ٩٪من الناتج المحلي في عام ٢٠١٤م .من ناحية أخرى أثبتت الدراسة القياسية في الجزء الثالث(من هذا البحث) وجود تأثير سلبي للدين المحلي على النمو الاقتصادي، سواءً من زاوية مستوى الدين ذاته أو من ناحيه خدمة الدين ومدفوعاته السنوية ، أو كذلك من جانب مزاحمة القطاع الخاص في موارد الائتمان الممنوح من المؤسسات المصرفية .

٣)- النموذج القياسي: قياس أثر الدين المحلي على النمو الاقتصادي والائتمان الخاص في اليمن

٣ -١ - بناء النموذج

لاختبار أثر الدين الحكومي المحلي والأعباء الناتجة عنه على الاقتصاد، فإن الدراسة سوف تستخدم نموذجاً قياسياً يجسد العلاقة بين الدين المحلي والاقتصاد. ولتجنب المشكلات القياسية التي قد تظهر عند تقدير النموذج وتقلل من كفاءته التفسيرية والتنبؤية، وخاصة مشكلة التعدد الخطي بين بعض المتغيرات مثل متغير الدين المحلي ومتغير خدمة الدين المحلي، فإن الدراسة ستأخذ في الاعتبار صياغة ثلاث معادلات انحدار مستقلة بحيث تشمل الأولى على قياس أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي، والثانية تقيس أثر مدفوعات (خدمة) الدين الحكومي على النمو الاقتصادي، والثالثة تقيس أثر الدين المحلي على الائتمان الموجه للقطاع الخاص وذلك على النحو الآتي:

٣ -١ -١ -الصيغه العامة للنموذج

يمكن الاستفادة من نموذج كل من king and Levins vertion، والذي يعرف بنموذج (the Barro growth regression model)، والذي يأخذ الصيغة العامة الآتيه[١٩] :

$$GDPt = \beta 0 + \beta 1TDDt + + \beta 2Zt + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث إن:

GDPt : الناتج المحلي الإجمالي.

TDDt: الدين المحلي الإجمالي.

Zt : متغيرات تفسيرية تعزز النمو الاقتصادي.

وبناءً على الصيغة السابقة، وبالاستفادة من دراسة (Muhammed Ramdan) ، يمكن بناء ثلاثة نماذج قياسيه فرعية تتناسب مع الحالة اليمنية، وذلك على النحو الآتي [٢٠]:

٣ -١ -٢ -النموذج الأول: قياس أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي

يمكن استخدام الصيغة الرياضية كما في المعادلة التالية:

$$GDP = f\ (GE, TDD, EX, WREM) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وبتحويل النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي تكون المعادلة الآتية:

$$GDP = \alpha 1 + \alpha 2\ GE + \alpha 3\ TDD + \alpha 4\ EX + \alpha 5\ WREM + \beta\mu \ldots . (٤)$$

حيث إن:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

GE : الإنفاق الحكومي الإجمالي.

TDD: الدين الحكومي الإجمالي.

EX : إجمالي الصادرات .

WREM :تحويلات المغتربين.

□□- Isaya Maana , and others ,(June 2008),Domestic Debt and its Impact on the Economy-The case of Kenya ,The 13th Annual African Econometric Society Conference in Pretoria ,South Africa.,Central Bank of Kenya:p:19.

□□ -Muhammed Ramadan and others, Op.Cit. p;7.

μ : الخطأ العشوائي.

ومن المتوقع أن يكون معامل الدين المحلي إما موجباً أو سالباً والذي يعتمد في الأساس على مستوى ثقل الدين المحلي، حيث ينتج عن الاقتراض المحلي المكثف تراكم سريع للدين المحلي والذي يكون تأثيره سلبياً على الاقتصاد من خلال زيادة مدفوعات الفوائد أو ارتفاع سعر الفائدة على الدين المحلي. وقد أوضحت الدراسات الحديثة لكل من Abbas and Christensen (2007) أن المستوى المعتدل للدين المحلي يمكن أن يكون تأثيره إيجابياً على الاقتصاد، بخلاف مستويات الدين الكبيرة التي تترك أثراً سلبياً على الاقتصاد.[٢١]

ويتوقع أن يكون معامل الإنفاق الحكومي موجباً كمعبر عن مستوى الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري، والذي يكون تأثيره إيجابياً على النمو الاقتصادي. كما يتوقع أن يكون كل من معامل الصادرات ومعامل تحويلات المغتربين ذا أثر على النمو الاقتصادي إيجابي

٣ -١ -٣ -النموذج الثاني: قياس أثر خدمة الدين الحكومي المحلي على النمو الاقتصادي

يمكن استخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$GDP = f\,(M2, INT_DD, ER, FDI) \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

وبتحويل النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي تكون المعادلة التالية:

$$GDP = \beta 1 + \beta 2 M2 + \beta 2\ INT + \beta 3\ DD + \beta 4\ ER + + \beta 5\ FDI + \mu \ldots . (6)$$

حيث إن:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

M2: عرض النقود.

INT_DD : خدمة الدين الحكومي المحلي.

□□- Ali Abbas and Jakob,(June 2007),The Role of Domestic Debt Market in Economic Growth :An Empirical Investigation for Low-income Countries and Emerging markets ,IMF working paper,p:10.

ER : سعر الصرف.

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر.

μ :متغير عشوائي.

ومن المتوقع أن يكون معامل خدمة الدين المحلي سالباً في علاقته بالنمو الاقتصادي، حيث إن التوسع في الاقتراض المحلي يؤدي إلى زيادة مدفوعات الفائدة. كما يتوقع ان تكون معلمات المتغيرات الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي موجبة مثل عرض النقود وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ -١ -٤ -النموذج الثالث: قياس أثر الدين المحلي على الائتمان الموجه للقطاع الخاص

يمكن استخدام الصيغة الرياضية الآتية:

$$(Pi = \alpha + \beta Di + \ldots\ldots\ldots(7)$$

وبتحويل النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي تكون الصيغة التالية:

$$Pi = \alpha + \beta Di + \mu i \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

حيث:

pi : تمثل اقتراض القطاع الخاص.

Di : الدين المحلي.

I: تعبر عن العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M3).

ومن المتوقع أن يزاحم الاقتراض المحلي الحكومي الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مما يؤدي إلى نتائج معاكسه بالنسبة للقطاع الخاص. ولاختبار هذا الأثر يمكن استخدام نموج مبسط[٢٢] استخدمه (Christensen) لقياس أثر الاقتراض للقطاع الخاص على الدين المحلي. ويمكن التعبير عن المتغيرين كنسبة من العرض النقدي بمفهومه الواسع (m3) بطريقة المربعات الصغرى العادية.

٣ -٢ -نتائج التقدير:

□□ Jacob Christensen , (2005) , Domestic Debt Markets in Sub-Saharan Africa,IMF staff papers ,Washington,DC, Godfrey Kalinga,Vol.52,number 3,p;536.

٣ -٢ -١ -أثر الدين المحلي الحكومي على النمو الاقتصادي

اعتمد النموذج على بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة ٢٠٠٠م -٢٠١٤م من واقع الإحصاءات المالية والنقدية الصادرة عن كل من وزارة المالية والبنك المركزي. وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير علاقة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والدين المحلي الحكومي كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي. وتتميز هذه الطريقة باستخدامها على نطاق واسع في الأبحاث القياسية والتطبيقية نظراً لسهولتها وكفاءتها التفسيرية والتنبؤية. وبحسب نتائج التقدير الموضحة في الجدول (٧) يمكن مناقشة تلك النتائج فيما يلي:

١ . معنوية النموذج المقدر وفقاً للمعايير الإحصائية والقياسية، حيث قيمة F (18.27981)، و قيمة مربع معامل التحديد R^2 والذي يفسر حوالي (711.) من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوافق النموذج مع النظرية الاقتصادية من ناحية طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المتابع، وبالتالي صلاحية النموذج وإمكانية الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الاقتصادية بدرجة ثقه عالية.

٢ . تبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول معنوية معامل متغير الدين المحلي الحكومي حيث بلغت قيمته (-٢,١١)، وتعني أن زياده الدين المحلي بمقدار مليون ريال يترتب عليها انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٢,١١ مليون ريال. وهذه العلاقة السلبية تعكس حقيقة الوضع الحرج الذي وصل إليه الدين المحلي وتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي وما يسببه من أعباء اقتصادية وماليه تعيق جهود التنمية. وبالتالي أصبحت سياسة الاستمرار في الاقتراض المحلي سياسة غير مجديه اقتصادياً لا تبررها الاعتبارات المالية المتعلقة بتمويل عجز الموازنة، حيث غدت قيداً على إمكانية تحقيق نمو اقتصادي موجب يسمح بتحسن مستوى الدخل ومحاربة الفقر والتخفيف من البطالة.

٣ . أظهرت نتائج التقدير معنوية معامل الإنفاق الحكومي وتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الاستثماري

بمقدار مليون ريال تترتب عليه زيادة الناتج المحلي بحوالي 3.96 مليون ريال. وهذه النتيجة تعززها النظرية الكينزية. فالإنفاق الحكومي بالإضافة إلى أنه إنفاق في جزء كبير منه على قطاع التنمية البشرية كالتعليم والصحة تترتب عليه زيادة إنتاجية الموارد البشرية. فهو يمثل زيادة في الطلب الكلي تؤدي بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في حجم الإنفاق وبالتالي في حجم الناتج المحلي.

٤ . أظهر التقدير التأثير الإيجابي لكل من تحويلات المغتربين والصادرات على النمو الاقتصادي، حيث بلغت معلمة كل من الصادرات والتحويلات (0.77)،(1.49) على الترتيب. ومن الواضح أن تحويلات المغتربين تمثل أحد المصادر الهامه المحفزة للنمو الاقتصادي، حيث إن تحويل ما يساوي مليون ريال إلى القنوات الاقتصادية في الداخل تترتب عليه زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١,٥ مليون ريال. وقد أظهرت دراسة حديثة [٢٣] أن التحويلات الخاصة تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات؛ الأولى: تتمثل في تقليل القيود الائتمانية للمبالغ المستلمة للأسر والتي تساعدها في فتح مشاريع استثمارية خاصة. والثانية: تساعد على تمويل التعليم والصحة لأبنائها، وهذا يعزز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. والثالثة: تؤثر التحويلات إيجابياً على النمو من خلال ميكانزيم المضاعف الذي يخلق روابط أمامية وخلفية بين القطاعات الاقتصادية. وقد أظهرت نتائج التقدير عدم معنوية معامل كلٍ من المتغيرين، الصادرات والتحويلات الخاصة من الناحية الإحصائية (أنظر الملحق) بالرغم من اتساق النتائج مع منطق النظرية الاقتصادية، الأمر الذي يثير بعض التساؤلات حول بعض مشكلات القياس الاقتصادي المتعلقة بجمع البيانات أو وجود ارتباط سلسلي بين البيانات والذي

□□ - - Muhammed Ramadan and Others,Op.cit., p :8.

يخرج عن إطار البحث.[٢٤] وبالتالي تم استبعادهما والإبقاء على المتغيرات المعنوية إحصائياً واقتصادياً كما يوضحه الجدول (٧).

جدول (٧) نتائج تقدير علاقة الدين المحلي بالنمو الاقتصادي

Variable	(Coefficient)	(Std.Error)	T- statistic	Pro
C	26394.88	778777.4	0.033893	0.9735
GE	3.968923	0.751349	5.282395	0.0002
TDD	-2.112263	0.655879	-3.220508	0.0073
Adjusted R-squared	0.711695			
Durbin-Watson stat	1.954277	F-statistic	18.27981	

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج Eviews8 .

٣ -٢ -٢ -أثر خدمة الدين المحلي على النمو الاقتصادي

استند التقدير هنا -على غرار النموذج السابق -إلى سلسله زمنية تغطي الفترة ٢٠٠٠م -٢٠١٤م، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير علاقة الانحدار بين الناتج المحلي كمتغير تابع وخدمة الدين العام المحلي كمتغير مستقل ومتغيرات تفسيريه ذات علاقة بالنمو الاقتصادي. وقد تم بناء هذا النموذج لتجنب الازدواج الخطي بين الدين المحلي وخدمة الدين المحلي كمتغيرين مستقلين، فضلاً عن أن نتائج التقدير يمكن أن تدعم صحة نتائج التقدير للنموذج السابق من

[٢٤]- أنظر.جورج جارات (٢٠١٥م) ترجمة هند عبد الغفار عوده ، الاقتصاد القياسي ، الجزء الثاني ، ص: ٩٥٤ -٩٧٠،دار المريخ ، القاهره .

خلافه. وقد تم استخدام برنامج Eviews 8 في إجراء عمليه التقدير. وفيما يلي مناقشة لنتائج التقدير كما يوضحها الجدول (٨):

١ . معنوية النموذج المقدر وفقاً للمعايير الإحصائية والقياسية، حيث قيمF (1036.807)، وله قدره تفسيريه عالية حيث معامل التحديد R^2 الذي يفسر حوالي (0.996153) من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوافق النموذج مع منطق النظرية الاقتصادية من ناحية طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المتابع، وبالتالي صلاحية النموذج وإمكانية الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الاقتصادية بدرجة ثقة عالية.

٢ . تبين نتائج التقدير معنوية معامل خدمة الدين المحلي وارتباطه بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة مدفوعات خدمة الدين المحلي بمليون ريال يترتب عليها انخفاض النمو بحوالي (3.64). وهي نتيجة تعززها الوقائع العملية والبيانات الإحصائية حيث أصبحت خدمة الدين المحلي تمثل عبئاً مالياً واقتصادياً كبيراً لاستحوذها على حوالي ٦٧٩ مليار ريال في عام ٢٠١٤م، وهي موارد كانت متاحه للائتمان الخاص وتمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية. وبالتالي فإن المستوى الذي وصل إليه الدين المحلي وما يلقيه من مدفوعات سنوية يمثل إحدى التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الموازنة والاقتصاد معاً، ويلقي بإشارات سلبية عن جدارة الاقتصاد الائتمانية وتصنيفه الائتماني الدولي. ومن اللافت للنظر أن خدمة الدين المحلي صارت أشد وطأة على النمو الاقتصادي من الدين ذاته، نظراً لما تستنزفه خدمة الدين من موارد ماليه هي في الأساس أرصده متاحه للنشاط التجاري والاقتصادي بكل قطاعاته الاقتصادية.

٣ . أظهرت نتائج التقدير معنوية معامل كل من المتغيرين العرض النقدي وسعر الصرف حيث بلغت قيمتهما (2.469700)، (0.966813) على الترتيب، فهما من العوامل الداعمة والمعززة للنمو الاقتصادي، ويرتبطا بعلاقة إيجابيه مع النمو الاقتصادي. فأي تغير في العرض النقدي بمقدار 1٪ يترتب عليه تغير في الناتج المحلي بنسبة 0.96٪ في نفس الاتجاه. إلا أن حساسيته الشديدة للتغيرات في

الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف الأجنبي تجعله أكثر تأثيراً بالصادرات والواردات وبالتالي على النمو الاقتصادي. كما أن التغير في العرض النقدي بمقدار ١٪ تترتب عليه زيادة الناتج المحلي بنسبة ٢,٤٪، حيث إن العرض النقدي ومن خلال مضاعف النقود يؤدي إلى زيادة الودائع المتاحة للإقراض، وبالتالي زيادة الائتمان الموجه للنشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة الناتج المحلي. على أنه يؤخذ في الاعتبار أن الزيادة في الناتج المحلي تعكس في الوقت نفسه ليس فقط الزيادة الحقيقية في الناتج وإنما أيضاً التغير في معدلات التضخم.

جدول (٨) نتائج تقدير علاقة خدمة الدين المحلي بالنمو الاقتصادي

Variable	(Coefficient)	(Std.Error)	T- statistic	Pro
C	-89374.35	0.586591	-0.829882	0.4281
IND	-3.642603	0.160030	-6.209788	0.0002
M2	2.469700	0.169181	15.43272	0.0000
EX	0.966813	107695.3	5.714655	0.0003
Adjusted R-squared	0.996153			
Durbin-Watson stat	1.701763	F-statistic	1036.807	

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج Eviews8 .

٣ -٢ -٣ -أثر الدين المحلي على الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص

تشير نتائج التقدير إلى أن اقتراض الحكومة من السوق المحلي عبر أدوات الدين المتاحة، مثل أذون الخزانة أو السندات الحكومية قد وصل إلى مستوى أصبح يؤثر سلبياً على اقتراض القطاع الخاص وعلى حجم الائتمان الموجه لتمويل الاستثمار الخاص، وأن الاقتراض الحكومي تظهر آثاره السلبية من خلال مزاحمة القطاع الخاص وتقليل فرص الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال. وبحسب نتائج الانحدار الموضحة في الجدول (٩) يمكن مناقشة نتائج التقدير وذلك على النحو الآتي:

١ . معنوية النموذج بحسب المعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية حيث اختبار F (6.080770) عند مستوى معنويه ٥٪، ومعامل التحديد R^2 (0.266277)، وبالتالي يكون النموذج صالحاً لتفسير العلاقة كمياً بين الدين المحلي والائتمان الموجه للقطاع الخاص، هذا رغم أن النموذج يفسر فقط ٢٥٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وبالتالي هناك متغيرات تفسيرية أخرى لم يتضمنها النموذج.

٢ . أظهرت نتائج التقدير معنوية معامل الدين المحلي وإن أية زيادة في الائتمان الحكومي عبر سياسة أذون الخزانة أو أدوات الدين الأخرى بمقدار مليون ريال مثلاً، يترتب عليها انخفاض حجم الائتمان للقطاع الخاص بحوالي (0.066871)، أي أن ثمة علاقة سلبية بين الدين المحلي والائتمان الموجه نحو القطاع الخاص، وأن استمرار سياسة الاقتراض المحلي لأغراض تمويل عجز الموازنة أو تمويل برامج الإنفاق الحكومي يترتب عليها انخفاض حجم الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص نتيجة مزاحمة الاقتراض الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المتاحة للإقراض عبر المؤسسات المالية والمصرفية وأسواق رأس المال . وبالتالي فإن المحصلة النهائية هي انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على قرار الاستثمار الخاص ليس فقط جوانب التمويل وسعر الفائدة وإنما عوامل ترتبط بصورة وثيقة بتوافر متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة والاستقرار السياسي والأمني والبيئة الإدارية والمؤسسية الداعمة والخالية من الفساد والمحسوبية.

جدول (٩) نتائج تقدير علاقة خدمة الدين المحلي على الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص

Variable	Coefficient ()	(Std.Error)	T- statistic	Pro
C	0.405105	0.079665	5.085110	0.0002
TDD/M3	-0.066871	0.027118	-2.465922	0.0284

Adjusted R-squared	0.266277			
Durbin-Watson stat	0.662196	F-statistic	6.080770	

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج Eviews8 .

٤)-النتائج والاستخلاصات والتوصيات

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج العامة المتعلقة بالتحليل العام للدين المحلي، وكذلك نتائج كمية محدده متعلقة بتقدير النموذج القياسي، نعرضهما فيما يلي:

٤ -١ -النتائج المتعلقة بالتحليل العام للدين المحلي

١ .وصلت المديونية المحلية والخارجية إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤م، منها (٤٠٪) للدين المحلي، (٢٠٪) للدين الخارجي، أي أنها وصلت إلى الحد الفاصل بين الحدود الآمنة والحدود غير الآمنة، وبالتالي فإن تجاوز الحدود الآمنة يترتب عليه حرمان اليمن من التمتع بالمزايا التي تحصل عليها الدول الأقل نمواً في جانب المساعدات والمنح الخارجية من (IDA).

٢ .التوسع المفرط في سياسة الدين المحلي دون مراعاة لاعتبارات استدامة الدين المحلي، وكذلك الأعباء المالية والاقتصادية المترتبة عليها والتي تتحملها الموازنة والاقتصاد سنوياً حتى وصلت مدفوعات الفائدة على الدين المحلي في السنوات الثلاث الأخيرة إلى مستوى تلتهم كل الإيرادات الضريبية والتي تساوي حوالي ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٣ .حدوث تحول هيكلي في سياسة الاقتراض بالاعتماد على الاقتراض من السوق المحلية بدلاً من الاقتراض الخارجي. ونتيجة لذلك زادت الأهمية النسبية للدين المحلي من ١٩٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٦٧٪ في عام ٢٠١٤م، وفي المقابل انخفضت الأهمية النسبية للدين الخارجي من ٨١٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١٤م.

٤ .اعتمدت سياسة الاقتراض على إصدار أذون الخزانة قصيرة الأجل كأداة وحيدة للاقتراض المحلي، وكأداة تخدم أغراض السياسة النقدية وأغراض تمويل عجز الموازنة، ولكنها لا تخدم سياسات النمو الاقتصادي. ومع ذلك اتجهت منذ عام ٢٠١٢م نحو سياسة تنويع وابتكار أوراق ماليه متوسطة الأجل وأهمها السندات الحكومية والصكوك الإسلامية. وهذه الأخيرة تخدم أغراض النمو الاقتصادي بصورة مباشرة.

٥ .يمثل القطاع المصرفي المستثمر الأكبر في أوراق الدين الحكومي بحوالي ٥٠٪ من إجمالي الدين، و٣٠٪ للقطاع غير المصرفي، و٢٠٪ اقتراض من البنك المركزي (سحب على المكشوف)، وبالتالي وجد القطاع المصرفي والمالي بغيته في الاستثمار السهل والآمن عبر أذون الخزانة وسندات الدين الأخرى في ظل تلبد البيئة الاستثمارية بكثير من التعقيدات الإدارية والمخاطر التي تكتنف الاستثمار الحقيقي.

٦ .أوضحت الدراسة عدم وجود إطار تشريعي وقانوني خاص بالدين المحلي ينظم إصدار أوراق الدين الحكومي ويحدد كيفية تداولها في سوق السندات الحكومية وغيرها من القضايا والأحكام المتعلقة بالدين المحلي الحكومي، ويتم الاعتماد بصورة رئيسية على قانون الدين العام الذي صدر بقرار جمهوري، بالرغم من وجود مشروع قانون للدين المحلي معروض على البرلمان منذ زمن.

٤ -٢ -نتائج تقدير النموذج القياسي

أ . ١

وضحت نتائج التقدير القياسي أن الدين المحلي قد وصل إلى مستوى أضحى يرتبط بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل (coefficient) الدين المحلي الحكومي (-٢,١١)،وبالتالي فإن زيادة في الدين المحلي بمقدار مليون ريال يترتب عليها انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بواقع (٢,١١) مليون ريال. وهذا مؤشر لعدم جدوى الاستمرار في سياسة الاقتراض المحلي كونه يكبح طاقات النمو الاقتصادي. .

أ . ٢

ظهرت نتائج التقدير معنوية معاملات كل من الإنفاق الحكومي والصادرات وتحويلات المغتربين وتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي حيث بلغت المعاملات الفنية (coefficient) (3.96)، (0.77)، (1.49) لكل من الإنفاق الحكومي والصادرات والتحويلات الخاصة على الترتيب، وانها

قد لعبت دوراً محفزاً للنشاط الاقتصادي وزيادة النمو خلال الفترة محل الدراسة.

٣ .

بينت نتائج التقدير القياسي معنوية معامل خدمة الدين المحلي وارتباطه بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث إن أية زيادة في مدفوعات خدمة الدين المحلي بمليون ريال يترتب عليها انخفاض النمو بحوالي (3.64). ومن اللافت للنظر أن خدمة الدين المحلي صارت أشد وطأة على النمو الاقتصادي من الدين ذاته، نظراً لما تستنزفه خدمة الدين من موارد مالية سنوياً هي في الأساس أرصده متاحه للنشاط التجاري والاقتصادي بكل قطاعاته الاقتصادية. وهذا مؤشر سلبي يؤدي إلى تآكل الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني لدى المؤسسات المالية الدولية.

٤ . أ

كدت نتائج التقدير أن استقرار سعر الصرف قد انعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي، كما ساهمت الإدارة الحذرة للعرض النقدي في الحيلولة دون ارتفاع معدل التضخم وفي تدعيم بيئة النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معامل كل من العرض النقدي وسعر الصرف (2.469700)، (0.966813) على الترتيب.

٥ . ب

ينت نتائج التقدير القياسي أن الدين المحلي الحكومي يزاحم القطاع الخاص (Crowding out) في الائتمان المتاح عبر المؤسسات المصرفية وأسواق رأس المال، حيث أظهرت النتائج معنوية معامل الدين المحلي، وأن ثمة علاقة سلبية بين الدين المحلي والائتمان الموجه نحو القطاع الخاص، وبالتالي فإن أية زيادة في الائتمان الحكومي عبر سياسة أذون الخزانة أو أدوات الدين الأخرى بمقدار مليون ريال مثلاً يترتب عليها انخفاض حجم الائتمان للقطاع الخاص بحوالي (0.066871).

٦ .

ن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على قرار الاستثمار الخاص ليس فقط مصادر التمويل وسعر الفائدة، وإنما يرتبط بصورة وثيقة بتوافر متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة والاستقرار السياسي والأمني والبيئة الإدارية والمؤسسية الخالية من الفساد والمحسوبية.

٤ -٣ التوصيات

١ . عدم تجاوز الحدود الآمنة للدين الحكومي بنوعيه المحلي والخارجي، وهي ٦٠٪من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تبني سياسة اقتصادية تقلل الاعتماد على الاقتراض وخاصة في الأجلين، المتوسط والطويل.

٢ . توصي الدراسة بعدم اللجوء الى تمويل عجز الموازنة العامة كلياً او جزئياً - عن طريق الاقتراض من البنك المركزي (التمويل بالعجز) أياً كانت المبررات تفادياً للآثار التضخمية التي قد تنتج عنه.

٣ . التوسع في أدوات التمويل متوسطة وطويلة الأجل، كالصكوك الإسلامية ومنتجاتها، كونها تمول مشاريع استثمارية وتساعد في تنظيم السيولة النقدية.

٤ . توصي الدراسة بإنشاء سوق ثانوية منظمة لتداول الأسهم والصكوك الإسلامية، كأداة لحشد المدخرات وتحفيز النمو الاقتصادي.

٥ . تطوير البنية القانونية والتشريعية للاقتراض العام من خلال مراجعة وتطوير قانون الدين العام المصدر بقرار جمهوري وغير المصدق عليه من مجلس النواب، وإصدار قانون خاص بالدين الحكومي المحلي من السلطة التشريعية (البرلمان).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١ . الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، القرار جمهوري بالقانون رقم (١٨) لسنة١٩٩٥م بشأن الدين العام، رئاسة الجمهورية، مايو١٩٩٥م.

٢ . الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي أعداد مختلفة.

٣ . الجمهورية اليمنية،البنك المركزي ، النشرة الشهرية ، التقرير السنوي، أعداد مختلفة .

٤ . أوشن سمية،(٢٠١٤م) ،نظريات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر .

٥ . جورج جارات (٢٠١٥م)، ترجمة هند عبد الغفار عوده، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، دار المريخ ، القاهرة .

٦ . صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٤ م، العدد ٥١ ، الرقم ٢ ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي.

٧ . عماد محمد على عبد اللطيف، الدين المحلي الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقديه (الحالة العراقيه)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٠١٢م ٣٩.

٨ . عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي،الدين العام والقرض العام واثرهما على الرفاه،ص:٣ -٢٣،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جده، ١٩٩٦.

٩ . عمرو محمد سليمان ،ادارة الدين العام:الانتقال من مفهوم الاستدامه المالية الى مفهوم الاستدامه الاقتصاديه،ص: ٢٨١ -٢٩٨، كلية التجارة وإدارة الإعمال، ٢٠١٠م.

١٠ . محمد احمد الحاوري (٢٠١٤)، استدامة المالية العامة في ظل تراجع إنتاج النفط،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا كلية العلوم الإدارية والإنسانية ، العدد (٤٤)،إبريل –يونيو ٢٠١٥م.

١١ . مصطفى المتوكل، محمد الحاوري ، اقتصاديات المالية العامة،الطبعة الثانية، ٢٠١٤م، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، مركز الامين للنشروالتوزيع، صنعاء.

١٢ . ممدوح الخطيب الكسواني،العلاقه بين عجز الموازنه وعجز الحساب الجاري، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث،ع ١٤٢٢هـ، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود .

١٣ . وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحطومة ، أعداد مختلفة.

١٤ . نبيل الطيري، تقييم أذون الخزانة وقياس أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية خـــلال الفترة ١٩٩٥ م– ٢٠٠٦ م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، دراسة غير منشورة.

ثانياً :المراجع باللغة الإنجليزية:

15. Ali Abbas and Jakob,(June 2007),The Role of Domestic Debt Market in Economic growth :An Empirical Investigation for Low-income Countries and Emerging markets ,IMF working papers .

16. Hendri Van Berg,Growth theory after Keynes,Part 1;the unfortunate suppression of the Harrod-domar model ,The journal

of philosophical economics, Volume V11, Issue 1,Autumn 2013.ISSN 1843-2298,Rosetti International ,p:10-19.

17. Isaya Maana,(June 2008),Domestic Debt and its Impact on the Economy- The case of Kenya ,The 13th Annual African Econometric Society Conference in Pretoria ,south Africa, Central Bank of Kenya.
18. Jacob Christensen, (2005) ,Debt Markets in Sub-Saharan Africa,IMF staff paper ,Vol.52,number 3.
19. Muhammed Ramadan and Others,(December 2010), Domestic Debt and Economic Growth in Pakistan, An empirical Analysis, Pakistan journal of social sciences,Bahauddin, University of Multan ,p:374-387.
20. Robert J. Barro,(August1988),The Ricardian Approach to Budget Deficit ,working paper No. 2685, National Bureau of Economic Research , Cambridge.

الملحق

نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 09:42
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1220	1.689461	1.916301	3.237517	GE
0.0384	-2.383175	0.914998	-2.180600	YDD
0.7236	0.363827	2.125636	0.773364	EX
0.5926	0.552675	2.713844	1.499874	WREM
0.7544	-0.321547	1129420.	-363161.5	C

4369358.	Mean dependent var	0.760988	R-squared
2149414.	S.D. dependent var	0.665383	Adjusted R-squared
31.16572	Akaike info criterion	1243351.	S.E. of regression
31.40174	Schwarz criterion	1.55E+13	Sum squared resid
31.16321	Hannan-Quinn criter.	-228.7429	Log likelihood
2.282398	Durbin-Watson stat	7.959732	F-statistic
		0.003748	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/14/16 Time: 10:48
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	5.282395	0.751349	3.968923	GE
0.0073	-3.220508	0.655879	-2.112263	YDD
0.9735	0.033893	778777.4	26394.88	C

4369358.	Mean dependent var	0.752881	R-squared

2149414.	S.D. dependent var	0.711695	Adjusted R-squared
30.93241	Akaike info criterion	1154108.	S.E. of regression
31.07402	Schwarz criterion	1.60E+13	Sum squared resid
30.93090	Hannan-Quinn criter.	-228.9931	Log likelihood
1.954277	Durbin-Watson stat	18.27981	F-statistic
		0.000228	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: PI_M3
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 11:16
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0284	-2.465922	0.027118	-0.066871	TDD_M3
0.0002	5.085110	0.079665	0.405105	C

0.209689	Mean dependent var	0.318686	R-squared
0.036864	S.D. dependent var	0.266277	Adjusted R-squared
-3.949240	Akaike info criterion	0.031577	S.E. of regression
-3.854833	Schwarz criterion	0.012962	Sum squared resid
-3.950245	Hannan-Quinn criter.	31.61930	Log likelihood
0.662196	Durbin-Watson stat	6.080770	F-statistic
		0.028351	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: PI_M3
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 11:14
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0284	-2.465922	0.027118	-0.066871	TDD_M3
0.0002	5.085110	0.079665	0.405105	C

0.209689	Mean dependent var	0.318686	R-squared
0.036864	S.D. dependent var	0.266277	Adjusted R-squared
-3.949240	Akaike info criterion	0.031577	S.E. of regression
-3.854833	Schwarz criterion	0.012962	Sum squared resid
-3.950245	Hannan-Quinn criter.	31.61930	Log likelihood
0.662196	Durbin-Watson stat	6.080770	F-statistic
		0.028351	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 10:01
Sample (adjusted): 2001 2013
Included observations: 13 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.850435	0.285842	2.529825	M2
0.0021	-4.446620	0.949138	-4.220456	IND
0.2553	1.225358	0.777993	0.953320	FDI
0.0200	2.898063	9863.498	28585.03	ER
0.0229	-2.808030	1641490.	-4609354.	C

4790185.	Mean dependent var	0.993500	R-squared
1984852.	S.D. dependent var	0.990251	Adjusted R-squared
27.49317	Akaike info criterion	195982.9	S.E. of regression
27.71045	Schwarz criterion	3.07E+11	Sum squared resid
27.44850	Hannan-Quinn criter.	-173.7056	Log likelihood
2.532883	Durbin-Watson stat	305.7096	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 09:58
Sample (adjusted): 2001 2013
Included observations: 13 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.850435	0.285842	2.529825	M2
0.0021	-4.446620	0.949138	-4.220456	IND

0.2553	1.225358	0.777993	0.953320	FDI
0.0200	2.898063	9863.498	28585.03	ER
0.0229	-2.808030	1641490.	-4609354.	C

4790185.	Mean dependent var	0.993500	R-squared
1984852.	S.D. dependent var	0.990251	Adjusted R-squared
27.49317	Akaike info criterion	195982.9	S.E. of regression
27.71045	Schwarz criterion	3.07E+11	Sum squared resid
27.44850	Hannan-Quinn criter.	-173.7056	Log likelihood
2.532883	Durbin-Watson stat	305.7096	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 09:58
Sample (adjusted): 2001 2013
Included observations: 13 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.850435	0.285842	2.529825	M2
0.0021	-4.446620	0.949138	-4.220456	IND
0.2553	1.225358	0.777993	0.953320	FDI
0.0200	2.898063	9863.498	28585.03	ER
0.0229	-2.808030	1641490.	-4609354.	C

4790185.	Mean dependent var	0.993500	R-squared
1984852.	S.D. dependent var	0.990251	Adjusted R-squared
27.49317	Akaike info criterion	195982.9	S.E. of regression
27.71045	Schwarz criterion	3.07E+11	Sum squared resid
27.44850	Hannan-Quinn criter.	-173.7056	Log likelihood
2.532883	Durbin-Watson stat	305.7096	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

أ.د. أمين محمد محيي الدين

كلية التجارة والاقتصاد

المقدمة

أكدت حركة القانون والتنمية التي نشأت عام 1960م أهمية دور القانون العام، كونه دعامةً للدولة التنموية الكلاسيكية وأداةً للتحول الاقتصادي. وكان دور القانون يكمن في تمكين أو منح سُلطة للدولة لإدارة العملية الاقتصادية. و في ظل هذه الحركة تم افتراض أن الأسواق الخاصة كانت ضعيفة جداً في أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي[٢٥]. وكان من الضروري على الدولة أن تقوم بدور قيادي في الاقتصاد، وإنه ينبغي على القانون أن يعمل على تعزيز وتقوية سلطات الدولة. وكان يتحتم على الدولة القيام بالعديد من الأدوار الاقتصادية الرئيسة، حيث كانت الخدمات المصرفية والتصنيع والشركات التابعة للدولة شكلاً سائداً من أشكال النشاط. كما أنه كان يُعتقد بأن العديد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لديها قيم " تقليدية " قللت من الإنتاجية. ونتيجةً لذلك، لم يكن القطاع الخاص في بعض البلدان موجهاً نحو العمل الاقتصادي الفعال. ولذا كان على الدولة أن تحاول تغيير القطاعات الخاصة الرئيسة عبر القانون

[٢٥] - يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى حدوث زيادات متواصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ، بينما تشير التنمية الاقتصادية إلى حدوث تغيرات هيكلية شاملة في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة. إلا أنه يجب أن نلاحظ أن العوامل المؤثر في النمو الاقتصادي وفى التنمية الاقتصادية تكاد تكون متشابهة . والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وفى التنمية الاقتصادية تختلف عن مصادر كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . ولمزيد من الاطلاع على هذه الفروقات ، راجع :

ميشيل تودارو : التنمية الاقتصادية ، ترجمة الدكتور محمود حسن حسني والدكتور محمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٦م .

التنظيمي. وقد أدى هذا التوجه المعني بدور القانون إلى التركيز على النظام والقانون العام، وإلى وجود إصلاحات قانونية واسعة للقطاعات الاقتصادية التقليدية. وفي الوقت نفسه، كان هناك، نسبياً، القليل من الاهتمام بالقانون الخاص في تلك الفترة [٢٦].

وبحلول عام ١٩٨٠م، تقهقر دور حركة القانون والتنمية، حيث إن عملية التحرر من وهم نتائج عملية النمو التي قامت بها الدولة، وتغيير الأفكار السائدة في الاقتصاد، سارت تقريباً في اتجاهين متضادين. الاتجاه الأول وفيه قرر الأكاديميون وصُنَّاع السياسات أن الدولة يمكن أن تكون قوة سلبية في عملية النمو، وأن الحل كان بيد القطاعات الخاصة القادر على تعزيز وتدعيم عملية النمو الاقتصادي. لقد كانت الفكرة الأساسية بعد عام ١٩٨٠م تتمثل في تمكين السلطة للقطاع الخاص كي يقوم بعملية النمو الاقتصادي. وقد تم اعتبار الدولة على أنها عائقٌ أمام مثل هذا التمكين، وكان الدور المنوط بالقانون يكمن في كبح الدور الذي تقوم به الدولة والعمل على تسهيل ومساندة دور القطاع الخاص. وتأكيداً لهذه الفكرة عاد المفكرون القانونيون الليبراليون بذاكرتهم إلى العمل البحثي الذي قام به Max Weber والذي يؤكد فيه على أن توفير قواعد ولوائح قانونية دقيقة يلعب دوراً هاماً في نهضة النظام الرأسمالي. إن هذه القواعد واللوائح يجب أن تنتهي إلى تقليص الدور الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد، وبحيث يقتصر دور الدولة على تطبيق القواعد واللوائح بشكل صحيح ؛ كي يمكن التنبؤ بسلوك الدولة مسبقاً. وبهذه الطريقة سيتم منح كامل الصلاحيات للقطاعات الخاصة. ونظراً لأن هذا النهج استدعى وجود جهة تحكيم بين الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة، فقد تم

□□ - David M. Trubek : The Political Economy of the Rule of Law: The Challenge of the New Developmental State , Hague Journal on the Rule of Law, Vol 1, No 1 , 2008 , pp. 2-6 .□

التشديد على أهمية دور القضاء المستقل كونه جهة تحكيم في هذا الأمر. ونتيجةً لذلك كانت هناك استثمارات ضخمة في الإصلاح القضائي.

أما الاتجاه الثاني فقد ظهرت فيه أفكار جديدة في مجالات الاهتمام لدى أولئك المعنيين بالاقتصاد السياسي لدور القانون في عملية التنمية الاقتصادية، بحيث أدى ذلك إلى الاهتمام المتزايد بإحياء - أو إعادة اكتشاف – الدور الخاص بالدولة في عملية النمو. إن هذا الاتجاه يرى أن الليبرالية الجديدة عملت على تقليص دور الدولة في العديد من البلدان النامية، وتمت خصخصة القطاعات الرئيسة في الاقتصاد لدى الكثير من البلدان، وكانت عملية الخصخصة انتقائية في كثير من الأحيان [٢٧] كما أنه عندما تم القيام بإجراء خصخصة، فإن ذلك كثيراً ما ترافق مع إنشاء هيئات تنظيمية تحتفظ بسيطرة كبيرة للدولة. ولذلك، فإنه - حتى في فترة ازدهار الليبرالية الجديدة - استمرت العديد من الدول في القيام بدور أساسي ومحوري في إدارة الاقتصاد. وعندما ضعُف عصر الليبرالية الجديدة، لوحظ أن بعض الدول بدأت بتجريب أشكال جديدة من التدخل وأدوات جديدة للحكم. فهذه الأشكال والأدوات هي التي تشكل التحدي الحالي لمبادرة سيادة القانون. إن استمرار وجود دور كبير للدولة في الاقتصادات النامية، وظهور أشكال جديدة من التدخل لم تكن موجودة في الماضي، يشير إلى أننا قد نشهد ظهور دولة تنموية جديدة مستوحاة من أي اقتصاد سياسي جديد. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من

[٢٧]- الليبرالية الجديدة مدرسة فكرية تستمد جذورها من الإطار العام للفكر الكلاسيكي. ويتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل ميلتون فريدمان وتتبعه كتيبة واسعة من الاقتصاديين. وهذه المدرسة على خلاف تام مع المدرسة الكينزية حيث تنادي بضرورة تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإطلاق العنان للقطاع الخاص. وقد ترجمت سياسات هذه المدرسة اقتصادياً من خلال ما عرف بتوافق واشنطن الذي من خلاله تولى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تطبيق سياسات هذه المدرسة .

شأننا أن نتوقع أنه قد تكون هناك ضرورة لوجود أشكال جديدة للقانون والنظام القانوني.

وفي صميم رؤية الاتجاه الثاني تظهر محاولة استخدام إجراءات الدولة لتمكين القطاع الخاص من العمل والإنتاج تحت رعاية الدولة الإنمائية الجديدة. إن الدول الإنمائية الجديدة غالباً ما تفضل مساعدة القطاع الخاص بدلاً من الانخراط بصورة مباشرة في التمويل أوالتصنيع أو الأنشطة الاقتصادية الأساسية الأخرى. فالاقتصاد السياسي للدولة التنموية الجديدة يدرك أن القطاع الخاص قد يفتقر إلى التوجه الريادي، أو القدرة الفنية،أو نزعة المخاطرة اللازمة لاستغلال الفرص الجديدة، والحفاظ على القدرة التنافسية في أي اقتصاد عالمي مفتوح. ونتيجة لذلك، قد تكون هناك ضرورة لتدخل الدولة من أجل تمكين القطاع الخاص من خلال التحفيز على ريادة الأعمال، وتقديم عونٍ مالي للابتكار المعرفي، والحد من المخاطر. وهذا لا يعني أنه رجوع إلى الأشكال المركزية المخططة الخاصة بتدخل الدولة التي كانت سائدة في الماضي. فقد أدرك العلماء وصانعو السياسات أن الدول لا تحتكر الحكمة الاقتصادية الاستراتيجية. ونتيجةً لذلك، فإنه غالباً ما يتم تقديم مبادرات جديدة، على الرغم من وجود شراكة وثيقة بين الدولة والقطاع الخاص، وغالباً ما تقوم تلك المبادرات على التجارب والمراجعة المستمرة للبرامج.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التأكيد على أن صياغة القوانين واللوائح قد لا تكون كافية لمساهمة القانون في التنمية الاقتصادية، مالم تكن هذه القوانين متوافقة مع الواقع، حيث أوضحت حركة سيادة القانون في الثمانينات من

القرن العشرين أن القوانين السابقة كانت ذو طابع شكلي ومن ثم فهي لم تنفذ داخل المجتمع ولم يتم تنفيذها .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تتبع الإطار النظري لعلاقة القانون بالتنمية الاقتصادية ، وكذلك تتبع البيئة التشريعية اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة في شكل الدستور ومنظومة القوانين الأخرى المنظمة لبيئة الأعمال،حيث المشاهد أن العديد من الدول قد أنجزت هذه المنظومة التشريعية، إلا أن الأداء التنموي مازال ضعيفاً ، والسبب في ذلك عدم نفاذ هذه التشريعات داخل مؤسسات الدولة والمجتمع.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من اهتمامها بدور المؤسسات القانونية في التنمية **الاقتصادية،** بحيث لا يمكن تصور حدوث تنمية مستدامة من دون وجود مؤسسات قانونية وقوانين تضبط سلوك الفاعلين الاقتصاديين، وتحمي حقوق المتعاملين في السوق. كما تنبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي تتناول دور القانون في التنمية الاقتصادية باللغة العربية، حيث تشير التجارب إلى أن الدول التي أنجزت مؤسسات قانونية فعالة وقوانين نافذه حققت معدلات تنمية مرتفعة، بينما الدول التي لم تنجز هذه المؤسسات أو أنجزتها، ولكنها ليست فعالة لم تحقق مستوى التنمية المطلوب. إن المؤسسات القانونية والقوانين تؤسس البناء الموضوعي لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل الشركات ورجال الأعمال ، لأنه بدون هذه المؤسسات والقوانين الحامية للحقوق والحريات وضمان تنفيذ العقود المبرمة ينكمش الاستثمار وينخفض مستوى النمو

الاقتصادي، الأمر الذى يؤدي إلى شيوع البطالة والفقر داخل المجتمع، ناهيك عن اتجاه الأفراد إلى استخدام أساليب تقليدية لحماية حقوقهم وممتلكاتهم.

وتزداد أهمية الدراسة في المجتمع اليمني الذي أنجز العديد من المؤسسات القانونية والقوانين الداعمة للاستثمار والنمو الاقتصادي ، إلا أن ما ينقصها هو النفاذ داخل مؤسسات الدولة والمجتمع، الأمر الذي يبرر طرح الموضوع للنقاش للتنبيه إلى خطورة عدم فعالية هذه المؤسسات والقوانين على مستقبل التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة - بصورة عامة - على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي القائم على تتبع الإطار النظري لفكرة القانون والتنمية الاقتصادية، وكذلك وصف البيئة التشريعية اللازمة للتنمية الاقتصادية

محتوى الدراسة

بالإضافة إلى كل من هذه المقدمة ونتائج الدراسة، فإن الدراسة تتكون من الفصول والمباحث التالية :

الفصل الأول : تطور دور القانون في التنمية الاقتصادية

١ -المبحث الأول : حركة القانون والتنمية في الستينات من القرن العشرين

٢ - المبحث الثاني : مبدأ سيادة القانون يحل محل حركة القانون والتنمية

الفصل الثاني : أهمية القانون في دفع التنمية الاقتصادية

١ -المبحث الأول : :تمكين الأفراد وحفظ الحقوق

٢ - المبحث الثاني : بث الثقة في بيئة الأعمال

الفصل الثالث : البنية التشريعية اللازمة للتنمية الاقتصادية

١ -المبحث الأول : الدستور

٢ - المبحث الثاني : التشريعات التجارية

٣ - المبحث الثالث : التشريعات المصرفية والمالية .

٣ - المبحث الرابع : التشريعات الاقتصادية

الفصل الأول

تطور دور القانون في حفز التنمية الاقتصادية

لقد بدأ Max Weber قبل مائة عام بمناقشة موضوع العلاقة القائمة بين المؤسسات القانونية وبين "عملية التنمية الاقتصادية"، وما إذا تم تعريف مفهوم التنمية بعبارات اقتصادية بسيطة على نطاق ضيق أو على نطاق واسع. ولقد حظي هذا الموضوع بإعجاب العلماء، ونال اهتمام واضعي السياسات في السنوات الأخيرة عندما تزايد تركيز المؤسسات التنموية على أهمية مبدأ"سيادة القانون"، بوصفه مُكوِّناً ضرورياً لأية استراتيجية تنموية. وقد نجم عن ذلك حدوث عملية انتشار لمشاريع وبرامج تغيير القوانين بدعم من مؤسسات الإعانة الإنمائية [٢٨].

وقد ركزت الدراسات الحديثة المعنية بأسباب حدوث النمو الاقتصادي الحديث والمستدام على المؤسسات كمحدد أساسي للنمو والتنمية الوطنية. ولطالما كان Douglass North - مؤسس "الاقتصاد المؤسساتي الجديد - يؤكد، من بين أمور أخرى، على أن القواعد القانونية المحددة التي تحكُم النشاط الاقتصادي لها تأثير عميق في قدرة أي اقتصاد على تحقيق الازدهار. فمثلاً، إن الآليات التي بها يعمل أي مجتمع من المجتمعات على تشجيع تحمل المخاطر الاقتصادية سيكون لها تأثير عميق على الاستثمارات التي قد تكون ضرورية للنمو. وإذا كان أي مجتمع لا يشجع على تحمل المخاطر الاقتصادية، أو ليست لديه شبكات أمان مناسبة للحاق بأولئك الذين يتحملون المخاطر ويفشلون في تحملها، فإن ذلك المجتمع قد لا يكون لديه استثمارٌ كافٍ في النشاط التجاري. ومن الناحية النظرية، بإمكان خبراء الاقتصاد تحديد المؤسسات التي لابد أن تنمو وتزدهر في أي بلد، ومعرفة ما إذا كان أي بلد لديه تلك المؤسسات، وإذا لم يحدث ذلك، فإنهم يقترحون وسائل يمكن بها أن يحصل ذلك البلد على تلك المؤسسات الحيوية (٢٩). لقد أفاد هؤلاء الباحثون بأن هناك أدلة نظرية وتطبيقية مقنعة على أن تلك البلدان التي لديها مؤسسات قانونية واجتماعية قوية ازدهرت، وأن تلك البلدان التي ليست لديها مؤسسات قوية ومستقرة لم تزدهر .

□□ - Thomas S. Ulen : The Role Of Law In Economic Growth And Development , 2010 ،pp.30-34 .. www.wipol.uni-bonn.de/...1/lawecon-workshop/.../ulen_summer_2010

□□ - Thomas S. Ulen , op.cit , pp.30-34 .

المبحث الأول
حركة القانون والتنمية في الستينات من القرن العشرين

من أجل فهم الحاضر فهماً تاماً، فإنه من المفيد مناقشة الموجة الأولى من الاهتمام بالقانون، والمتمثلة بظهور حركة القانون والتنمية في الستينات وحتى السبعينات من القرن الماضي، بقيادة مجموعة صغيرة من المحامين الليبراليين كانوا يعملون لدى الوكالات والجامعات والمؤسسات الإنمائية في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث كان الهدف من ذلك يكمن في إثارة اهتمام الوكالات الإنمائية بشأن أهمية برامج الإصلاحات القانونية. ورغم أن حركة القانون والتنمية كانت حركة صغيرة وقصيرة العمر نوعاً ما، ولم يكن لها تأثير يُذكر على السياسات الإنمائية في ذلك العصر، فإنها بالتأكيد قامت بطرح موضوع علاقة القانون بعملية "التنمية" على بساط أجندة البحث الفكري.

وقد اعتمدت هذه الحركة على النموذج الإنمائي الغربي السائد في ذلك العصر، لكونه أعطى الأولوية لدور الدولة في النظام الاقتصادي، ودور عملية التنمية في الأسواق المحلية. وقد كان ذلك العصر يُعد عصر التصنيع بدلاً عن الاستيراد، حيث سعت البلدان النامية إلى بناء قدراتها الصناعية الخاصة عن طريق الحد من الواردات المُصنَّعة القادمة من البلدان المتقدمة وتقديم معونات للشركات الوطنية المحلية. وكان النموذج الاقتصادي الأساسي يقوم على أساس اقتصاد السوق المُنظَّم، قامت فيه الدولة بدور نشط وفعال، ليس فقط من خلال وضع أنماط مختلفة من الخطط والسياسات الصناعية، ولكن –أيضاً – من خلال قيام الدولة بامتلاك مصانع ومنشآت كبيرة [٣٠].

وعلى الرغم من أن مسار التنمية أكد أن الأهداف السامية هي الحرية والديمقراطية وليس فقط النمو، فإن المشاريع الإنمائية ركزت على النمو. وقد

□□ - David M. Trubek :The "Rule of Law" in Development Assistance: Past, Present, and Future . In THE ROLE OF LAW IN DEVELOPMENT, PAST, PRESENT and Future (ed) , Center for Asian Legal Exchange , Graduate School of Law, Nagoya University , 2005 , pp . 2-6 .

شددت السياسة التنموية على أهمية المسائل الاقتصادية ليس بسبب عدم اهتمام واضعي الخطط الإنمائية بالديمقراطية السياسية أو التنمية الاجتماعية، لكن لأن أولئك الذين كانوا يهتمون بتلك المسائل الاقتصادية كانوا يرون أن تلك المسائل ستنجُم عن عملية النمو الاقتصادي. وقد كان المقصود من ذلك يتمثل في أنه كان من الممكن ضمن هذه الرؤية قبول - إن لم يكن تأييد - أشكال مختلفة من الحكم الاستبدادي البيروقراطي رغم التظاهر بالولاء للأفكار الديمقراطية وتأييد فكرة الحرية الفردية. وقد تم تصور الحكم الاستبدادي على أنه مرحلة مؤقتة من شأنها أن تعزز النمو، ولكن سرعان ما تضمحل تلقائياً بمجرد أن يتحقق النمو [٣١].

وفي هذا السياق، فإنه ليس من المستغرب أن هذه المجموعة الصغيرة من المحامين الليبراليين – الذين ركزوا على عملية إصلاح القوانين كونها استراتيجية تنموية – اهتموا اهتماماً كبيراً بالدور الاقتصادي للقانون ، وأبرزوا أهمية القانون كأداة يمكن من خلالها أن تقوم الجهات الحكومية بتكوين وبناء الاقتصاد، حيث كان ذلك يعني زيادة فعالية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، ووضع أساليب "حديثة" لتنظيم القطاع الخاص. وقد اعتزت حركة القانون والتنمية بإحدى رؤى المحامين القانونيين لكون أن لهم دوراً عملياً وفعَّالاً في حل المشاكل، وأنهم سيعملون على تسهيل عملية التنمية الاقتصادية التي تتبناها الدولة. ومن خلال الاعتماد على هذا الدور الذي يقومون به، فإنه من شأن هؤلاء المحامين "الجدد" أن يساعدوا واضعي السياسات في صياغة لوائح تنظيمية فعالة وتطبيقها على أرض الواقع، وتقديم المشورة لمدراء المؤسسات الحكومية بشأن كيفية تحقيق أهدافهم بشكل أفضل، وكذلك الإشارة على مؤسسات القطاع الخاص بالوسائل التي من شأنها أن تتيح لتلك المؤسسات بأن تنمو وتحقق أرباحاً من خلال العمل بانتظام وفقاً لأهداف السياسة العامة التي يحددها واضعو الخطط الإنمائية ومُشرِّعو القوانين.

وبحسب ما جاء عن واضعي الخطط القانونية والإنمائية، فإن النظم القانونية التي كانت موجودة في أمريكا اللاتينية والبلدان النامية الأخرى لم تعمل على وضع

□□ - David M. Trubek : op.cit. pp5-6.

قوانين حديثة وتوظيف محامين قانونيين جدد بحيث يلبي ذلك احتياجات البلد. وقد واجه واضعو الخطط العديد من العقبات التي تحول دون تحديث القوانين الموجودة، والتي أبرزها أن الثقافات القانونية الموجودة في تلك البلدان كانت ثقافات شكلية إلى حدٍ كبير. بمعنى أنه تم وضع قواعد قانونية، وتم تفسيرها، وتطبيقها من دون إيلاء المزيد من الاهتمام لأهداف السياسات العامة [٣٢].

وقد زعم واضعو الخطط القانونية والإنمائية أن مفكري القوانين الذين هم متمسكون بالشكليات كانوا يعتقدون بأن القانون عبارة عن نظام مجرد يتم تطبيقه بقواعد داخلية صارمة من دون الاهتمام بالتأثير السياسي وصلة ذلك بالواقع ؛ إذ إن المُشرِّعين القانونيين المتمسكين بالشكليات قاموا بتقليد نماذج القوانين الأجنبية أو اتباع مبادئ مجردة بدلاً عن دراسة الوضع الاجتماعي للبلد وصياغة قواعد قانونية تلبي احتياجات ذلك البلد ؛ وإن القُضاة المتمسكين بالشكليات قاموا بتطبيق قواعد قانونية بأسلوب آلي صارم، بدلاً عن القيام أولاً بقبول الأمر المحتوم الذي يتطلبه الاجتهاد في إصدار الأحكام، ثم بعد ذلك يقومون بالنظر في الأهداف السياسية العامة التي تكمن وراء القواعد القانونية من أجل أن ترشدهم إلى عملية تطبيق تلك الأحكام. كما أن أولئك المتمسكين بالشكليات وقفوا بمعزل عن أهداف القانون وأهداف السياسة العامة، وعملوا على تقديم تفسيرات استناداً إلى ذلك النظام المجرد أو ذلك الأسلوب الآلي الصارم في تطبيق القواعد القانونية، الأمر الذي أدى إلى إعاقة سير العمل القانوني بدلاً عن تعزيزه وتدعيمه.

وبهذا المعنى، فإن الشكلية سببَّت نقاط ضعف أخرى، من ضمنها إضعاف عملية تنفيذ القوانين، ووضع قواعد قانونية غير ملائمة، وتقليل أهمية شرعية النظام القانوني. وقد كانت عملية تنفيذ القوانين غير فعالة وذلك لأن القواعد القانونية التي تم وضعها لم تكن ملائمة للبيئات الوطنية المحددة، ومن ثم فإنه لم يتم تطبيقها والامتثال لها، وكذلك نظراً لوجود أوجه قصور وفساد إداري. وقد كانت القواعد القانونية –أيضاً – غير ملائمة ؛ نظراً لأنه تم استجلابها من الأنظمة الأكثر تطوراً

□□ - David M. Trubek : . op.cit. pp.5-6.

من دون مراعاة احتياجات البلد الفعلية ، ومن دون الاهتمام بالوضع المحلي المحدد، أو لأنه تم وضع تلك القواعد القانونية وفق ذلك النظام الذي لا يهتم على حدٍ سواء بالاهتمامات الفعلية للسياسة العامة. كما أنه تم تقليل أهمية شرعية النظام القانوني لأن تلك القواعد القانونية لم تلبّ احتياجات البلد، ولهذا السبب (من بين غيرها من الأسباب) لم يتم عادةً الاهتمام بالقوانين [٣٣].

وقد أدى هذا الاستنتاج أو التشخيص إلى نشوء وتطور برامج حركة القانون والتنمية في الستينات من القرن الماضي، حيث كان الهدف الأساسي لها يكمن في تغيير المؤسسات والثقافات القانونية من خلال القيام بإصلاح التعليم القانوني وازدراء مؤسسات قانونية حديثة. وعندما كانت الشكلية سبباً في وجود قوانين غير فعالة، وإضعاف عملية تنفيذ القوانين، ووضع قواعد قانونية غير فعالة ولا تحقق الفائدة المرجوة، كان من أهم ما يجب القيام به هو خلق ثقافة قانونية جديدة نفعية. وقد أدى هذا النهج الثقافي الجديد إلى وجود اهتمام شديد بأهمية إصلاح التعليم القانوني ؛ إذ إنه كان يُنظَر إلى التعليم القانوني على أنه مصدر شرور الشكلية، كما أنه كان يُنظَر إلى عملية تغيير التعليم القانوني على أنها السبيل الوحيد لتغيير التثقيف الشكلي إلى التثقيف النفعي، حيث إن كليات الحقوق الموجهة نحو التثقيف النفعي لم تعمل فقط على تخريج محامين ، بحيث يقومون بمهامهم عملياً وبإخلاص، بل إنها عملت على تخريج محامين متخصصين ؛ الأمر الذي أدى إلى تزايد نقد المتمسكين بالشكليات لعملية وضع القوانين وتطبيقها، وكذلك كي يصبحوا فرق أبحاث يمكنها القيام بصياغة القانون العصري الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه.[٣٤]

وقد أفاد هذا النهج التثقيفي بأن حركة القانون والتنمية كانت تعمل إلى حد كبير مع كليات الحقوق ومع أفضل الكيانات القانونية التي كانت تمارس نفوذاً كبيراً على كليات الحقوق الرائدة في العالم النامي. وقد تم إيلاء القليل من الاهتمام للسلطة التشريعية والسلطة القضائية أو هيئة القضاء، حيث إن ذلك لم يكن بسبب

□□ - David M. Trubek , op.cit. pp.5-6.

□□ - David M. Trubek :. op.cit. pp.5-6.

الاعتقاد بأن هذه الكيانات أقل أهمية، ولكن لأنه كان بسبب الاعتقاد بأن إحداث تغيير في نظام التعليم القانوني يُعد الوسيلة الأكثر فعالية التي من خلالها يتم إحداث تغيير في جميع المؤسسات القانونية الأخرى [٣٥].

وعند التأمل في الماضي، فإنه لا يتضح تماماً سبب سيطرة الفكرة التي مفادها أن التعليم القانوني كان نقطة الارتكاز التي عليها ستحدث جميع أشكال التغيير القانوني. ويبدو الأمر وكأن واضعي الخطط افترضوا – على نحو متناقض – أن التعليم القانوني كان مستقلاً للغاية ، ولكنه كان مؤثراً إلى حدٍ كبير. أي أنهم افترضوا أنه سيكون من السهل إلى حدٍ ما إحداث تغيير في كليات الحقوق لكونها كانت متحررة من قوى وضغوط " الشكلية " بأكثر من تحررها من قوى وضغوط هيئة القُضاة أو هيئة المحاماة. وفي الوقت نفسه كانوا يعتقدون بأنه بمجرد أن يحدث تغيير في تلك الكليات الحقوقية فإن ذلك من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفورياً على أساليب إصدار الأحكام وطرق القضاء بين الناس. ولربما أن تركيز الدول المتقدمة على التعليم القانوني تأثر –أيضاً - بأهمية كليات الحقوق أثناء بذل تلك الدول جهوداً من أجل تحقيق التنمية، حيث إنه تم الاستعانة برواد حركة القانون والتنمية الموجودين في كليات الحقوق الرائدة في الولايات المتحدة وأوروبا، في مرحلة مبكرة، وتمت مطالبة كليات الحقوق بالمساعدة في تلك الجهود. وقد قامت كليات الحقوق في الولايات المتحدة بالاستجابة لذلك والمشاركة بفعالية في مشاريع المساعدة الإنمائية، بينما لم تستجب ولم تشارك في ذلك هيئة المحاماة وهيئة القضاء أو القُضاة[٣٦].

ومع الاهتمام بإصلاح التعليم القانوني وتطوير القوانين الحديثة على حدٍ سواء، كان التركيز منصبَّاً على إصلاح وتطوير القوانين الاقتصادية وتدريب المحامين التجاريين، ليس فقط في القطاع الخاص ولكن –أيضاً - في القطاع العام، الأمر الذي كان له دورٌ كبير في العديد من اقتصادات العالم الثالث. إن ذلك التركيز على

□□ - David M. Trubek , op.cit. pp. 5-6.

□□ - David M. Trubek : op.cit. pp.5-6.

القانون الاقتصادي لم يكن بسبب أن واضعي الخطط الإنمائية والقانونية لم يكونوا مهتمين بقضايا الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان ؛ بل لأن الكثير منهم كان يعتقد بأنه من الأفضل معالجة هذه القضايا بعد أن يتم أولاً تحقيق النمو. كما أنه كان في اعتقادهم أن وجود نظام قانوني أكثر فعالية من شأنه – بطبيعة الحال – أن يحمي الحقوق الفردية. ومثلما كان يأمل المفكرون الإنمائيون (أو تظاهروا بالأمل) في انتشار تأثير النمو الاقتصادي وتأثيره على الديمقراطية، فإن حركة القانون والتنمية كانت تعتقد بأنه سيكون هناك انتشارٌ لتأثير التوجه النفعي والفعال للقوانين الاقتصادية إلى "القيم الديمقراطية" مثل تحقيق العدالة وحماية الحقوق المدنية [٣٧].

□□ - David M. Trubek , op.cit. pp.5-6.

المبحث الثاني

مبدأ سيادة القانون يحل محل حركة القانون والتنمية

لقد تمت المبالغة إلى حد كبير في الشائعات المتمثلة في غياب حركة القانون والتنمية عن الوجود. واليوم، أصبحت مشاريع إصلاحات القوانين في البلدان النامية والبلدان المتحولة اقتصادياً بمثابة معاملات تجارية ضخمة، لدرجة أنها فاقت توقعات ورؤى رواد حركة القانون والتنمية. وأصبحت هيئات تقديم المعونات الإنمائية مثل البنك الدولي – والتي بمجرد أن ركزت بصورة رئيسة على تشييد الطرق وبناء السدود، وعملت على تصحيح المتغيرات الاقتصادية الكلية – تذيع على الملأ أهمية " مبدأ سيادة القانون" وتُنفق المليارات على برامج الإصلاحات في النظم القانونية للبلدان بشكل مختلف، كما هو الحال في ألبانيا والأرجنتين وبنغلاديش وبوليفيا [٣٨].

ويمكن العثور على مبدأ سيادة القانون في كتابات المُنظرين السياسيين مثل أرسطو (Aristotle) ومونتيسكيو (Montesquieu) ولوك (Locke)، الذين كانوا مهتمين بابتكار قيود لسلطة الدولة. بالنسبة لأرسطو، الذي أشار إلى أن القانون هو الحاكم بدلاً عن أي واحد من المواطنين، فإن مبدأ سيادة القانون يُعد بمثابة مجتمع يحكمه العقل وليس العاطفة. أما Montesquieu فقد تخيل وجود منظومة من القيود المؤسسية بحيث يمكنها أن تحد من ممارسة قوة الدولة ضد المواطنين وتحمي حرية الأفراد من تسلُّط الدولة والتهديد بالعنف. وقد تطلَّب تحقيق هذا الهدف وجود نظام سياسي تعمل فيه القوة على التحكم في السلطة، بحيث تمنع نزوات الحاكم أو حرية تصرف السلطة التشريعية من أن تهاجم الأفراد. وقد كانت هناك ضرورة لوجود قضاء مستقل من أجل مراقبة صلاحيات السلطة التنفيذية. وقد أفاد Locke بأن الحفاظ على ممتلكات الأفراد كان مكفولاً بتوافر ثلاثة شروط :

□□ - Alvaro Santos :The World Bank's Uses of the "Rule of Law" Promise in Economic Development , Georgetown University Law Center , 2006 .p.260

أولاً، وجود قانون متفق عليه بالإجماع، وثانياً، وجود قضاء مستقل يمتلك صلاحية الفصل في النزاعات وفقاً للقانون، وثالثاً، وجود سلطة لتنفيذ الحكم القضائي.

كما أن العلماء الذين كتبوا عن مفهوم مبدأ سيادة القانون يعتمدون على المصادر السابقة الذكر -الفقرة السابقة - وغيرها من المصادر، لأنها مرجع في ما يعنيه هذا المفهوم. بيد أن هناك اتفاقاً ضئيلاً بشأن مدى ارتباط هذه المفاهيم التي لدى هؤلاء المؤلفين مع آرائهم المختلفة. وقد لاحظ بعض العلماء وجود تناقض أو غموض في مفهوم مبدأ سيادة القانون، ووجود طرائق متعددة قد تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة بنشر هذا المفهوم لأغراض متعددة [٣٩].

والمناقشة التالية تقدم، بشكل أولي، مفهومين لمبدأ سيادة القانون، حيث تم تصنيف هذه المفاهيم من خلال معيارين رئيسيين وهما : درجة استقلالية النظام القانوني عن الأنظمة الأخرى مثل النظام السياسي والنظام الأخلاقي، ودرجة الأهمية النسبية مقابل الاعتبارات المتنافسة. إن المعيار الأول من التصنيف يقارن بين المفهوم المؤسسي والمفهوم الوضعي لمبدأ سيادة القانون. وبالنسبة لأولئك الذين يؤيدون المفهوم المؤسسي، فإنه تم تقديم رأي بشأن وجود مبدأ سيادة القانون بناءً على ما إذا كانت أو لم تكن القواعد القانونية تستجيب لبعض المتطلبات اللازمة، وتتسم بالأهمية في النظام القانوني، بحيث تجعل القانون فعالاً. إن هذا الرأي لا يُعطي رأياً بشأن المحتوى الفعلي لهذه القواعد، فهو ليس مهتماً بذلك. كما أن هذا المفهوم المؤسسي لا يقدم أية مقاييس معيارية من أجل تقييم ما إذا كان أو لم يكن القانون الذي نتحدث عنه يُعد بأنه قانون جيد أو قانون رديء. ولذا، فإن مبدأ سيادة القانون موجود بغض النظر عمّا إذا كنا أو لم نكن نعتبره عادلاً، وديمقراطياً، أو مُنصِفاً. وعلى النقيض من ذلك، فإن المفهوم الوضعي لمبدأ سيادة القانون يأخذ هذه الخصائص النظامية كقضية مُسلَّم بها، ولكنه يشترط أن تحتفظ القواعد القانونية بقيم محددة. كما أن هذا المفهوم يتطلب وجود حقوق محددة بحيث تكون متأصلة في مثل هذا النظام، حيث إن

□□ Alvaro Santos , OP.CIT, .p.260 .

وجود هذه الحقوق يصبح هو المقياس أو المعيار من أجل تقييم ما إذا كان أو لم يكن القانون هو قانون جيد أو قانون رديء [٤٠].

أما المعيار الثاني من التصنيف فإنه يقارن بين المفهوم النفعي والمفهوم الجوهري لمبدأ سيادة القانون. بالنسبة لأولئك الذين يؤيدون المفهوم النفعي، فإن مبدأ سيادة القانون يُعتبر آلية فعالة لتحقيق الأهداف الخاصة التي يحددها أي مجتمع. بمعنى أنه وسيلة هامة لتحقيق المثل العليا لأي مجتمع في تنظيم سُلطة الدولة، وعلاقات الإنتاج، والنظام الاجتماعي. كما أنه من المؤكد أن يكون لمبدأ سيادة القانون أهمية في النظام القانوني لأي مجتمع، بل إنه يُعد واحداً من بين العديد من القيم المتنافسة التي يجب أخذها في الاعتبار. وأحياناً، قد يرغب أي مجتمع في زيادة أهمية مبدأ سيادة القانون بسبب أن القيم الأخرى تُعتبر ذات أهمية بالغة، مثل الحالة الاضطرارية الوطنية أو العدالة الموضوعية. وفي المقابل، فإن أولئك الذين يؤيدون المفهوم الجوهري لمبدأ سيادة القانون يعتبرون مبدأ سيادة القانون غاية قائمة بذاتها. فمبدأ سيادة القانون يحتفظ بأعظم القيم التي قد تتطلع إليها المجتمعات، مثل العدالة والديمقراطية أو الحرية، ولا يمكن التخلي عنه من دون التخلي عن هذه القيم[٤١] .

المفهوم المؤسسي:

إن المفهوم المؤسسي لمبدأ سيادة القانون يهتم –أساساً - بفعالية نظام القواعد القانونية. إن Joseph Raz، وهو من المناصرين البارزين لهذا المفهوم، يسلط الضوء على جانبين أساسيين في هذا الصدد. أولاً، ينبغي أن تتصرف الحكومة بموجب القانون، وثانياً، يجب أن تكون القوانين قادرة على توجيه سلوك الناس وإرشادهم إلى القوانين بغرض تخطيط حياتهم.

ويؤكد هذا المفهوم على الخصائص الشكلية للنظام القانوني الذي يضمن أن القواعد القانونية موجودة وأنها قابلة للاتباع. فما هي هذه الخصائص؟ ليست هناك

□□- Alvaro Santos :op.cit , .p.260 .

□□ - 0p.cit p.250

-بطبيعة الحال - قائمة محددة للخصائص. لكن من بين الخصائص الواردة بصورة عامة ما يلى:

(1) العمومية، (2) الإشعار أو الإعلام، (3) الاحتمالية ، (4) الوضوح، (5)عدم التناقض ، (6) قابلية التكيف، (7) الثبات، (8) التطابق.

وإذا كانت القواعد القانونية تعكس هذه الخصائص، فإنها ستمكِّن الناس من "معرفة ما يؤمرون بفعله" وكذلك "عمل ما تم أمرهم به. إن الهدف من هذه المتطلبات هو توطيد وترسيخ الأوامر القانونية التي يمكنها بصورة ناجحة استمالة السلوك المرغوب فيه (أياً كان) لدى الناس." ولذلك، ربما نستنتج أن المفهوم المؤسسي يشير إلى صفات وآليات القواعد القانونية في النظام القانوني. ولا يهتم هذا المفهوم بمضمون القواعد القانونية والقيم التي يتم التمسك بها، وإنما يهتم بما إذا كان أو لم يكن النظام القانوني يتسم بالخصائص الشكلية التي تجعل النظام القانوني فعالاً [٤٢].

النمط النفعي :

هناك صياغة كلاسيكية لهذا المفهوم المتعلق بمبدأ سيادة القانون تتجسد في الدراسة التي أجراهاMax Weber بشأن العلاقة بين "القانون العقلاني" والتنمية الاقتصادية، حيث يرى أن النمط المثالي الذي لديه، وهو "العقلانية الرسمية منطقياً" كنظام للقواعد العامة المطبقة عالمياً، كان في صميم التصنيع الغربي. وهذا النوع من القانون يُشكل أساس الهيمنة القانونية وكذلك طبيعة القانون "الحديث"، وبالتالي "الدولة الحديثة". وكان أهم عنصر للنظام القانوني الذي يتضمن هذه الخصائص هو درجته العالية من الثبات والقدرة على الحساب أو التقدير. وهذه السمات ساعدت الأفراد على التنبؤ بأفعال وتصرفات الأفراد الآخرين وتصرفات الدولة، ثم ساعدت على الانخراط بشكل آمن في المعاملات التجارية. وقد خلق هذا النظام من القواعد الانضباط الاجتماعي اللازم للدولة الحديثة التي يمكن فيها أن تزدهر التنمية الاقتصادية. ولذلك، كانت هذه القواعد الرسمية هي الوسائل التي من خلالها

□□ - Alvaro Santos :op.cit. .p.260 .

استطاع الأفراد الدخول في المعاملات التجارية المتوقعة التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى النمو الاقتصادي[٤٣].

ومن الجدير بالذكر أن MaxWeber لم يرغب في تحديد الدولة الحديثة ونظامها القانوني بناءً على غرض المجتمع السياسي أو أهمية الأحكام التي ألهمت الإيمان بشرعيتها. وبحسب ما يراه Weber، استطاعت المجتمعات السياسية مواصلة السعي لتحقيق أية غاية يمكن تصورها دون خسارة طابع الدولة الحديثة تماماً، مثلما يمكن تجسيد القيادة الكاريزمية برجل مقدس أو طاغية. ويتمثل المدلول الآني لهذا الرأي في أن مبدأ سيادة القانون، حسبما تصوره MaxWeber، يمكن أن يتواجد في أي نظام سياسي [٤٤].

النمط الجوهري:

إن الدراسة البحثية التي تجسد بشكل أفضل المفهوم الجوهري / المؤسسي هي دراسة A.V. Dicey، حيث بدأ بتفسير معاني مصطلح "حكم القانون، أو سيادة القانون، أو غلبة القانون" باعتباره واحداً من الخصائص المميزة للمؤسسات الإنجليزية. وقد حدد ثلاث سمات لسيادة القانون وقارنها مع منشأ الإنجليزية المميز (إنجلترا). يشير المعنى الأول إلى غياب السلطة التعسفية من جانب الحكومة. وقد فسر ذلك بقوله: "لا يستحق أي أحد العقاب أو يمكن قانوناً تعريضه لأذى جسدي أو مالي إلا إذا كان هناك انتهاكٌ واضح للقانون تم تحديده بطريقة قانونية اعتيادية أمام المحاكم العادية في البلد. ومن هذا المنظور، تمت مقارنة حكم القانون مع كل نظام حكم يقوم على أساس قيام الأشخاص في السلطة بممارسة سُلطات واسعة وتعسفية أو تقديرية جبرية متسمة بالتقييد [٤٥]."

□□ - Alvaro Santos :op.cit. .p.260

□□ - op.cit. .p.260 .

□□ - A.V. Dicey, The Law of the Constitution, (10th ed.,) London ,1959, pp.186-188.

وقد اعتبر A.V. Dicey هذه السمة بأنها سمة مميزة للمؤسسات الإنجليزية أو لتلك البلدان التي ورثت التقاليد الإنجليزية. كما أنه اعتقد بأن السلطة التنفيذية في التقليد الأوروبي مارست سلطة تقديرية بشكل أوسع بكثير من الحكومة في إنجلترا. وهذه السلطة التقديرية جعلت الحكومة تمارس التعسف و كانت تهدد الحرية القانونية للفرد.

وفي المعنى الثاني، تشير سيادة القانون إلى المساواة القانونية، أو بتعبير أدق، إلى أن كل فرد مهما كانت منزلته أو منزلتها يخضع للقانون المعتاد الذي تديره المحاكم العادية. وليس ذلك فحسب بالنسبة لنا أنه لا أحد فوق القانون، بل (ما هو مختلف) إن كل إنسان هنا، مهما كانت رتبته أو منزلته، يخضع للقانون العادي في البلد وينقاد للاختصاص القضائي الخاص بالمحاكم العادية.

وقد اعتبر Dicey هذه السمة بأنها –أيضاً - سمة مميزة لإنجلترا، والتي فيها يُعتبر كل موظف حكومي ،بدءاً من رئيس الوزراء حتى الشرطي مثل أي مواطن آخر، مسؤولاً عن كل تصرف يقوم به دون مبرر قانوني. ومن ثم، فإن موظفي الحكومة الذين يتصرفون بصفتهم الرسمية ولكنهم يتجاوزون سلطتهم القانونية يتم تقديمهم للمحاكمة، بصفتهم الشخصية، وجعلهم عُرضةً للعقوبة أو لدفع تعويضات. وقد قام Dicey بمقارنة هذا الأمر مع أوروبا الغربية، قائلاً : إن موظفي الحكومة الذين يتصرفون بصفتهم الرسمية غالباً ما تتم حمايتهم من القانون الاعتيادي للبلد، والاختصاص القضائي للمحاكم العادية، وأحياناً يخضعون فقط للقانون الرسمي الذي تديره الأجهزة الرسمية [٤٦].

وأخيراً، يشير المعنى الثالث لمبدأ سيادة القانون إلى أن القواعد الدستورية هى ثمرة القانون العادي على النحو المحدد من قِبل المحاكم العادية، على أن المبادئ العامة للدستور (مثلاً الحق في الحرية الشخصية أو حق الاجتماع العام) تكون بالنسبة لنا ثمرة القرار القضائي الذي يحدد حقوق الأفراد الخاصة في حالات معينة أمام

□□ - A.V. Dicey, op.cit, p. 186-188 .

المحاكم، في حين أن الحماية (كما هي) الممنوحة لحقوق الأفراد في العديد من الدساتير الأجنبية تنجم عن، أو يبدو بأنها تنجم عن المبادئ العامة للدستور..

وبحسب رأي Dicey، فإن الدستور الإنجليزي يضعه القضاة، وإن حقوق الأفراد ما هي إلا مجرد أحكام عامة مستمدة من قرارات القضاة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحقوق الفردية في أوروبا الغربية هى استنباطات مستمدة من مبادئ الدستور، والذي هو ثمرة قانون تشريعي. ويُقر Dicey بأن هذه المقارنة ربما تكون مجرد مقارنة رسمية، ولكنه يرى أن الدستوريين في أوروبا الغربية حددوا الحقوق دون إيلاء الاهتمام الكافي بتوفير حلول قضائية لإنفاذ وتطبيق هذه الحقوق[٤٧].

ولا شيء في أي من هذه المعاني الثلاث لمبدأ سيادة القانون، كما وضحها Dicey، من شأنه أن يشير بشكل قاطع إلى أنه -حرصاً على إرساء مبدأ سيادة القانون - يجب على الدول وضع مضمون محدد في قوانينها أو امتلاك حقوق فردية محددة. وقد جادل Dicey بإصرار لصالح القانون العام باعتباره أسلوباً أكثر فعالية لحماية هذه الحقوق بالمقارنة مع النظم القانونية الأوروبية، ولكنه لم يجعل مبدأ سيادة القانون يتوقف على وجود مجموعة معينة من الحقوق الفردية. وبهذا المعنى، فإن مفهوم Dicey لمبدأ سيادة القانون يُعد بمثابة مفهوم جوهري للنظام القانوني، ويمكن وصفه بأنه مفهوم مؤسسي. ويعتمد تعريف ومضمون الحقوق المتاحة على قرارات قضائية لا تعد ولا تحصى، حيث إنها ما زالت تزداد تدريجياً بغرض صياغة وإعداد حل قضائي يحارب مخالفة القانون على شكل حق معين [٤٨].

وفي نفس الوقت، يقوم Dicey بتحديد سيادة القانون بسمات معينة للنظام القانوني وهي: الإجراءات القانونية المعمول بها، وإذعان السلطة لقانونها الخاص، ودستور يحتوي على الحقوق المُعلنة قضائياً التي توجد لها حلول قضائية قابلة للتطبيق والتنفيذ. وهذه السمات، التي يفخر Dicey بوجودها في النظام الإنجليزي، تُعتبر من

□□ - A.V. Dicey, op.cit , p. .186-188 .

□□ - Alvaro Santos , op.cit , 262-263 .

وجهة نظره عناصر أساسية لأي مجتمع سياسي تحكمه سيادة القانون. ورأي Dicey من هذه الناحية هو رأي جوهري لأنه يجب السير على مبدأ سيادة القانون بحد ذاته. كما أنه لا ينبغي النظر إلى مبدأ سيادة القانون على أنه فضيلة واحدة من بين العديد من الفضائل المتنافسة في أي نظام سياسي دستوري. ولكن ينبغي النظر إليه على أنه نظام دستوري شامل لكل شيء. وكما قال Dicey إن تعطيل الدستور، بقدر ما يمكن تصور مثل هذا الشيء بأنه ممكن، لن يعني لنا سوى ثورة.

المفهوم الوضعي :

إن المفهوم الوضعي لمبدأ سيادة القانون يُسلِّم بالخصائص الشكلية للمفهوم المؤسسي، لكنه يتطلب وجود حقوق محددة ، بحيث تكون متأصلة في أي نظام. ومن الممكن -أيضاً ضمن المفهوم الوضعي - التعرف على نمط نفعي ونمط جوهري. وستتم مناقشتها من خلال تحليل دراسة Friedrich Hayek ودراسة Amartya Sen.

النمط النفعي:

هناك مثال قوي لهذا النمط قام بتوضيحه Friedrich Hayek ،حيث ينظر إلى مبدأ سيادة القانون على أنه نظام معين يعبر عن اقتصاد السوق الحر. وبحسب وجهة نظر Hayek، فإنه حينما يكون هناك ضمن مبدأ سيادة القانون إطارٌ دائم للقواعد القانونية بحيث تعمل القرارات الفردية ضمن هذا الإطار على توجيه النشاط الإنتاجي، فإن أية سلطة مركزية في ظل وجود حكم تعسفي تقوم بتوجيه الاقتصاد. إن القواعد القانونية التي تعمل على إرساء هذا الإطار في ظل مبدأ سيادة القانون تتسم ببعض الخصائص[٤٩]: "بإمكان وضع هذا النوع من القواعد مسبقاً، على شكل قواعد رسمية، بحيث لا تستهدف رغبات واحتياجات شعب معين. فهي تهدف إلى أن تكون مفيدة فقط في السعي لتحقيق مختلف الغايات الفردية للأفراد. كما أنها، أو ينبغي أن تكون، موجهة لفترات طويلة بحيث يكون من المستحيل معرفة ما إذا

□□ - Friedrich Hayek, The Road to Serfdom,London,(1944),p.80–96..

كانت ستساعد أو لن تساعد شعباً معيناً بشكل أكثر من الشعوب الأخرى. وقد يتم وصفها إلى حدٍ ما بأنها أداة للإنتاج، تساعد الأفراد على التنبؤ بسلوك أولئك الذين يجب عليهم التعاون معهم، بدلاً عن وصفها على أنها جهود تسعى لإشباع احتياجات خاصة."[٥٠]

وبسبب وجود نظام للقواعد القانونية في موضعه الصحيح، بمقدور الأفراد التنبؤ على وجه اليقين بكيفية قيام الحكومة باستخدام قوتها القسرية في ظروف معينة، وبالتالي التخطيط لشؤونهم وفقاً لذلك. وبمقدور الأفراد تقدير ذلك لأن الحكومة مُلزَمة بالقواعد القانونية المأمورة بها مُسبقاً، والتي لدى الأفراد معرفة بها. وبحسب ما قاله Hayek:

"في ظل سيادة القانون، يتم منع الحكومة من إحباط الجهود الفردية بواسطة إجراء مخصص. وضمن القواعد المعروفة للعبة، يحق للفرد تحقيق أهدافه ورغباته الشخصية، وهو متيقن من أنه لن يتم استعمال سلطات الحكومة عمداً بغرض إحباط جهوده."[٥١]

ويُصر Hayek على أن سيادة القانون تتطلب أنواعاً معينة من القواعد من شأنها أن تسمح للأفراد بالتنبؤ بتفاعلهم مع غيرهم من الأفراد والدولة، بل والتي من شأنها أيضاً أن تحول دون قيام الحكومة باتخاذ قرارات تتعلق بالإنتاج والتبادل التجاري في السوق. كما أنه يُميز بين هذه القواعد الرسمية وبين القواعد التي تعتمد على ظروف معينة في زمن معين. ويعمل على تقييم مصالح مختلف الأشخاص والجماعات. وفي النوع الثاني من القواعد، تقرر الحكومة من الذي تكون مصلحته أكثر أهمية، مما يؤدي بشكل قسري إلى فرض تفرِقة جديدة في المنزلة الاجتماعية على الأفراد. ولذلك، فإن أهم معيار للقواعد الرسمية، بحسب ما جاء عن Hayek، هو أننا لا نعرف آثارها الملموسة، والغايات التي ستحققها، أو الأفراد الذين

□□ - - Friedrich Hayek : OP.CIT , pp.,80–96..

□□ - Alvaro Santos :op.cit. .p.260.

ستساعدهم. وهذا يعني أن القواعد الرسمية لا تنطوي على اختيار معين بين غايات معينة أو أفراد معينين" لأننا نجهل من الذي سيقوم باستخدامها ولأية أغراض. وبحسب وجهة نظر Hayek، فإن عدم معرفة التأثيرات المعينة للتدابير الخاصة بالدولة يُعد في الواقع هو الأساس المنطقي بشأن المبدأ الليبرالي الرائع لسيادة القانون.

إن عدم القدرة على التنبؤ بالتأثيرات المعينة هو الأمر الذي يثبت Hayek بأنه السمة المميزة للقوانين الرسمية في النظام الليبرالي. وهذا المعيار هو المقياس الذي يتم به قياس الحرية الفردية في إطار الإجراء الحكومي. وبحسب وجهة نظر Hayek، فإن سيادة القانون هو التجسيد القانوني للحرية. وعلى هذا النحو، فإن مبدأ سيادة القانون لا يهتم بما إذا كانت أو لم تكن الإجراءات الحكومية قانونية من ناحية قضائية. فقد تكون هذه الإجراءات قانونية، ولكنها تتعارض مع مبدأ سيادة القانون. وإذا كان القانون يمنح الحكومة سلطات كي تتصرف بصورة تعسفية، أو بتعبير أدق، إذا كان استخدام الحكومة لقوتها القسرية ليس مقيداً بقواعد قانونية تم تحديدها سلفاً، فإن سيادة القانون لن تسود. ويؤكد Hayek بقوله: "في ظل سيادة القانون، لا يكون المواطن وممتلكاته الخاصة هدفاً للإدارة من قبل الحكومة، ولا يكون وسيلة يتم استخدامها لخدمة غرضها. بل إنه عندما تتدخل الإدارة في الحياة الخاصة للمواطن، فإن مشكلة السلطة التقديرية تصبح ذات صلة بالنسبة لنا، وإن مبدأ سيادة القانون، في الواقع، يعني أن السلطات الإدارية ينبغي أن لا تكون لها أية صلاحيات تقديرية في هذا الصدد [٥٢].

ومن أجل كبح هذه السلطة التقديرية، يجب أن تكون أية محكمة مستقلة قادرة على إعادة النظر في جوهر الإجراءات الإدارية. وعند الحد من السلطة التقديرية للسلطة، فإنه يجب على السلطة القضائية أن تنظر ليس فقط في ما إذا كانت السلطة التنفيذية قد تصرفت ضمن حدود صلاحياتها -باعتبار السلطة مخولة قانونياً بالتصرف – ولكن يجب عليها أيضاً أن تنظر في ما إذا أو لم يكن جوهر

□□ - Friedrich Hayek : OP.CIT ., p.80–96..

الإجراءات الإدارية يندرج ضمن صلاحيات الحكومة أو يتجاوز على الملكية الخاصة للمواطن.

النمط الجوهري :

إن Martya Sen يؤيد الرؤية الجوهرية لسيادة القانون، والتي تقترح أنه يجب بلورة النظام القانوني طبقاً لما إذا أو لم يكن النظام القانوني يعمل على تمكين مقدرة الأفراد من ممارسة حقوقهم. ولا ينبغي النظر إلى مبدأ سيادة القانون وعملية تعزيز حريات الأفراد على أنها وسيلة لتحقيق غايات معينة، ولكن ينبغي النظر إلى ذلك على أنها غايات قائمة بذاتها.

ويقول Sen : إن السلامة المفاهيمية تتطلب منا اعتبار التطور القانوني كجزء أساسي لعملية التنمية، مهما كانت آثاره على المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما أن عملية التنمية ككل تمثل مزيجاً من التطورات في المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية المتميزة. فالمسألة ليست مسألة أن التطور القانوني يؤثر بطريقة عَرَضِية على عملية التنمية ككل، بل إن عملية التنمية ككل لا يمكن أن تعبر بصورة عملية عن التطور القانوني. ومن هذا المنظور، فإن Sen لا يركز على الجانب الاقتصادي للتنمية، مؤكداً ذلك بقوله: "حتى لو لم يكن التطور القانوني يساهم قيد أنملة في التنمية الاقتصادية ... فإن الإصلاح القانوني والقضائي يكون جزءاً هاماً من عملية التنمية "[٥٣].

وحتى الآن، يقدم Sen حُجتين متميزتين. أولاً، إن أي شكل متكامل للتنمية من الناحية المفاهيمية يجعل من المستحيل التفكير في أي مجال معين للتنمية بشكل منفرد. وعلى العكس من ذلك، يجب علينا أن ندرك بأن تلك المجالات "متماسكة" ومترابطة بالضرورة مع بعضها البعض، حيث إن علاقة كل مجال من المجالات

□□ Amartya Sen, What is the role of Legal and Judicial Reform in Economic Development? p.8, (Lecture delivered at the first World Bank Conference on Comprehensive Legal and Judi- cial Development, Washington, DC, June 5, 2000), http://www1.worldbank.org/publicsector/legal/legalandjudicail.pdf.

المختلفة – القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية – تُعد بمثابة علاقة أساسية للتنمية. فالفكرة هنا هي أن العلاقة ليست علاقة سببية بين كل مجال وبين التنمية، بل إن التنمية ككل لا يمكن اعتبارها عملية منفصلة عن التنمية في كل مجال. إن التنمية بصورة متكاملة ستنظر إلى التنمية القانونية بنفس القدر من الأهمية مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً، إن تقييم التنمية في كل مجال يتطلب منا أن نتجاوز جوانبها الرسمية. وبحسب هذا الرأي، فإن مبدأ سيادة القانون لا يدور حول طبيعة القانون وما الذي يقبله ويؤكده النظام القضائي صورياً، بل إنه يجب عليه بصورة جوهرية أن يأخذ في الاعتبار تعزيز مقدرة الأفراد –حريتهم الأساسية– بغرض ممارسة الحقوق والاستحقاقات. وعند النظر إلى ذلك بهذا المنظور، فإن التنمية في كل مجال ذات صلة، ومرتبطة فعلاً ارتباطاً عَرَضِياً بالأدوات والسياسات الموجودة في المجالات الأخرى بحيث لا يمكن استبعادها من الاعتبار[٥٤].

وإذا قبلنا بوجهة نظر Sen المتعلقة بالسلامة المفاهيمية لعملية التنمية، فإنه يجب أن يُنظر إلى التنمية القانونية على أنها ذات أهمية بحد ذاتها كجزء من عملية التنمية، وليست مجرد وسيلة لتحقيق أية غاية من الغايات الخاصة بمجالات التنمية الأخرى، كمجال التنمية الاقتصادية. وهذه المسألة ذات أهمية بالغة لدى Sen، الذي يريد أن يجابه التركيز الحصري على نظام السوق لاعتبار أنه منتشرٌ كثيراً في دراسات التنمية وعملية صنع السياسات.

□□ - Amartya Sen,op.cit , p.8,

الفصل الثاني

أهمية القانون في دفع التنمية الاقتصادية

بناءً على الخلفية النظرية في الفصل الأول، لم يعد هناك شك في أهمية القانون في التنمية الاقتصادية. ولهذا سوف نحاول في هذا الفصل تأكيد صور الأهمية العملية من خلال المبحثين التاليين .

المبحث الأول

تمكين الأفراد وحفظ الحقوق

١ - **تمكين الأفراد وتشجيع مبادراتهم الفردية :**

إن تمكين التشريع يدفع النمو الاقتصادى إلى حد أنه يفتح اقتصاد السوق أمام مشاركة شرائح كبيرة من المجتمع. فقوانين الشركات والمشاركة والمساهمة القائمة على قواعد واضحة وحرة لإنشاء الاستثمارات والمؤسسات غير الربحية تعد مسألة حيوية. إن هذه القوانين يجب أن تسمح للمواطنين بتحديد المهمة الخاصة بهم (على سبيل المثال، في شكل لوائح تنفيذية). ويجب أن تكون العوائق البيروقراطية مثل متطلبات التسجيل والتراخيص عند حدها الأدنى. فطبقاً لمفهوم الأعمال، يكون الهدف العام من تلك القوانين هو تشجيع الأفراد على اتخاذ القرار الذى يكون في صالحهم وعلى مسؤوليتهم[٥٥].

واليوم نجد أنه في كثير من الدول، يكون الحصول على ترخيص لتشغيل استثمار ما مسألة في غاية الصعوبة. وفي أحيان أخرى قد يحدد ترخيص العمل ذاته حرية المستثمر في الابتكار إذا اقتضى الأمر القيام بإجراءات لتعديل الترخيص. إن

---

٥٥ - www.cipe-arabia.org/files/html/art0206.htm krbW كيث مولكنر : الهياكل القانونية لدفع النمو الاقتصادي ، من ص ٣ -٤ .

النظم القانونية التي تحبط المستثمر بهذا الشكل تؤدى في النهاية إلى عرقلة النمو الاقتصادي. وكما كتب هرناندو دى سوتو فإن مثل تلك النظم القانونية تؤدى بمن يفكر في الاستثمار للاتجاه نحو القطاع الاقتصادي غير الرسمي بما يتبعه ذلك من نتائج سلبية. وعلى النقيض من ذلك، فإن القوانين المواتية للسوق تيسر انضمام الاستثمارات الجديدة إلى قطاع الاقتصاد الرسمي عن طريق إنشاء هياكل مساندة تمنحها الاعتراف القانوني والشخصية القانونية.

وبينما بدأت الكثير من الدول في الحد من المعوقات، فإن الطريق مازال يحتاج إلى المزيد من التمهيد. فعلى سبيل المثال، كان تسجيل المشروع الجديد في بيرو يحتاج إلى ٢١٠ يوماً في المتوسط في أواخر الثمانينات. وقد أدت الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها حكومة الرئيس البرتو فوجيموري إلى تخفيض هذه الأيام بشكل جذري إلى يومين فقط. ولكن في عالم اليوم الذى تسوده روح المنافسة، لا يتسع الوقت أمام المسؤولين وأصحاب الأعمال حيث يمكن تسجيل مشروع جديد في ميامي (إحدى عواصم الأعمال الرئيسة لأمريكا اللاتينية) في أربع ساعات فقط.

إن النظام القانوني للسوق الحر يدفع النمو الاقتصادي عن طريق ضمان الحقوق الخاصة بما يحفز ويؤكد روح العمل الخاص. إن حقوق الملكية تعد بالطبع أساسية وجذرية لهذا النظام، سواء كانت الملكية قابلة للانتقال أو غير قابلة للانتقال، بل وحتى بالنسبة للملكية غير المادية مثل الأفكار والرموز والتعبيرات (مثل براءات الامتياز، والاختراع، العلامات التجارية، الأسماء التجارية، حقوق النشر).

٢ - حماية حقوق المستثمرين

قامت العديد من الدول بسن تشريعات خاصة لتشجيع الاستثمار، حيث يمكن أن تلعب تلك القوانين وظيفة هامة في حماية حقوق المستثمرين فيما لا يقوم بحمايته النظام القانوني. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تحد تلك القوانين من قدرة الحكومات على تأميم الملكية الاستثمارية وتضع معايير للتعويض عن الأصول في حالة المصادرة. وفى حالة النظم القانونية التي تمر بمرحلة تحول رئيسية (كما هو الحال في شرق

ووسط أوربا والاتحاد السوفيتي سابقاً في الفترة التالية مباشرة لانحسار الشيوعية) أدى سن قوانين خاصة بالاستثمار إلى تحقيق غرض هام بسرعة كبيرة ألا وهو غرض حماية الحقوق الأساسية للمستثمر وهي الحقوق اللازمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة، سواء كانت استثمارات محلية أم دولية [٥٦].

وبالطبع، لن تنجح قوانين الاستثمار الخاصة في دفع النشاط الاستثماري إذا فرضت إجراءات إدارية ثقيلة الأعباء على المستثمرين. فعلى سبيل المثال، اتجهت تشريعات الاستثمار الصادرة عن بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بعد الاستقلال مباشرة إلى فرض إجراءات ثقيلة العبء لتسجيل وترخيص الاستثمارات.

ولتوضيح ذلك، فإن قانون الاستثمار الأجنبي الروسي لعام ١٩٩١م فرض تسجيل جميع الاستثمارات الأجنبية والموافقة عليها من خلال تقديم أوراق ومستندات بالغة التعقيد، مثل خطط عمل وتقارير تفتيش على الخبراء. كما فرضت الحصول على موافقة مجلس الوزراء على أي مشروع يزيد رأس ماله عن ١٠٠ مليون روبل (ما يساوى ٨٣٥ ألف دولار في نهاية ١٩٩١م).

بل ،الأكثر من ذلك، فإنه في ظل هذا القانون يمكن إلغاء الموافقة إذا لم يقم المسجل بالإعلان عما لا يقل عن نصف رأس المال المصرح به خلال سنة من التسجيل. ولذلك، أجبر المستثمرون على المضي بالسرعة التي تحددها الحكومة بدلاً عن السرعة التي يحددها حكمهم على الأمور وإلا تعرضوا بعامل التأخير إلى تكبد مبالغ كبيرة لإعادة التسجيل. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الإصلاحات الأخيرة في القانون الروسي والقرار التنفيذي الخاص (القرار الجمهوري رقم ١٤٦٦ لعام ١٩٩٦م) قد خفضت من العبء الإداري على المستثمرين عن طريق تبسيط قواعد إجراءات التسجيل والترخيص.

وتعتبر قوانين البنوك والتمويل إحدى المجالات الأخرى التي تلعب حسن الإدارة فيها دوراً هاماً لتشجيع مجتمع الاستثمار على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. فمن

[٥٦] - كيث مولكنر : الهياكل القانونية لدفع النمو الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٤ -٥ .

خلال الإشراف على النظم البنكية وتأمين ودائع البنوك، ترتفع الثقة العامة في الإدارة وتزيد الإيداعات. ويؤدى ذلك بدوره إلى زيادة حجم الاقتراض والائتمان بما يدفع النمو الاقتصادي. إن هذه القوانين تقلل من المخاطر لدى المقترضين وتشجع على الاقتراض بالسماح للمشروعات والمستهلكين بالاقتراض مقابل أصول مضمونة.

جدول رقم (١) المؤشرات الفرعية لحماية المستثمرين

	اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
مؤشر نطاق الإفصاح (٠ -١٠)	6	٦	٧
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (٠ -١٠)	4	٥	٥
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (٠ -١٠)	2	٣	٧
مؤشر قوة حماية المستثمرين (٠ - ١٠)	٤	٤,٥	٦,٢

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال، ٢٠١٤ .

وبالرجوع إلى مؤشر حماية المستثمرين في الجمهورية اليمنية الذى يصف أبعاد حماية المستثمرين: شفافية الصفقات (مؤشر مدى الكشف)، المسؤولية عن التعامل الذاتي (مؤشر مدى مسؤولية المدير)، وقدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة (مؤشر قضايا المساهمين)، ومؤشر حماية المستثمر. فقد سجلت اليمن المرتبة(١٣٨) في تقرير ٢٠١٤م مقارنةً مع المرتبة (١٣٧) في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٢) متراجعةً مرتبةً واحدة .أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر فإنها تتراوح قيمها بين ٠ إلى ١٠ ، والقيم الأعلى تشير إلى المزيد من الكشف، والمزيد من المسؤولية على جانب المديرين، والمزيد من الصلاحيات للمساهمين في معارضة الصفقة، والحماية الأفضل للمستثمر.

وعلى الرغم من أن اليمن قريب من المعدل الإقليمي والدولي، غير أنه سجل تراجعاً، حيث يلاحظ تدني أداء اليمن في المؤشر الفرعي (قوة حماية المستثمرين) بسبب عدة أمور هى:

١ - محدودية الوصول إلى المعلومات القانونية المتعلقة بقضايا المستثمرين، مثل تدنٍ شديد في مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.

٢ - عدم قدرة المدعين على المتهم والشهود مباشرة أقوالهم خلال المحاكمة.

٣ - عدم إمكانية طلب المدعي فئات من الوثائق من المدعى عليه دون وجه تحديد.

٤ - عدم قابلية طلب المساهمين الذين يملكون(١٠٪) أو أقل من الأسهم التحقيق في الصفقة، بالإضافة إلى مستوى الإثبات المطلوب لدعاوى مدنية وأعلى من ذلك في القضايا الجنائية.

٥ - عدم قابلية اطلاع المساهمين الذين يملكون(١٠٪)أو أقل من الأسهم على وثائق الصفقة قبل رفع دعوى ومؤشر دفع الضرائب، الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود لتحسين موقع اليمن في هذا المؤشر.

المبحث الثاني
بث الثقة في بيئة الأعمال

١ - **بث الثقة في بيئة الأعمال** :

يقوم القانون بدور رئيس في عملية تطوير الأعمال بشكل عام، ويقوم بدور أساسي ومحوري في عملية نمو قطاع الأعمال الخاص على وجه الخصوص. كما أن القانون الذي غالباً ما يُستخدم في جميع البلدان للحفاظ على الوضع الراهن يقوم بدور أساسي في توجيه وإضفاء الشرعية على عمليات التغيير، إذ إنه يُعتبر أداة أو وسيلة لتحقيق تنمية مستديمة وللتوفيق بين المصالح المتنوعة. وقد عمل القانون على تكوين فكرة عن الحروب الأهلية والإخفاقات الاقتصادية في أفريقيا، وانهيار الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، وعملية التحول خاصةً في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، ولكن كان ذلك من أجل طرح هذه المسائل البسيطة على طاولة النقاشات المتعلقة بالتنمية في الوقت الحاضر.

وعندما بدأت البلدان النامية والبلدان المتحولة اقتصادياً بالتحرك بشكل جماعي نحو اقتصادات السوق، قامت باتباع استراتيجيات تهدف لتشجيع كل من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وهناك أدلة وافرة وكافية على أن عملية إنشاء مبدأ سيادة القانون تجذب الاستثمار الخاص، لدرجة أنها توفر مناخاً ملائماً للاستقرار والتنبؤ، حيث يمكن تقييم مخاطر الأعمال تقييماً منطقياً، وحماية حقوق الملكية، واحترام الالتزامات التعاقدية. كما أن الدراسة الحالية تدعم الافتراض القائل بأن هناك ضرورة لفرض سيادة القانون من أجل تحقيق المصداقية في الالتزامات والوعود المقدمة من جانب الحكومات، وتحقيق الثقة وقابلية التنفيذ للقواعد المعمول بها. وهذا، بدوره، يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات، وزيادة فرص الحصول على رؤوس أموال، والحفاظ على بيئات تكافؤ الفرص أمام الجميع. ولهذا

فإن الأدب الاقتصادي الحديث المعني بالتنمية الاقتصادية يهتم اهتماماً كبيراً بالاقتصادات المؤسسية [٥٧].

ولقد تم الآن إدراك أن النمو السريع يتطلب عدداً من العوامل التي ليست دائماً ذات طابع اقتصادي أو مالي صارم، ومنها تحديد دور الدولة وطبيعة وحدود تدخلها، وتحقيق الحكم الرشيد وتحسين أداء القطاع العام، ودعم المجتمع المدني، وتوفير بيئة ملائمة لنمو القطاع الخاص، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية القيم المشتركة، والتأثير على سلوكيات الفرد والجماعة بطريقة ما بحيث يُفضي ذلك إلى حدوث تنمية اقتصادية واجتماعية. ولا يمكن تحديد هذه العوامل، ناهيك عن تنفيذها وتعزيزها، في مجتمع معين يحكمه نظام قانوني قديم أو غير فعال، أو في مجتمع لا توجد فيه مؤسسات فعالة من أجل إدارة وتطبيق القواعد المعمول بها وتسوية المنازعات الناشئة عند تطبيق تلك القواعد.

وعادةً ما تهدف الإصلاحات الاقتصادية إلى وضع إطار قانوني ملائم للأعمال التجارية على المستوى الوطني، وتعمل على القيام بعمليتين أساسيتين. تتمثل العملية الأولى في مراجعة القواعد القانونية، بدءاً من الدستور والتشريعات القانونية والقرارات والأنظمة الإدارية. وينبغي على هذه العملية أن تضمن أن محتويات القواعد واللوائح المُدرجة ضمن هذه الأدوات تلبي الاحتياجات الفعلية للمجتمع، وتؤثر على الرأي العام الناشئ أو الموجود مسبقاً، وتستند إلى بيانات ودراسات كافية، وتنشأ عن شكل من أشكال المشاركة، وخاصةً من قِبل أولئك الذين من المرجح أن يتأثروا بتلك القواعد. وتتمثل العملية الثانية في تطبيق القواعد القانونية، بصرف النظر عن مضمونها أو محتواها. ومن دون العملية الأولى، فإنه ليس من المحتمل أن يكون القانون فعالاً أو مفيداً. ومن دون العملية الثانية، فإن القانون يُصبح معدوماً.

وإذا كان هناك خلل أو عيب في أية عملية من هذه العمليات، ستنعدم الثقة في النظام القانوني وستتأثر العمليات الواسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تأثراً سلبياً

□□ - Ibrahim F.I. Shihata : The Role of Law in Business Development , Fordham International Law Journal ,Vol.20, Issue.5 , 1996 , pp.4-5 .

من عدة نواحٍ. كما أن تأثيرات أي نظام قانوني متعثر على بيئة الأعمال قد تكون موجودة في العديد من المجالات المألوفة كثيراً لدى رجال الأعمال. وهنا بعض الأمثلة على ما يحدث عادةً عند عدم وجود قواعد قانونية مناسبة ومُطبَّقة [٥٨]:

- آثار مترتبة على العقود : حيث إنه لن يتم احترام الالتزامات التعاقدية إلا بحسب رغبة الأطراف المتعاقدة في ذلك، ولن تكون الاتفاقيات مُلزِمة إلا بالقدر الذي يتمتع فيه المستفيدون بسلطة فعالة لجعلها كذلك، وستصبح عملية اللجوء إلى وسائل غير قانونية أسلوباً معتاداً لتنفيذ تلك الاتفاقيات.
- آثار مترتبة على حقوق الملكية : حيث سيرغب الأفراد والشركات فقط في شراء الأصول التي يمكنهم من خلالها الحفاظ على حقوق الملكية بشكل فعال، وحيث سيفضل العديد منهم تصفية الموجودات التي بحوزتهم والاحتفاظ بها على شكل ودائع أو استثمارات غير مباشرة خارج البلد، مما يؤدي إلى الضغط على قيمة العملة المحلية.
- آثار مترتبة على الشركات المُساهمة : حيث إن معظم الشركات ستبدو على هيئة شركات مغلقة يتم فيها حيازة الأسهم من قِبل الأصدقاء والأقارب الموثوق بهم، ومن ثم يعمل ذلك على منع تكوين شركات كبيرة مُساهمة محلية وحرمان المواطنين العاديين من فرص امتلاك حقائب أسهم .
- آثار مترتبة على الجهاز المصرفي : حيث إن البنوك لن تقدم قروضاً إلا لأولئك الذين بإمكانهم تقديم أصول حقيقية كضمان، أو لأولئك الذين لديهم سلطة سياسية فعالة في المجتمع، مما يؤدي إلى الحد من نمو القطاع المصرفي والاستثمارات الجديدة أثناء تعزيز عملية تركُّز أو تجميع الأموال. كما أن عملية استرجاع الديون ستصبح مشكلة رئيسة بالنسبة للبنوك، على نحو يهدد وجودها. ولن يعمل كل من النظام المصرفي وسوق رأس المال بشكل صحيح في ظل عدم وجود إطار تنظيمي ملائم تُشرف عليه كيانات فعالة إشرافاً صارماً. وستظهر أنواع مختلفة من الآليات

□□ - Ibrahim F.I. Shihata,op.cit , pp.4-5 .

المالية، بحيث تحقق إيرادات سريعة ومُربحة، ولكن سيؤول بها الأمر إلى الفشل مما قد يؤثر ذلك على الاقتصاد ككل.

- آثار مترتبة على عملية انتقال التكنولوجيا : حيث ستتباطأ عملية التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عادةً ما يقدم المزيد من التكنولوجيا الحديثة. كما أن ضعف الحماية المقدمة لحقوق الملكية الفكرية سيعمل على إعاقة الابتكار وتطوير الأفكار الجديدة.
- آثار مترتبة على تكاليف المعاملات: حيث ستعمل المؤسسات التجارية على تفادي المناقصة العامة بين المتنافسين كأسلوب طبيعي للشراء والتوريد، وتفضيل التعامل مع مصادر مألوفة وموثوق بها. كما أنها ستميل أيضاً للحصول على امتيازات من الموظفين الحكوميين بوسائل غير قانونية.
- آثار مترتبة على عملية سن القوانين والتنظيم المستمر: عادةً ما تؤدي القوانين الضعيفة أو غير الفعالة إلى سن المزيد من القوانين واللوائح التنظيمية. إن الإفراط في تنظيم أي اقتصاد يؤدي إلى إضعاف الاستثمارات الجديدة، وزيادة تكلفة الموجود منها، ويؤدي –أيضاً - إلى انتشار الفساد. كما أن كثرة القوانين واللوائح التنظيمية تؤدي –أيضاً - إلى تقليل جودتها وفرص إنفاذها وتطبيقها. وينشأ تأثير سلبي بسبب غياب المراجعة القضائية، أو ارتفاع تكلفتها وعمليات التأخير في إقامة العدل.
- آثار مترتبة على نطاق الجرائم الجنائية في المجال الاقتصادي: حيث إن ضعف القوانين، وعدم فعاليتها، أو كثرتها يؤدي إلى التهرب الضريبي، والتهريب، ونمو الجريمة المُنظَّمة.

جدول رقم (٢) ترتيب اليمن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤م

مرتبة سهولة أنشطة الأعمال ٢٠١٣م	مرتبة سهولة أنشطة الأعمال ٢٠١٤م	
١٢٩	١٣٣	
ترتيب حسب الفئات	مرتبة DB 2013	مرتبة DB 2014
بدء المشروع	١٠٩	١١٤
استخراج تراخيص البناء	٨٩	١٠١
الحصول على الكهرباء	١١٤	١١٦
تسجيل الممتلكات	٥٩	٦١
الحصول على الائتمان	١٦٧	١٧٠
حماية المستثمرين	١٣٧	١٣٨
دفع الضرائب	١٢٥	١٢٩
التجارة عبر الحدود	١٢٧	١٢٨
تنفيذ العقود	٨٦	٨٥
إغلاق المشروع	١٢٤	١٢٦

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال، 2014م .

ويشير تقرير بيئة أداء الأعمال لعام ٢٠١٤م إلى الإجراءات الحكومية والقوانين والأنظمة التي تعزز بيئة الأعمال وتلك التي تحد منها، للدول المشاركة والتي وصل عددها إلى ١٨٣ دولة عام ٢٠١٤م بناءً على ٤١ مؤشراً فرعياً تتعلق ب ١٠ مجموعات من المؤشرات الرئيسة تشكل مؤشرات دورة حياة المشروع وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويوضح الجدول رقم (٢) ترتيب اليمن في تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٤م. لقد تراجعت مرتبة اليمن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٤م بمقدار أربع رتب، حيث احتلت الترتيب ١٣٣ من بين ١٨٣ دولة على المستوى العالمي للعام ٢٠١٤م مقارنة بالترتيب ١٢٩ في عام ٢٠١٣ م. ويعود ذلك إلى تراجع وضع اليمن في تسعة مؤشرات رئيسة هي: مؤشر بدء المشروع، ومؤشر تسجيل الممتلكات، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر الحصول على الكهرباء ...إلخ حسب ما يوضحه الجدول رقم (٢) .

٢ - تسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتصفيتها

يهدف القانون إلى التأثير على الإجراءات الحكومية التي تؤثر في مراحل حياة المشاريع،التي تشمل النشاط التجاري،واستخراج تراخيص البناء،وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية ،والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين،ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود،ونفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار،وتصفية النشاط التجاري،وتوظيف العمالة .

وبالنسبة للمؤشرات الفرعية مثل مؤشر بدء المشروع الذى يقيس الإجراءات التي يتطلبها البدء في العمل في المشروع من حيث عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه الشركات لتتوافق مع المتطلبات القانونية والإدارية عند بدء المشاريع، فإن البيانات تُظهر أن مرتبة اليمن تراجعت في مؤشر بدء المشروع من المرتبة ١٠٩ عام ٢٠١٣م إلى المرتبة ١١٤ عام ٢٠١٤م ،كما يبين جدول رقم (٢)، وهو تراجع كبير يظهر وجود العديد من التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع، والتي من أهمها ارتفاع التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في اليمن مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية. مما يعني أنه لا يزال هناك مجال للتحسين في المؤشرات الفرعية التالية: عدد الإجراءات والتكلفة مقارنة مع معدلات الأداء لهذه المؤشرات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أنظر جدول رقم (٣)

.جدول رقم (٣) المؤشرات الفرعية لبدء المشروع في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام ٢٠١٤م

	اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
عدد الإجراءات	6	8.1	5
الزمن (أيام)	40	20.0	١٦
التكلفة (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)	66.1	28.9	3.6
الحد الأدنى لرأس المال (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	45.4	15.8

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال ٢٠١٤م .

وبالنسبة لمؤشر استخراج تراخيص البناء الذي يدرس خطوات ومدة وتكلفة التقيد بمتطلبات البناء والحصول على أذون أعمال وتراخيص متعلقة ببدء مشروع جديد، يلاحظ

تراجع ترتيب اليمن في هذا المؤشر من مرتبة ٨٩ عام ٢٠١٣م الى ١٠١ عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٢). وتملك اليمن أفضلية في مؤشر التكلفة وعدد الإجراءات مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، جدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤) المؤشرات الفرعية لاستخراج تراخيص البناء

في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام ٢٠١٤م

	اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
عدد الإجراءات	١٤	١٦	١٣
الزمن (أيام)	١٨٦	١٤٦	١٤٧
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	٤٨,٢	٢٨٣,٣	٨٤,١

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال ٢٠١٤م .

وبالنسبة لمؤشر الحصول على الائتمان الذى يبين تقييمات شفافية المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين.، ومدى إتاحتها من أي سجل عام أو مكتب خاص، فلقد تراجع ترتيب اليمن في هذا المؤشر في تقرير ٢٠١٤م إلى المرتبة ١٧٠ مقارنة مع المرتبة ١٦٧ في تقرير ٢٠١٣م حسب جدول رقم (٢).ويتراوح مؤشر الحقوق القانونية من ٠ إلى ١٠ ، والقيم الأعلى تشير إلى أن تلك القوانين تسهل الحصول على الائتمان. ويقيس مؤشر معلومات الائتمان نطاق المعلومات الائتمانية ونوعيتها ومدى قابلية الحصول عليها من خلال السجلات العامة أو المكاتب الخاصة، وهو يتراوح من ٠ إلى ٦ ، والقيم الأعلى تشير إلى أن المزيد من المعلومات، حسب جدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥) المؤشرات الفرعية للحصول على الائتمان

في تقرير في تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٤.

	اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
مؤشر قوة الحقوق القانونية (٠ -١٠)	2	3.0	٧
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (٠ -٦)	2	٤	٥
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (٪ من عدد السكان الراشدين)	١	٨,٣	١٥,٢
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (٪ من عدد السكان الراشدين)	0.0	٩,٩	٦٦,٧

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال ٢٠١٤م .

وتظهر المكونات الفرعية لهذا المؤشر أن اليمن بحاجة كبيرة إلى تحسين موقعه في مؤشر الحصول على الائتمان من خلال :

١ - تحسين قوانين الضمانات العينية والإفلاس وحقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض، حيث إن مؤشر قوة الحقوق القانونية منخفض مقارنة مع دول المنطقة ودول منظمة التعاون والتنمية.

٢ - تقوية القواعد والممارسات التي تؤثر في مدى التغطية، ونطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية.

٣ - تسهيل إجراءات التقاضي للحصول على الحقوق

مما لا شك فيه أن القوانين النافذة ، بما فيها قانون المرافعات وقانون الأحوال الشخصية والقانون التجاري مع توافر الضمانات لقضاء مستقل، سوف تكون كلها محفزاً لإيصال الحق إلى أصحابه بحالة ناجزة. وهذا يتطلب تزويد المحاكم بحاجاتها من أجهزة الكمبيوتر والبرامج لتسهيل إجراءات التقاضي بما يسهم في إيضاح وتسهيل إجراءات التقاضي، ويضمن الحقوق بشكل أكبر.

إن تحديث وسائل الأداء القضائي وخدمات النيابة العامة لتيسير سبل إجراءات التقاضي باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يهدف إلى تطوير العمل القضائي والإداري من خلال تنمية استخدام المعاملات الإلكترونية والوسائل التكنولوجية الحديثة، والمساهمة في تحقيق التحول إلى المجتمع الرقمي، وبناء مجتمع معلوماتي عصري لتوفير الوقت والجهد للمواطنين والعاملين لدى النيابة العامة والمحاكم عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات لتبسيط وتيسير الإجراءات وتأمينها، وتسهيل استخراج المؤشرات الداعمة لاتخاذ القرارات للمستويات القضائية العليا، والمساهمة في رفع جودة خدمات النيابة العامة ومطابقتها لمواصفات الجودة العالمية، وذلك مع تنمية العلاقة بين مؤسسة القضاء ومؤسسات الدولة المختلفة، ومد جذور الثقة بينها.

جدول رقم (٦) المؤشرات الفرعية لتنفيذ العقود في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤م

	اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما. تقوم قائمة خطوات رفع الدعوى التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة. عدد الإجراءات	١٤	١٦	١٣
الوقت (أيام)	١٨٦	١٤٥,٧	١٤٧,١
الرسوم القضائية وأتعاب المحاماة حيث تكون الاستعانة بمحامين إلزامية أو شائعة كنسبة مئوية من قيمة الدين. التكلفة (٪ من متوسط دخل الفرد)	٤٨,٢	٢٨٣,٣	٨٤,١

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال ٢٠١٤م .

وبالرجوع الى مؤشر تنفيذ العقود، سجلت اليمن المرتبة ٨٦ عام ٢٠١٣م لتتحسن إلى المرتبة ٨٥ عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٢). والمؤشر يقيس سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، ويقاس بالوقت والتكلفة وعدد الإجراءات التي تنطوي عليها تسوية النزاعات. ويلاحظ أن اليمن تمتلك أفضلية نسبية في المكونات الفرعية لهذا المؤشر بالمقارنة مع دول العالم كما يوضح الجدول رقم (٦) .

الفصل الثالث

البنية التشريعية اللازمة للتنمية الاقتصادية

المبحث الأول :الدستـــور

إن صياغة الدستور تتضمن العديد من الهويات للدولة والمجتمع، منها الهوية السياسية والهوية الاقتصادية وهوية سلطات الدولة وهوية المؤسسات المستقلة. إن الهوية الاقتصادية تعني الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. فلا **معني للدستور مالم تكن هناك فلسفة عامة تحكمه ..فالمسألة ليست نصوصاً بلاغية ترص إلى جوار بعضها البعض مكونة نصاً ورقياً لا يحقق تطلعات المواطنين أو يعين في تقدم الوطن. فإلى جانب الأسس الفكرية** للنظام الاقتصادي حدد الدستور المواد الآتية [٥٩]:

١ - حفظ الحقوق والممتلكات الخاصة للأفراد من السطو والمصادرة.

٢ - حماية الحريات الفردية للأفراد واحترام خياراتهم وتشجيع المبادرات الفردية.

٣ - الإقرار بضرورة تدخل الدولة لمعالجة ما يطلق الحالات التي يفشل في توفيرها نظام السوق مثل: الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والبحث العلمي.

٤ - إرساء أسس تطبيق القانون التي يتمناها الغني والفقير والقوي والضعيف لضمان خلق بيئة تشريعية ومؤسسية غير مشوهة ومشجعة للتقدم والنمو .

٥ - وجود نظام مصرفي فعال يحفظ حقوق الأفراد ويساهم في تمويل المشروعات الخاصة والعامة .

٦ - تكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٧ - تنمية الصناعات الصغير والمتوسطة والصناعات المهنية والحرفية .

٨ - تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار.

[٥٩]- الجمهورية اليمنية : وزارة الشؤون القانونية ، مشروع دستور الجمهورية اليمنية ، ٢٠١٥ ،

ولا يكفي أن نهدف إلى زيادة الدخل والنمو الاقتصادي دون السعي لهدف استراتيجي أساسي وهو تحسين تنافسية القطاعات الاقتصادية. كما لا يكفي السعي لزيادة الإنتاج من أجل تحقيق النمو ورفع مستوى المعيشة، فيمكن أن يزيد الإنتاج بمزيد من النفقات وعوامل الإنتاج من مواد أولية، ووسيطة وطاقة. وبالتالي فإن الهم الأساسي للاقتصاد الجيد هو الاقتصاد في استخدام هذه العوامل مع زيادة الإنتاج في آن واحد. وهو ما نطلق عليه مفهوم الإنتاجية.

إن هذه الأسس الدستورية يفترض أن تعمل على تحقيق العديد من الأهداف. منها تحقيق التنمية المستدامة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة مستويات البطالة المرتفعة، والتخفيف من مستويات الفقر، وتقليل التباينات الجغرافية في مستويات التنمية، وتحسين مستويات الدخول للأفراد،والارتقاء بمستويات المعيشة، وتقليل التباينات في مستوى الدخول،وتحسين كفاءة وكفاية الخدمات للعامة المقدمة للمواطنين مثل التعليم والصحة والكهرباء والأمن ...إلخ،وحماية الضعفاء من خلال توسيع وتعميم شبكة الضمان الاجتماعي ، وحماية البيئة. وبالطبع هناك أهداف أخرى تفصيلية، لكن تظل هذه هى الأهداف المرتجاة لأي مجتمع، لأن تحقيقها سيحقق الأهداف الفرعية الأخرى.

إن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب أن تكون للمجتمع سياسات وأدوات يسترشد بها من خلال الدستور، ثم تأتى البرامج التفصيلية للأحزاب والقوانين لشرحها واختيار أدوات تنفيذها. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب أن يتضمن الدستور **الملامح العامة الآتية:**

١- **الموازنة العامة** في جانبيها الإنفاقِ والإيرادِ يجب أن تتسم بالكفاءة الواقعية، ويكون هدفها حفز النمو الاقتصادي، وتحسين توزيع الدخول من خلال الضرائب، وتوفير الخدمات العامة بالكفاءة والكفاية المطلوبة، وأن تكون غير مرهقة للقطاع الخاص، ولا يعطى مجالٌ للحكومة للمبالغة في النفقات خارج حدود الموارد المتاحة فيزداد العجز وترتفع المديونية إلى مستويات غير آمنة .

٢- التأكيد على أهداف **السياسية النقدية** المتمثلة في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وحفز النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى تأكيدها للاحتفاظ باحتياطيات من العملات الصعبة عند مستويات آمنة، وليس في حدودها الدنيا لمنع حدوث اضطرابات في سعر الصرف، ولإعطاء مؤشر للمستثمرين بأن الاقتصاد لن يتعرض لهزات اقتصادية خلال الأجلين القصير والمتوسط يجعل قدوم الاستثمار عملية مستحيلة.

٣- **سياسات استثمارية** تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الصناعية وتقوية السياسات الكلية والجزئية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية. وتشمل هذه السياسات السياسة النقدية والمالية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي والرقابي بصفة عامة .

٤- ووضع ملامح سياسة تجارية قائمة على حرية التجارة إذا كان ذلك ممكناً. أما في ظل ووجود عجز كبير في الميزان التجاري ومحدودية موارد الدولة من النقد الأجنبي فإنه ينبغي أن تستهدف السياسة التجارية والسياسة الجمركية تشجيع الصادرات ومنع تآكل احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي من خلال ترشيد الواردات، وتشجيع الصناعات المحلية، وتقليل العجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات .

المبحث الثاني
التشريعات التجارية

١ - قانون الشركات التجارية

قانون الشركات قانون حيوي لنجاح بيئة الأعمال التجارية، وذلك لأنه يحدد البيئة التي سيعمل في ظلها المستثمرون. وفي العادة يفرق القانون بين أنواع الشركات التضامنية والمساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة. ويحدد القانون أسلوب تأسيس الشركات وبحيث يمنع تسجيل أية شركة تحت اسم يدل على أن غايات تأسيسها احتيالية أو غير قانونية. كما أن القانون يمنع تسجيل شركة باسم شركة أخرى أو باسم علامة تجارية أخرى لدرجة تؤدي إلى اللبس أو الغش، ويحدد إجراءات تغيير اسم الشركة أو ادخال تعديل عليها حتى لا يؤثر هذا التعديل على ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات،وكذلك حتى لا يكون هذا التعديل سبباً في إبطال أي تصرف أو إجراء قانوني أو قضائي قامت به الشركة أو قام به غيرها تجاهها. وأخيراً فإن القانون يحدد إجراءات دمج وتصفية الشركات [٦٠].

٢ - قانون التجارة الخارجية

أقر البرلمان اليمنى قانون التجارة الخارجية رقم ١٦ لعام ٢٠٠٧م بهدف تنظيم التجارة الخارجية وفقاً لآليات السوق وبما يضمن استقرار العجز في ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف والحفاظ على احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي. كما أن القانون قد هدف إلى تحقيق العديد من الأهداف هي [٦١]:

أ - الإشراف على التجارة الخارجية وتطويرها والنهوض بها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية.

ب - تنظيم الاستيراد والتصدير على أساس حرية التجارة بهدف توفير احتياجات البلاد من مختلف السلع، وزيادة وتطوير الإنتاج بما يؤدي إلى الاستقرار في الأسواق وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

---

٦٠ - الجمهورية اليمنية : وزارة الشؤون القانونية : قانون الشركات التجارية رقم ٢٢ لعام ١٩٩٧م.

٦١- الجمهورية اليمنية : وزارة الشؤون القانونية ، قانون التجارة الخارجية رقم ١٦ لعام٢٠٠٧م، ص ٢ -٣.

ج - تشجيع التصدير وحل مشاكله وصعوباته والسعي لإيجاد أسواق جديدة في الخارج، والعمل على زيادة وتنوع الصادرات بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية.

د - تنمية وتطوير التبادل التجاري مع الدول العربية والإسلامية وبقية دول العالم بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

ه - تحديد الصلاحيات للأجهزة المنفذة والفاحصة والرقابية المختلفة وتنسيقها بما يضمن دخول وخروج السلع من وإلى الجمهورية بطريقة شرعية وسهلة.

و - تعد وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية خطط تنمية التجارة الخارجية كجزء من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية وذلك على أساس حرية التجارة وفقاً للإحصاءات التي تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة بهدف تطويرها ورفع كفاءتها لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية في مجال التجارة الخارجية، وبما يؤدي إلى تعاظم دورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية .

٣ - قانون التجارة الداخلية

أقر البرمان اليمني قانون التجارة الداخلية رقم ٥ لعام ٢٠٠٧م بهدف تنظيم التجارة الداخلية وفقاً لآليات السوق. وقد ألزم القانون في أحكامه العامة بضرورة إشهار التجار أسعار السلع أمام المستهلك باستخدام وسائل الإعلام المختلفة مما يسهل على المستهلك معرفة السعر السائد في السوق. كما ألزم القانون تجار الجملة والتجزئة والمصنعين المحليين منح فواتير لكل عملية من عمليات البيع وفقاً للأصول المتبعة. وقد أعطى المشرع الحق لوزارة التجارة والصناعة في المراقبة والتفتيش على الأسعار ومراقبة التخفيضات الموسمية وغير الموسمية للتحقق من حدوثها بصورة فعلية

وإنها تحقق مصلحة المستهلك. كما أن القانون في المادة (٣) قد هدف إلى تحقيق العديد من الأهداف ([٦٢]):

أ -تحقيق الاستقرار التمويني للسكان وتوفير احتياجاتهم من البضائع المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج.

ب - تشجيع القطاعات التجارية المختلفة وتحفيزها من أجل توفير احتياجات السكان من البضائع وفقاً للمقاييس والمواصفات والنوعية والجودة وبالأسعار التنافسية.

ج - تنظيم التجارة الداخلية وفقاً لآلية السوق.

د - ضمان توفير المخزون الاحتياطي من السلع الأساسية الضرورية.

ويبين القانون في المادة (٤) أنه لتحقيق الأهداف المحددة في المادة (٣) تتولى وزارة التجارة والصناعة المهام والاختصاصات التالية في مجال التجارة الداخلية:

أ - اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنظيم التجارة الداخلية وفقاً لهذا القانون.

ب - رسم السياسات التجارية القصيرة والمتوسطة الأجل.

ج -العمل مع الجهات ذات العلاقة على توفير وتنظيم المخزون الاحتياطي من السلع الأساسية والضرورية للسكان.

د -تشجيع إنشاء الصوامع والمطاحن ووحدات الخزن لمادة القمح ومشتقاتها وذلك من أجل توفير الاحتياجات الضرورية للسكان.

ه -الإشراف على تنظيم الأسواق الداخلية بهدف حماية المستهلك والرقابة على البضائع من حيث الجودة والنوعية ومطابقتها للمواصفات والمقاييس اليمنية والعالمية بالتنسيق مع السلطات المحلية والغرف التجارية.

و -العمل على تنظيم حركة نقل البضائع وتأمين انسيابها دون عوائق إلى مختلف أرجاء الجمهورية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

---

[٦٢] - الجمهورية اليمنية : وزارة الشؤون القانونية : قانون التجارة الداخلية رقم ٥ لعام ٢٠٠٧م ، ص ٢ -٣ .

ز -إعداد الدراسات التحليلية الخاصة بمعدلات الأسعار بالتنسيق مع الجهات المختصة والغرف التجارية للاستفادة منها في رسم السياسات التجارية.

ح - المشاركة في إقامة المعارض التجارية الداخلية والخارجية التي يتم فيها عرض البضائع اليمنية .

ط - التشجيع على إنشاء شركات التسويق والتعبئة والتغليف والتخزين والتبريد بما يؤمن وصول البضائع للمستهلك في صورة جديدة وصالحة للاستخدام.

٤ - **قانون الإفلاس**

يعتبر نظام الإفلاس، وهو أحد محاور القانون التجاري رقم ٣٢ لعام ١٩٩١م، من المواضيع ذات الأهمية البالغة كونه يشكل آلية يستطيع من خلالها الدائن استيفاء دينه عن طريق التنفيذ على أموال مدينيه. إن معظم المقاربات العالمية تندرج ضمن إطار توجهين أساسيين في هذا الخصوص :

١ -أحدهما نظام التصفية الجماعي الروماني الذي يكفل المساواة بين الدائنين في استيفاء ديونهم عن طريق حجز أموال المدينين بأسرها وتوزيعها بين الدائنين كل بحسب نسبة دينه .

٢ -نظام الحجز الفردي الجرماني الذي يقوم فيه الدائن على حجز مال معين من المدين ليستوفي حقه بالأولوية عن باقي الدائنين .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التشريعات القانونية التي ترعى نظام الإفلاس تختلف من حيث شمولية تطبيقها. ذلك أن هناك عدداً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من يقصر نظام الإفلاس على التجار وحدهم، في حين أن هناك بعض الأنظمة ومنها ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا تعتبر نظام الإفلاس يشمل كل المدينين دون استثناء سواء كان تاجراً أو غير تاجر .

إن نظام الإفلاس يشكل حجر الزاوية لبناء نظام تجاري فعال، وكذلك الرافعة التي تشجع المشاريع على مختلف أنواعها. إن عملية الائتمان لا تقوم ولا تستقيم إلا إذا

توافرت الثقة عبر نظام قانوني يحمي الديون وإمكانية تحصيلها. والمقصود بالحماية هنا إمكانية استعادة المبالغ التي تم اقتراضها .

إن المشروع التجاري قد يمر بحالة ضيق مالي تبدأ بالظهور قبل أن يصل التاجر إلى حالة التوقف عن الدفع. و سبب ذلك قد يكون سوء الإدارة ، أو بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية، مما يؤدى إلى نقص مؤقت في السيولة وضعف في الملاءة المالية للمشروع .

لقد شهد نظام الإفلاس عدداً من التطورات خلال مسيرته الأخيرة، لاسيما مع نشوء العولمة وتجاوز التجارة حدود الأقاليم واشتداد المنافسة الاقتصادية سواء في الداخل او في الخارج. فلم يعد توازن حسابات التاجر منوطاً بحرصه وذكائه فحسب ،وإنما هو منوطٌ بعوامل خارجية من العسير تجنبها. وهذا يؤدي إلى اضطراب أعمال التاجر وتوقفه عن الدفع. إن هذا الأمر دفع بمنظمات دولية عديدة ومنها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وغيرها إلى العمل على حماية الدائنين أو المستثمرين، وتعزيز عملية الإقراض والثقة التجارية عبر ضخ مجموعة من المبادئ الدولية والإرشادات التي تساعد الدول وتحفزها على إصلاح نظمها القانونية . فلم يعد نظام الإفلاس هماً داخلياً فقط بل صار هماً خارجياً كذلك .

لقد شهدت العديد من دول العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين العديد من الأساليب التي من شأنها مساعدة التاجر على تفادي شهر إفلاسه عن طريق إعادة التنظيم. وفي هذا السياق توجد مقاربتان [٦٣]:

١ - المقاربة الأنكلوسكسونية : والتي أفسحت المجال أمام إنقاذ المؤسسة التجارية في المرحلة التي تسبق تعثرها، أي عندما تظهر مؤشرات تفيد أن المؤسسة تتجه إلى حالة التعثر، سواء بسبب ظروف ذاتية أو بسبب ظروف موضوعية (بلبلة في الأسواق المالية، شحة في الموارد الأولية، وارتفاع مفاجئ وكبير في سعر المواد الأولية إلى آخره) . وتبرر عملية الإنقاذ هذه أهمية المشروع التجاري، نظراً لما يوفره

٦٣ - المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة : تحديث نظام الإفلاس – مصر والأردن ، بيروت ، ٢٠١٤م .

من خدمات ومنافع للاقتصاد الوطني، وبالتالي ضرورة إخراجه من تعثره وإعادة تنظيمه، سواء بدمجه بمشروع آخر، أو بزيادة رأسماله أو بغير ذلك من الحلول.

٢ - المقاربة الفرنسية :وهى تفترض، قبل إجراء أي تحرك أو تدبير إنقاذي، أن المشروع التجاري قد دخل –فعلاً - مرحلة التعثر (انخفاض كبير في السيولة، وانخفاض ملحوظ في الملاءة) التي تسبق حالة التوقف عن الدفع. وبالتالي يمكن عندها طرح حلول إنقاذيه ، سواء بإعادة هندسة رأسمال المشروع، أو إعادة جدولة الديون (نفس حلول إعادة التنظيم المشار إليها سابقاً)، أو غيرها من الحلول الإنقاذيه التي تختلف بطبيعتها وبآلياتها عما يطرحه نظام الصلح الواقي من الإفلاس، وهو الذي يبقى صالحاً كإحدى التسويات لإنقاذ المشروع التجاري المتعثر.

جدول رقم (٧) المؤشرات الفرعية لإغلاق المشروع

	اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
يُحسب معدل استرداد الدين المبلغ (بالسنتات) الذي يسترده المدعون من دائنين ومصالح وضرائب وموظفين عن كل دولار من الشركة المعسرة.معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	٢٤,٤	٢٩,٤	٧٠,٦
متوسط الوقت اللازم لتصفية النشاط التجاري. جمع المعلومات حول تسلسل الإجراءات، وإمكانية استيفاء أي من هذه الإجراءات في وقت واحد مع إجراء آخر. المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0	٣,٢	1.7
متوسط تكلفة إجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة). تُحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة الممتلكات محل الدعوى. التكلفة (٪ من قيمة موجودات التفليسة)	8	١٤	٩

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال ٢٠١٤م .

يشير الجدول أعلاه إلى مؤشر إغلاق المشروع الذى يمثل الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية حالات الإفلاس، ويحدد نقاط الضعف الموجودة في قانون الإفلاس، وأهم العقبات الإدارية والإجرائية في عملية الإفلاس. وقد سجلت اليمن المرتبة ٩٠ في تقريري ٢٠١٠م و٢٠١١م. ثم تراجعت إلى المرتبة ١٢٤ عام ٢٠١٣م لتصل إلى مرتبة ١٢٦ عام ٢٠١٤ م .

ويبين الجدول السابق أن اليمن قريب من المنطقة في هذا المؤشر، وبعيد عن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ولا يزال هناك مجال للتحسين الذي يرفع أداء اليمن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

٥ - **قانون السجل التجاري**

والسجل التجاري هو عبارة عن إطار بأسماء الشركات العاملة في الجمهورية اليمنية. .والسجل التجاري هو الاسم الذي يختاره التاجر لاسم شركته أو تجارته . ويكون اسم الشركة مهماً للاسم التجاري لها. ويجوز أن يتضمن هذا الاسم تسمية مبتكرة أو بيانات متعلقة بنوع التجارة التي تمارسها. والغرض من السجل التجاري للمنشأة منع تشابه الأسماء أو العلامات التجارية مع شركات أخرى حتى تحفظ الحقوق والواجبات التي على الشركة. ويعتبر قانون السجل التجاري قانوناً مكملاً لقانون الشركات ، وبحيث يستحيل أن تستقيم بيئة الأعمال التجارية بدون هذين القانونين والقوانين الأخرى المتصلة بالأعمال التجارية ([٦٤]).

ويهدف قانون السجل التجاري رقم ٣٣ لعام ١٩٩١م إلى :

١ - إعلان وإشهار الصفة القانونية للشخصية التجارية وتحديد الذمة المالية .

٢ - تنظيم الآثار القانونية الكاملة للبيانات والمعلومات التي تدون في السجل التجاري، واعتبار كل ما يدون فيه حجة على الكافة تضمن انحصار الحق في ملكية المدرجات فيه لمن سجلها أولاً .

[٦٤] - الجمهورية اليمنية :وزارة الشؤون القانونية ، قانون السجل التجاري رقم ٣٣ لعام ١٩٩١م .

٣ - تلقي البيانات والمعلومات التجارية والصناعية التي يتقدم بها التجار لتثبيتها في السجل بغية الاستفادة منها إحصائياً عند وضع الخطط الاقتصادية للدولة .

٤ - تمكين كل من يرغب في الحصول على البيانات والمعلومات التي يطلب استخراجها من السجل باعتباره وسيلة إشهار استعلامية للخدمة في الشؤون الاقتصادية للدولة.

إن الأساس في تقدير مساهمة القطاع الخاص المنظم هو وجود إطار أو سجل اقتصادي للأنشطة والمنشآت العاملة داخل الجمهورية خلال فترة إسناد معينة. وفي الغالب يتم ذلك في كافة أنحاء العالم من خلال إجراء تعداد اقتصادي كل عشر سنوات. إلا أن الاتجاه العالمي الآن يتجه إلى تنفيذ التعداد الاقتصادي كل خمس سنوات، لأسباب متعددة منها أن معدل دخول منشآت جديدة إلى الاقتصاد أصبح متزايداً، وهو ما يؤدي إلى استبعاد هذه المنشآت في حالة الانتظار عشر سنوات، كما أن معدل خروج بعض المنشآت في بعض القطاعات تفوق معدل الخروج في قطاعات أخرى مثل المطاعم، وهو ما يؤدي إلى احتسابها في الناتج بالرغم من عدم وجودها [٦٥].

[٦٥] - الدكتور أمين محمد محي الدين : البنية التحتية لحساب الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة غير منشورة ، ٢٠١٤م ، ص٣ -٤ .

المبحث الثالث

التشريعات المصرفية والمالية

١ - التشريعات المصرفية :

يقصد بالتشريعات المصرفية التشريعات التي تنظم عمل النظام المصرفي. ويشمل النظام المصرفي البنوك التجارية التي جرى تنظيمها بموجب قانون البنوك رقم ٣٨ لعام ١٩٩٨م،والبنوك الإسلامية التي جرى تنظيمها بموجب القانون رقم ٢١ لعام ١٩٩٦م، وبنك الأمل للتمويل الأصغر الذي جرى تنظيمه بموجب القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢م،ومؤسسات الصرف الأجنبي(شركات الصرافة) التي جرى تنظيمها بموجب القانون رقم ١٩ لعام ١٩٩٥م، ومؤسسة ضمان الودائع الذي جرى تنظيمها بموجب القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨م، وأخيراً البنك المركزي المهيمن والمسيطر على هذه المؤسسات والذى جرى تنظيمه بموجب القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٠٠م. إن الهدف من هذه الكتلة التشريعية هو ضمان قيام هذه المؤسسات بوظيفتها المتمثلة في حشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المتعددة بما يضمن تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي. كما تهدف هذه التشريعات إلى خلق إطار عام للمنافسة فيما بين البنوك بما يضمن تقديم العديد من الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة، وأخيراً ضمان حقوق المودعين من المخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تقع فيها البنوك [٦٦].

[٦٦] - الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية: مجموعة قوانين البنوك والمصارف،الطبعة الرابعة ، أكتوبر ٢٠١٠م.

٢ - التشريعات المالية

تشمل التشريعات المالية قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لعام ٢٠١٠م، والذى يشمل كلاً من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الدخل الصافي للمهن غير التجارية والصناعية،والضريبة على المرتبات وما في حكمها، والضريبة على ريع العقارات. كما تشمل هذه التشريعات قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٩) لعام ٢٠٠١م، وقانون الجمارك رقم (١٩) لعام ٢٠١٠م وتعديلاته بالقانون رقم (١٢) لعام ٢٠١٠م. وتهدف هذه القوانين إلى توفير موارد كافية للدولة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال آلية سعر الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي. كما تهدف هذه القوانين إلى حفز النمو الاقتصادي وتقليل البطالة داخل المجتمع. إن هذه القوانين تعمل على المواءمة بين الطابع الإيرادي والطابع التنموي [٦٧].

[٦٧] - لمزيد من التفصيل حول هذه التشريعات راجع : مصلحة الضرائب ، مجلة الوعي الضريبي ، منظومة القوانين الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٣م .

المبحث الرابع
التشريعات الاقتصادية

١ - قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار

يأتي قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٩ لسنة ١٩٩٩م ضمن مجموعة من القوانين التي أعدتها الحكومة اليمنية لتوفير بيئة تشريعية ملائمة للتطورات الاقتصادية وبما يتواءم مع تحقيق مزيد من تحرير التجارة والاندماج في السوق العالمية، فضلاً عن تحديث نظم وسياسات التجارة الداخلية التي تهدف إلى ضمان تحقيق المنافسة ومنع الاحتكار،وذلك كله في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي،والتزام اليمن بقواعد اقتصاد السوق الحر.

وتعتبر المنافسة ركناً أساسياً من أركان اقتصاد السوق الحر، وعنصراً فعالاً لضمان استمرارية هذا النظام الاقتصادي، وذلك بما تعكسه المنافسة من منافع لكافة أطراف السوق، سواء بالنسبة للمستهلكين الذين يحصلون على السلع والخدمات بأسعار أقل وجودة أعلى،أو بالنسبة للمنتجين من خلال ما تدعمه المنافسة من حصولهم على نصيب أكبر من السوق، علاوة على ما توفره من حافز لاستمرارية التطوير والابتكار مما يساعدهم على توسيع نطاق أسواقهم رأسياً وأفقياً،أو بالنسبة للمجتمع ككل بما توفره المنافسة من استخدام أمثل للموارد المتاحة.

ولا تعنى قواعد حماية المنافسة حتمية الوصول إلى المنافسة الكاملة، وإنما تعنى أن يكون هناك قدرٌ كبير من الحرية لدى كل من المستهلكين في إشباع احتياجاتهم، والمنتجين في إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة. وتقوم المنافسة على عدة مبادئ أساسية ومنها : التعددية سواء من جانب المنتجين أو المستهلكين، وتجانس السلع والخدمات المقدمة داخل الأسواق،وتوافر المعلومات الكاملة عن ظروف العرض والطلب، وحرية الدخول والخروج من الأسواق[٦٨].

---

٦٨ - الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية، قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري رقم١٩ لعام ١٩٩٩م .

٢ - قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

عرفت منظمة التجارة العالمية حقوق الملكية الفكرية بأنها الحقوق التي تعطى لكافة أعمال الفكر المبتكرة ومنتجات الإبداع الذهنية، وغالباً ما تعطى لمدة زمنية محدودة.

وتنقسم هذه الحقوق إلى قسمين كبيرين هما: أولاً، الملكية الأدبية والفنية والحقوق المرتبطة بها أو المجاورة لها، ،وثانياً : حق الملكية الصناعية والحقوق المرتبطة بها أو المجاورة لها. ويتفرع كل قسم منها بدوره إلى نوعيات فرعية. فالقسم الأول يتمثل في حق المؤلف على إنتاجه الذهني في المجال الأدبي والعلوم والفنون، وكذلك الأعمال الجماعية لهذا الإنتاج الذهني، وبالإضافة إلى ذلك الحقوق المجاورة التي تنصرف إلى الأداء الفني والبث الإذاعي والتلفزيوني [٦٩].

أما القسم الثاني فيتمثل في الملكية الصناعية، وهي تتضمن مجموعة من الفروع التي تشمل الآتي: الاختراعات، والرسوم والنماذج الصناعية، والعلامات الصناعية والتجارية والخدمية، والاسم التجاري وبيانات المنشأ، وأخيراً المنافسة غير المشروعة.

ويطلق على الاتفاقية بشأن هذه الحقوق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبس) التي نجمت عن اتفاق بين منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) و المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) القائمة منذ عام ١٩٧٠م والتالي اكتسبت عام ١٩٧٤م وضع وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومقرها في جنيف. وتحث منظمة التجارة العالمية الدول على إصدار قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية لضمان تدفق الاستثمارات إلى هذه الدول وحفز النمو الاقتصادي .

أهمية حماية الملكية الصناعية

لقد شهدت الأسواق الصناعية والاستهلاكية في الدول العربية تطوراً متميزاً نتيجة التحول في الاقتصاد العالمي،والذي نجم عن زيادة أسعار النفط بعد عام ١٩٧٤م

---

[٦٩] -الدكتور محمد سعيد الغضب:عولمة حقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة،شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ٢٠١٣م ، ص ٢ -٣ .

، الأمر الذي أدى إلى نقل السيولة في الأسواق المالية العالمية إلى أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابيك) والغالبية العظمى دول عربية .

هذا التحول المفاجئ أدى إلى جذب العديد من الشركات والصناعيين من جميع أنحاء العالم إلى منافسة حادة بغية الحصول على حصة لهم في السوق، الأمر الذي أسفر عن إيجاد أسواق يمكن أن يشكل الاسم المشهور لسلعة معينة فيها الفارق الأساسي في جعل السلعة قابلة للتسويق، بحيث تتيح العلامة المميزة منح صاحب السلعة السبق في الأسواق. وبالتالي فإن أصحاب المنتجات سيخسرون الكثير في حال عدم ممارستهم لحق الأسبقية في التسجيل،أو عليهم أن يؤمنوا حماية متواصلة لملكيتهم وذلك بتسجيلها. ومن هنا جاء الاهتمام بحماية الملكية الصناعية والذي تمثل بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات العالمية ،كالاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية، والاتحاد الدولي لمستشاري حماية الملكية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو). وتم –أيضاً - إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات العربية ،كجمعية المجمع العربي لحماية الملكية الصناعية في الأردن وفي مصر وفي لبنان والتي ساعد على تأسيسها المجمع العربي لحماية الصناعة الذي تأسس في ٢٣ شباط ١٩٨٧م [٧٠].

١ - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير العديد من الدراسات التي ركزت على بحث العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الحماية الفكرية في دولة ما قد تشجع الشركات متعددة الجنسيات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدولة، كون الحماية الفكرية القوية تمثل إحدى المحددات الهامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

---

٧٠ - المجمع العربي لحماية الملكية الصناعية وغرفة تجارة قطر : دراسة مقارنة لأوضاع تشريعات حماية الملكية الصناعية في الدول العربية : ندوة تشريعات حماية الملكية الصناعية في الدول العربية ، ص٢ -٣ ، في www.tagorg.com.

٢ - المساعدة في اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي

تدرك الشركات المتعددة الجنسيات أن من بين أبرز الاستراتيجيات التي تتبعها البحث عن الأسواق الجديدة ، إذ يمكن أن تكون دفاعية إذا كان الهدف هو الاحتفاظ بالسوق، ويمكن أن تكون هجومية إذا كان الهدف هو تطوير هذه الأسواق. فالشركات متعددة الجنسيات تتبنى الاندماجية على المستوى العالمي بإقامة العديد من النشاطات بالتنسيق فيما بينها. وهذه الاستراتيجيات الاقتصادية تقوم بدرجة كبيرة على إنتاج الفكر والإبداع الذي يشكل محور الحماية في قوانين الملكية الفكرية والصناعية والأدبية. ولذلك من الصعب على الدولة الاندماج في الاقتصاد الدولي دون حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية ومحاربة أشكال التقليد والغش التجاري.

٣ - تشجيع البحث العلمي والإبداع

إن حرص الدولة على حماية الملكية الفكرية سيؤدي إلى تشجيع مساهمة المبدعين في الدولة في المجالات الفكرية والصناعية وغيرها. وهذه المساهمة ستؤدي إلى خلق جو من الإبداع والابتكار يعبر فيه كافة أفراد المجتمع عن إبداعاتهم وابتكاراتهم. وهذا لن يتم دون وجود إطار قانوني يحمي حقوق الملكية الفكرية والقدرة على تطبيقها تطبيقاً عادلاً وسليماً. واذا ما توفر هذا الإطار القانوني، فإنه سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولكي تستطيع الشركات القيام بمهامها ، فإنه لابد من تطوير القوانين المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم والنماذج الصناعية. إن قوانين حماية الملكية الفكرية وحقوق النشر والحماية من المنافسة غير المشروعة تضع في مجموعها الأسس المتكاملة اللازمة لتحقيق بيئة ملائمة لقطاع الأعمال .

٤ - قانون الاستثمار :

يهدف قانون الاستثمار رقم ١٥ لعام ٢٠١٠م إلى جذب وتشجيع وتطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية في إطار السياسة العامة للدولة والأهداف والأولويات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبموجب هذا القانون فإن

للمستثمرين حرية الاستثمار في أى قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، باستثناء صناعة الأسلحة والمتفجرات والقطاعات المنظمة بقوانين خاصة مثل قطاع النفط والغاز والتعدين والأعمال المصرفية والمالية وتجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة. .ويمنح القانون مجموعة من الضمانات والمزايا كما هى محددة في الباب الثالث منه، المواد من ٥ إلى ١٠ .. كما يتضمن القانون في الباب الخامس المادة ٢٦ وهى عن طرق حل النزاعات بين المستثمرين .

نتائج الدراسة

من استعراض الأطر النظرية للدراسة، واهمية القانون في التنمية الاقتصادية، والاطر التشريعية اللازمة للنمو الاقتصادي، خلصت الدراسة الى النتائج الآتية :

١ - أكدت الدراسة على أهمية المؤسسات كمحدد أساسي للنمو والتنمية الوطنية. ذلك أن القواعد القانونية المحددة التي تحكُم النشاط الاقتصادي لها تأثير عميق في قدرة أي اقتصاد على تحقيق الازدهار. فمثلاً، إن الآليات التي يعمل بها أي مجتمع من المجتمعات على تشجيع تحمل المخاطر الاقتصادية سيكون لها تأثير عميق على الاستثمارات التي قد تكون ضرورية للنمو. وإذا كان أي مجتمع لا يشجع على تحمل المخاطر الاقتصادية أو ليست لديه شبكات أمان مناسبة للحاق بأولئك الذين يتحملون المخاطر ويفشلون في تحملها فإن المجتمع قد لا يكون لديه استثمار كاف في النشاط التجاري. ومن الناحية النظرية، بإمكان خبراء الاقتصاد تحديد المؤسسات التي لابد أن تنمو وتزدهر في أي بلد ومعرفة ما إذا كان أي بلد معين لديه تلك المؤسسات. وإذا لم يحدث ذلك، فإنهم يقترحون وسائل يمكن بها أن يحصل ذلك البلد على تلك المؤسسات الحيوية

٢ - أظهرت الدراسة أن الشكلية في صياغة القوانين سببت نقاط ضعف أخرى، من ضمنها إضعاف عملية تنفيذ القوانين، ووضع قواعد قانونية غير ملائمة، وتقليل أهمية شرعية النظام القانوني. وقد كانت عملية تنفيذ القوانين غير فعالة وذلك لأن القواعد القانونية التي تم وضعها لم تكن ملائمة للبيئات الوطنية المحددة، ومن ثم فإنه لم يتم تطبيقها والامتثال لها، وكذلك نظراً لوجود أوجه قصور وفساد إداري.

٣ - أظهرت الدراسة أن القواعد القانونية كانت –أيضاً -غير ملائمة ؛ نظراً لأنه تم استجلابها من الأنظمة الأكثر تطوراً من دون مراعاة احتياجات البلد الفعلية، ومن دون الاهتمام بالوضع المحلي المحدد، أو لأنه تم وضع تلك القواعد القانونية وفق ذلك النظام الذي لا يهتم على حدٍ سواء بالاهتمامات الفعلية للسياسة العامة. كما أنه تم تقليل أهمية شرعية النظام القانوني لأن تلك القواعد القانونية لم تلب

احتياجات البلد. ولهذا السبب (من بين أسباب أخرى من الأسباب) لم يتم عادةً الاهتمام بالقوانين.

٤ - أظهرت الدراسة تراجع مرتبة اليمن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٤م بمقدار أربع مراتب،حيث احتلت الترتيب ١٣٣ من بين ١٨٣ دوله على المستوى العالمي للعام ٢٠١٤م مقارنة بالترتيب ١٢٩ في عام ٢٠١٣ م ويعود ذلك إلى تراجع وضع اليمن في ستة مؤشرات رئيسة هي: مؤشر بدء ألمشروع، ومؤشر تسجيل الممتلكات، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر الحصول على الكهرباء .

٥ - أظهرت الدراسة بالنسبة لمؤشر بدء المشروع الذى يقيس الإجراءات التي يتطلبها البدء في العمل في المشروع من حيث عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه الشركات لتتوافق مع المتطلبات القانونية والإدارية عند بدء المشاريع، أظهرت الدراسة أن مرتبة اليمن تراجعت من المرتبة ١٠٩ عام ٢٠١٣م إلى المرتبة ١١٤ عام ٢٠١٤م،وهو تراجع كبير يظهر وجود العديد من التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع، والتي من أهمها ارتفاع التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في اليمن مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول منظمة التعاون والتنمية. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية. وهذا يعني أنه لا يزال هناك مجال للتحسين في المؤشرات.

٦ - أظهرت الدراسة بالنسبة لمؤشر تنفيذ العقود، الذى يقيس سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية،ويقاس بالوقت والتكلفة وعدد الإجراءات التي تنطوي عليها تسوية النزاعات، أضرت الدراسة أن اليمن سجلت المرتبة ٨٦ عام ٢٠١٣م وتحسنت إلى المرتبة ٨٥ عام ٢٠١٤م . ويلاحظ أن اليمن تمتلك أفضلية نسبية في المكونات الفرعية لهذا المؤشر بالمقارنة مع دول العالم .

٧ - أظهرت الدراسة بالنسبة لمؤشر إغلاق المشروع الذى يمثل الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية حالات الإفلاس، ويحدد نقاط الضعف الموجودة في قانون الإفلاس، وأهم العقبات الإدارية والإجرائية في عملية الإفلاس، أظهرت الدراسة أن اليمن سجلت المرتبة ٩٠ في تقريري ٢٠١٠م و٢٠١١م، ثم تراجعت إلى المرتبة ١٢٤ عام ٢٠١٣م، ولتصل إلى المرتبة ١٢٦ عام ٢٠١٤م.

٨ - أظهرت الدراسة أنه بالرغم من أن الحكومة اليمنية أصدرت منظومة كاملة من التشريعات التي تدعم تحسين بيئة الأعمال، إلا أن هذه التشريعات لا تتسم بالنفاذ داخل المجتمع، وهو ما جعل دورها محدوداً في تشجيع كل من لاستثمار والتنمية الاقتصادية .

مراجع الدراسة

١) البنك الدولي، تقرير ممارسة نشاط الأعمال، 2014م .

٢) الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية: قانون الشركات التجارية رقم ٢٤ لعام ١٩٩١م.

٣) الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية ،مشروع دستور الجمهورية اليمنية، ٢٠١٥م.

٤) الجمهورية اليمنية :وزارة الشؤون القانونية، قانون التجارة الخارجية رقم ١٦ لعام ٢٠٠٧م.

٥) الجمهورية اليمنية :وزارة الشؤون القانونية: قانون التجارة الداخلية رقم ٥ لعام ٢٠٠٧م.

٦) الجمهورية اليمينة: وزارة الشؤون القانونية: مجموعة قوانين البنوك والمصارف، الطبعة الرابعة، اكتوبر ٢٠١٠م.

٧) الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية، قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٩ لعام ١٩٩٩م.

٨) الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية ،التشريعات المتعلقة بالحق الفكري ٢٠١٣م.

٩) الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية، قانون السجل التجاري رقم ٣٣ لعام ١٩٩١م

١٠) الدكتور أمين محمد محي الدين: البنية التحتية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠م .

١١) المجمع العربي لحماية الملكية الصناعية وغرفة تجارة قطر: دراسة مقارنة لأوضاع تشريعات حماية الملكية الصناعية في الدول العربية: ندوة تشريعات حماية الملكية الصناعية في الدول العربية، www.tagorg.com .

١٢) المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة: تحديث نظام الإفلاس – مصر والأردن، بيروت، ٢٠١٤م .

١٣) كيث مولكنر: الهياكل القانونية لدفع النمو الاقتصادي،من:، *www.cipe-arabia.org/files/html/art0206.htm*

١٤) الدكتور محمد سعيد الغضب: عولمة حقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٣م .

١٥) وزارة المالية: مصلحة الضرائب، مجلة الوعي الضريبى، منظومة القوانين الاقتصادية ، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م .

1- A.V. Dicey, The Law of the Constitution ,10th ed.,London 1959 .

2- Amartya Sen, *What is the role of Legal and Judicial Reform in Economic Development?* p.8, (Lecture delivered at the first World Bank Conference on Comprehensive Legal and Judi- cial Development, Washington, DC, June 5, 2000), /legal/legalandjudicail.pdf .

3- *Alvaro Santos :The World Bank's Uses of the "Rule of Law" Promise in Economic Development , Georgetown University , Law Center , 2006 .*

4- *David M. Trubek : The Political Economy of the Rule of Law: The Challenge of the New Developmental State , Hague Journal on the Rule of Law, Vol 1, No 1 , 2008 ..*

5- *David M. Trubek :The "Rule of Law" in Development Assistance: Past, Present, and Future. In THE Role Of Law In Development, PAST, Present and Fuyure (ed) , Center for Asian Legal Exchange Graduate School of Law Nagoya University , 2005 .*

6- *Friedrich Hayek, The Road to Serfdom , London , (1944).*

7- *Ibrahim F.I. Shihata : The Role of Law in Business Development , Fordham International Law Journal ,Vol.20, Issue.5 , 1996 .*

8- *Thomas S. Ulen: The Role Of Law In Economic Growth And development, 2010.*

www.wipol.uni-bonn.de/...1/lawecon-workshop/.../ulen_summer, 2010

د. أفراح يحي محمد الرزامي

كلية التجارة والاقتصاد

الجزء الأول / المقدمـة و منهجية البحث

نعلم أن البرامج الجاهزة المستخدمة في التحليل الإحصائي لا تساعد الباحث في اختيار التحليل المناسب للبيانات تلقائياً، بل تترك هذ المشكلة لخبرة وتمكن مستخدم الحزم الإحصائية الجاهزة. ومهما كان نوع الدراسة (إنسانية أو طبية أو زراعية أو هندسية أوغيرها)، فإنها تستلزم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات والتوصل إلى النتائج. وغالباً ما يتم الحصول على البيانات من خلال الاستبيانات **(بيانات ترتيبية)**، ويكون التحليل الملائم لمثل هذه البيانات هو استخدام الاختبارات الغير معلمية. وعندما يتغاضى مستخدم الحزم الإحصائية عن تحقق شروط الاختبارات المعلمية فإن النتائج التي سيحصل عليها ستكون غير دقيقة. و من هنا كانت عمليه اختيار التحليل الإحصائي المناسب ضرورية لصحة نتائج أي تحليل إحصائي.

إن تحليل الوضع الراهن لجامعة صنعاء بالاعتماد على نتائج دقيقة وواقعية يعد من المتطلبات الضرورية التي تساعد الجامعة على حل مشكلاتها والتفكير في الرؤية المستقبلية لها. وعلى وجهه الخصوص نجد أن الكثافة الطلابية في كلية التجارة و الاقتصاد بجامعة صنعاء صاحبتها أوجه قصور تمثلت في عدم الاهتمام بالخدمات والأنشطة الطلابية، مما جعل الباحثة تختار هذه الكلية كحالة تطبيقية لموضوع الدراسة.

وفي هذا البحث تم استخدام الاختبارات الغير معلمية (Non-Parametric) باعتماد اختبار الإشارة و توزيع ذات الحدين (Sign Test and Binomial Distribution) لاختبار الفرضية الأولى، وكذلك استخدام الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) باعتماد اختبارT لعينة واحدة (One Sample T -test) لاختبار نفس الفرضية، ومن ثم مقارنة النتائج. وأيضاً تم استخدام اختبار كروس كال –

والاس (Kruskal – Wallis) لاختبار الفرضية الثانية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان يقيس مستوى جودة الخدمات والأنشطة الطلابية وتأثيرها على رضا الطالب الجامعي إذ تم توزيع ٣٦٧ استمارة استبيان على طلاب النظام العام بكلية التجارة و الاقتصاد بجامعة صنعاء.

مشكلة الدراسة:

يمكن إظهار مشكلة الدراسة بصورة أكثر وضوحاً من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١) هل استخدام الاختبارات الغير معلميه لقياس مستوى جودة الخدمات والأنشطة الطلابية يوصل إلى نتائج أكثر دقة وأكثر تفصيلاً مقارنة بالاختبارات المعلمية ؟
٢) ما مستوى جودة الخدمات والأنشطة الطلابية التي تقدمها الجامعة للطالب ؟
٣) ما هي الخدمات الأكثر أهمية بالنسبة للطالب ؟
٤) هل تختلف آراء الطلاب حول ما يقدم لهم من خدمات تعزى للمتغيرات الديمغرافية؟

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الدراسة. إذ تم استخدام الاختبارات الغير معلمية التي تناسب البيانات التي تعتمد على مقياس ليكرت (مقياس ترتيبي)، وكذلك تم استخدام اختبار T ومن ثم مقارنة النتائج. وهذا يساعد الباحثين والإحصائيين الذين يعتمدون على هذا المقياس على استخدام الاختبارات الغير معلميه بدلاً من الاختبارات المعلمية والتي تحتاج إلى شروط كثيرة لتطبيقها بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وأكثر تفصيلاً. بالإضافة إلى أنه يمكن من خلال نتائج دراسة إفادة المسئولين ومتخذي القرار في كلية التجارة بضرورة الاهتمام بجودة الخدمات والأنشطة الطلابية للوصول إلى رضا متوسط على الأقل للطالب.

أهداف الدراسة :

وقد تركزت أهداف الدراسة على ما يلي:

١) التعرف على الفرق في نتائج التحليل بين الاختبارات المعلمية وغير المعلمية.
٢) التعرف على جودة الخدمات والأنشطة الطلابية ومدى تأثيرها على رضا الطالب.
٣) معرفة الخدمات الأكثر أهمية بالنسبة للطالب.
٤) معرفة ما إذا كان يوجد اختلاف بين آراء الطلاب تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسة الأولى:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ بين الخدمات والأنشطة الطلابية ودرجة رضا الطالب". وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

١) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات التسجيل ودرجة رضا الطالب.
٢) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات شئون الطلاب ودرجة رضا الطالب.
٣) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الأمنية ودرجة رضا الطالب .
٤) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات الكافيتريا ودرجة رضا الطالب .
٥) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الطبية ودرجة رضا الطالب .
٦) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الثقافية ودرجة رضا الطالب.
٧) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرياضية ودرجة رضا الطالب.

الفرضية الرئيسة الثانية:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى الى المتغيرات الديمغرافية".

مجتمع الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة كافة طلاب كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء النظام العام، مستجدين و باقين للإعادة، العام ٢٠١٢م – ٢٠١٣ م، واقتصرت الدراسة على طلاب مستوى (ثاني ،ثالث ،رابع) باعتبارهم أكثر دراية بالخدمات والأنشطة الطلابية، كما هو موضح في جدول (1) .

جدول (1) مجتمع الدراسة

المستوى / التخصص	مستوى ثاني		مستوى ثالث		مستوي رابع		المجموع
	مستجدون	باقون	مستجدون	باقون	مستجدون	باقون	
المحاسبة	658	561	566	730	648	2327	5490
إدارة الأعمال	205	293	133	231	112	973	1947
العلوم السياسية	42	55	31	49	31	196	404
الاقتصاد	71	51	10	5	3	38	178
الإحصاء	12	5	1	9	6	37	70
المجموع	988	965	741	1024	800	3571	8089

المصدر : كلية التجارة والاقتصاد - (شئون الطلاب)،(2012م- 2013م).

عينة الدراسة :

تم تحديد حجم العينة باستخدام طريقة معادلة ستيفن ثامبسون كما يلي[٧١]:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{(N-1) \times (\alpha^2 \div z^2) + p(1-p)} = 366.79 \approx 367$$

حيث إن:

N: حجم المجتمع (8089).

Z : القيمة المعيارية الجدولية المقابلة لمستوى الثقة $0.95 = (1-\alpha)$ وتساوي (1.96).

[٧١] ريكان عبد العزيز أحمد، تقدير تباين المجتمع المحدود وتقدير حجم العينة في المعاينة العشوائية الطبقية SRS،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (١٢)، ص (٢٢٩ -٢٤٤)، كلية علوم الحاسوب و الرياضيات، جامعة الموصل، الموصل، العراق،٢٠٠٧ م.

α : نسبة الخطأ وتساوي (0.05).

P : نسبة توفر الخاصية المحايدة وتساوي (0.50).

جمع البيانات:

١) المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة.

٢) المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية من خلال تصميم استمارة استبيان.

أداة الدراسة:

تم تصميم استمارة استبيان كأداة رئيسية لقياس مدى جودة الخدمات والأنشطة الطلابية وأثرها على رضا الطالب. و تكون الاستبيان من قسمين:

القسم الأول: المتغيرات الديمغرافية (النوع، الحالة الدراسية، المستوى الدراسي، التخصص).

القسم الثاني: محاور الدراسة، ويتكون الاستبيان من 38 فقرة موزعة على 7 محاور رئيسة كما هو موضح في الملحق .

ثبات الاستبيان (Reliability):

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تمت إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف. وقد تم توزيع عينة تجريبية حجمها (101) استمارة. وقد تحققت الباحثة من ثبات الاستبيان من خلال الطريقتين التاليتين :

أ - طريقة التجزئة النصفية (Split Half Method):

حيث تمت تجزئة فقرات الاستبيان إلى جزأين (الأسئلة الفردية، والأسئلة الزوجية)، وتم حساب معامل الارتباط بينهما، ثم تصحيحه بمعادلة سيبرمان براون[٧٢]:

[٧٢] حلس، سالم عبدالله : أثر جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة - دراسة تطبيقية على طلبة الماجستير بالجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ،قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة ،(فلسطين)، فبراير، ٢٠١٣ م.

$$\text{Spearman Brown} = \frac{2r}{1+r}$$

حيث r: تمثل معامل الارتباط النصفي بين درجات الأسئلة الفردية و الأسئلة الزوجية. وبلغ معامل الارتباط الكلي (0.824) وهو مرتفع جداً، وهذ يدل على ثبات الاستبيان.

ب - طريقة معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha Coefficient):

معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبيان لجميع محاور الدراسة مرتفع يبلغ (0.864)، وكذلك لجميع فقرات الاستبيان (0.924)، و قيمة الصدق الذاتي للثبات كانت مرتفعة لجميع المحاور(0.93)، وكذلك لجميع الفقرات (0.961) كما هو موضح في جدول (2).

جدول (2) طريقة معامل ألفا كرو نباخ للثبات (Cronbach's Alpha Coefficient)

المحور	معامل ألفا كرو نباخ (للثبات)	الصدق الذاتي لمعامل الثبات
جميع محاور الدراسة	0.864	0.930
جميع فقرات الاستبيان	0.924	0.961
الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل الثبات.		

صدق الاستبيان (صدق المقياس):

تم اعتماد الصدق البنائي (Structure Validity) بديلاً عن رأى المحكمين كما يلي :

جدول (3) ، معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية

المحور	معامل الارتباط سيبرمان	القيمة الاحتمالية (Sig)
خدمات التسجيل	0.712**	0.000
خدمات شئون الطلاب	0.693**	0.000
الخدمات الأمنية	0.576**	0.000
خدمات الكافيتريا	0 .602**	0.000
الخدمات الطبية	0.367*	0.000
الأنشطة الثقافية	0.539**	0.000
الأنشطة الرياضية	0.541**	0.000

وهو أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، والجدول (3) يبين أن معامل الارتباط لجميع المحاور مع الدرجة الكلية معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

و يكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق قابل للتوزيع والقياس.

الأدوات الإحصائية المستخدمة (Statistical Tools) :

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، ثم تحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS version -21)، كما يلي:

- ❖ الجداول التكرارية البسيطة والمزدوجة والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
- ❖ المتوسط و الانحراف المعياري والوزن النسبي لقياس مستوى رضا الطالب.
- ❖ الاختبارات الإحصائية الغير معلميه (Non - Parametric)، باعتماد اختبار الإشارة و توزيع ذات الحدين (Sign Test and Binomial Distribution)

لمعرفة ما إذا كان متوسط مستوى الجودة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة (M > 3).

- ❖ الاختبارات الإحصائية المعلمية (Parametric test)، من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة (One Sample T -test) لمعرفة ما إذا كان متوسط مستوى جودة الخدمات والأنشطة الطلابية قد وصل إلى الوسط الفرضي (M = 3) .
- ❖ اختبار كروس كال – والاس (Kruskal – Wallis Test) لمعرفة، هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

مكونات الدراسة:

الجزء الأول/ المقدمة ومنهجية البحث.

الجزء الثاني/ الجانب النظري والدراسات السابقة.

الجزء الثالث/ الجانب التطبيقي (تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات).

الجزء الرابع / النتائج و التوصيات.

الجزء الثاني / الجانب النظري والدراسات السابقة

أولاً: اختبار الإشارة للعينة الواحدة (One Sample Sign Test) [٧٣] [٧٤]:

يستخدم لاختبار فرضية تتعلق بمساواة متوسط متغير واحد يساوى قيمة ثابتة. وهو يعمل نفس عمل اختبار T لعينة واحدة (One Sample T -test) في حالة الاختبارات المعلمية عند عدم تحقق الافتراضات اللازمة لإجراء تحليل اختبار T .

وتكون فرضيات الاختبار كما يلي :

فرضية العدم H_0 (Null Hypothesis) يمكن ان تأخذ الأشكال التالية :

$H_o: M = a$, $H_0: M \geq a$, $H_0: M \leq a$, $H_0: M > a$ or $H_0: M < a$

الفرضية البديلة H_1 (Alternative Hypothesis) يمكن ان تأخذ الأشكال التالية:

$H_1: M \neq a$, $H_1: M < a$, $H_1: M > a$, $H_1: M \leq a$ or $H_1: M \geq a$

وتكون إحصاءة اختبار الإشارة و توزيع ذات الحدين كما يلي:

$$\text{Sign Test} \Rightarrow Z = \frac{(X + p)\ (n/2)}{\sqrt{n/2}}$$

$$\text{Binomial distribution} \Rightarrow P\ (X \geq x) = C_x^n\ p^x\ q^{n-x}$$

Where: X = smaller number of (+) or (-) signs

n = sample size

p= 0.5

---

[٧٣] محمد ، أماني موسى، التحليل الإحصائي للبيانات، معهد الدراسات والبُحوث الإحصائي، مركز تطوير الدراسات العليا و البُحوث في العلوم الهندسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧ م.

[٧٤] Omar Alhammad: Analysis of questionnaire using statistical software using SPSS, Copyright: Attribution Non-commercial , 09, May, 2012.

ثانياً: اختبار (T) للعينة الواحدة (One sample T-Test) [٧٥]:

يستخدم لمقارنة متوسط عينة معينة بمتوسط حسابي افتراضي. وتزيد قوة الاختبار الإحصائي عندما يزيد حجم العينة. وتكون شروط اختبارT كما يلي:

١) عينة الدراسة يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي، وحسب نظرية النهاية المركزية "عندما يزيد حجم العينة عن (30) مفردة فإن معظم هذه العينات تتبع التوزيع الطبيعي".

٢) الشرط الثاني: الاستقلالية.

٣) الشرط الثالث: تجانس التباين.

وتكون فرضيات هذا الاختبار كما يلي :

فرضية العدم (Null Hypothesis):

$$H_0 : M = M_0$$

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) :

$$H_1 : M \neq M_0$$

وتكون إحصاءة الاختبار كما يلي:

$$(\text{One sample T - Test}) \Rightarrow T = \frac{\overline{X} - M_0}{S / \sqrt{n}}$$

Where: $\overline{X}$: The sample mean.

S : The sample standard deviation.

N: Sample size.

M_0 : The mean of the proposed.

□□ Bluman, Allan G.: Elementary statistics: A Step by Step Approach, Published by The Mc Graw-Hill Companies, eighth edition, New York, USA , 2012.

ثالثاً: اختبار كروسكال= واليس (Kruskal-Wallis Test) للعينات المستقلة:
(٧٦)(٧٧)

يستخدم لاختبار الفرضيات التي تقارن بين متوسطات عدة مجتمعات مستقلة والتي بياناتها مبنية على الرتب (Ordinal Data). ويعد اختبار كرو سكال واليس بديلاً عن الاختبارات المعلمية تحليل التباين باتجاه واحد (One Way Analysis of Variance) في حالة عدم تحقق الافتراضات اللازمة لإجراء تحليل التباين باتجاه واحد.

وتكون إحصاءة الاختبار كما يلي:

$$Z = (N-1)\frac{\sum_{i=1}^{k} n_i(\bar{r}_i - \bar{r})^2}{\sum_{i=1}^{k}\sum_{j=1}^{n_i}{}_i (r_{ij} - \bar{r})^2}$$

Where:

1) n_i : The number of observations in group i.
2) r_{ij} : The rank of observation j from group i.
3) N : The total number of observations across all groups.
4) $\bar{r}_i = \sum_{i=1}^{k} r_{ij} \mid n_i$.
5) $\bar{r} = (1 \setminus 2)(N+1)$ Is the average of all the r_{ij} .

رابعاً: الحالات التي يلجأ فيها الباحث إلى الطرق الغير معلميه:

١) عندما تكون البيانات مقاسة بمقياس ترتيبي (Ordinal Scale).
٢) عندما تكون البيانات مقاسة بمقياس اسمي (Nominal Scale) .

□□ Corder, Gregory W.; Foreman, Dale. Nonparametric Statistics for Non-Statisticians. Hoboken: John Wiley & Sons, PP (99 –105), (2009). □

□□ Meyer; Seaman. Expanded tables of critical values for the Kruskal-Wallis H statistic, Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, San Francisco, (April 2006).

٣) عندما تكون البيانات مقاسة بمقياس عد (Count Scale) .

مثلاً: إذا حددنا فئات الدخل بـ(منخفض، متوسط، مرتفع) وصنفنا مجموعة من العاملين حسب هذه الفئات، فإن إعداد (أو تكرارات) العمال في الفئات الثلاث تمثل بيانات عد.

٤) عندما يكون الباحث غير متأكد من تحقق افتراضات أساسية تعتمد عليها الطرق المعلمية **مثل** فرض التوزيع الطبيعي .

خامساً: الخدمات الطلابية (Student Services) :

كلمة خدمة تعنى مجهوداً أو مجهودات تهدف لتحقيق فائدة أو منفعة أو لإيقاف ضرر واقع أو محتمل الوقوع. وانطلاقاً من ذلك تعرف الخدمات بأنها تقديم المساعدات لطلاب الجامعة بهدف تخفيف العبء عن الطالب ومساعدته في إنهاء دراسته بيسر ودون تعثر، وحماية حقوق الطالب الجامعي والسعي لحل مشكلاته، لاسيّما في الجانب الأكاديمي، من خلال استقبال طلباتهم وتظلماتهم ومعالجتها مع الجهات المسئولة[٧٨].

مجالات الخدمات الطلابية:

اختلفت الدراسات وتباينت حول تصنيف هذه الخدمات وتحديد مجالاتها. وقد استطاعت الباحثة بعد دراسة هذه التصنيفات، أن تحدد الخدمات الطلابية حسب ما هو موجود في كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء في المجالات الخمسة التالية:

(خدمات القبول والتسجيل -خدمات شئون الطلاب - الخدمات الأمنية - خدمات الكافيتريا - الخدمات الطبية) .

[٧٨] بركات ، زياد: الفجوة بين الإدراكات والتوقعات لقياس جودة الخدمات التي تقدمها جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر الدارسين فيها، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، جامعة القدس المفتوحة، المجلد ٢ ، العدد ٤، ص (١١ -٤٤)، القدس، فلسطين، كانون ثاني، ٢٠١٠ م.

سادساً: الأنشطة الطلابية (Student Activities):

يطلق عليها الأنشطة غير الصفية حيث احتل النشاط الطلابي الجامعي أهمية خاصة في برامج الجامعات باعتباره رافداً أساسياً للعملية التعليمية. و تعد الأنشطة الطلابية الميدان الواسع الذي يمارس فيه الطلاب هواياتهم المختلفة، وذلك لما له من أثر مباشر وغير مباشر على نمو الطالب الجسمي والعقلي والنفسي والعاطفي، وتتمثل هذه الأنشطة في:

(الأنشطة الثقافية - الأنشطة الرياضية).

سابعاً: رضا الطالب (Students' Satisfaction):

يقصد برضا الطالب اقتناعه بجودة الخدمات المقدمة له في البيئة الجامعية وثقته بها وتفاعله معها على الوجه الذي يحقق الكثير من النتائج و الإيجابيات على المستوى الأكاديمي والنفسي. و يمكن أن يعني توقعات الطالب حول شكل ونوع وجودة الخدمات التي سيحظى بها في الجامعة، حيث يملك الطالب قبل دخوله إلى الجامعة العديد من التصورات التي يتوقع رؤيتها في الجامعة، وبالتالي فإن عدم تحقيق تصوراته قد يؤثر تلقائياً على مستواه الأكاديمي. و عندما تكون الخدمات الجامعية متوافقة إلى حد ما مع توقعاته فإنه سيشعر بالرضا وينعكس ذلك على تفاعله الجامعي. والجدير بالذكر أن رضا الطالب يعد من أهم العوامل التي تقيّم مستوى الجامعة ومستوى الخدمات المقدمة فيها.

وفي دراسة لـ (Jones) [٧٩] اتضح أن رضا الطالب الجامعي شبيه بحساب الأرباح و الخسائر في المؤسسات، فإذا كان معدل الرضا:

□□ Jones, Sandra: Measuring the Quality of Higher Education: linking teaching quality measures at the delivery level to administrative measures at the university level, Quality in Higher Education Journal, Volume 9, No 3, PP (223-229), Taylor & Francis, Jerusalem, Palestine , November, 2003.

١. أعلى مما يتوقعه الطالب، وهي حالة نادرة، فإن الكلية تكون في حالة ربح متفوق، لأن الكلية حققت أهدافها بإكساب الطالب المعارف والقيم والمهارات المستهدفة، وبالتالي فإن الطالب راضٍ بتحصيله العلمي وحياته المهنية، ويتحدث عن الجامعة بشكل إيجابي.

٢. أقل من المتوقع، فإن الكلية في حالة خسارة، وبالتالي لم تحقق أهدافها ولا توقعات الطالب، وقد ينسحب الطالب من الدراسة، أو ينتقل إلى كلية أخرى، أو يبقى في الكلية ويتعامل معها بشكل سلبي.

٣. يساوي ما يتوقعه الطالب، فإن الكلية في حالة استقرار وربح معتدل، ويجب عليها المحافظة على هذا الرضا المقبول، وأن تطمح للوصول إلى الرضا المتفوق.

الدراسات السابقة في مجال الخدمات و الأنشطة الطلابية:

-**دراسة الدهشان**(٢٠٠٣م) [٨٠]، "دراسة تحليلية لآراء الطلبة "في كلية التربية جامعة المنوفية. وقد استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات والتعبير عن فئات الاستجابة بشكل (موافق جداً ، موافق ، غير موافق)، وأيضاً استخدم الاختبارات المعلمية ،اختبار (T) للتعرف على مدى الاختلاف بين آراء الطلاب حول ما تقدمه الجامعة من خدمات تعزى إلى متغير الجنس. و أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء طلاب الجامعة حول واقع ما تقدمه الجامعة من خدمات باختلاف متغير الجنس. كما توصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة يرون أن الجامعة تحرص على توفير الخدمات الطلابية و الإرشاد الأكاديمي والنشاط الطلابي بدرجة متوسطة، و أنها تحرص على توفير الخدمات الطبية وخدمات شئون الدراسة والامتحانات بدرجة عالية.

[٨٠] الدهشان ، جمال على: الخدمات الطلابية بجامعة المنوفية - المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني) بعنوان " جامعة المستقبل في الوطن العربي "،مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة ،(٢٠٠٣ م).

-**دراسة** (Tan & Kek)، (٢٠٠٤م) [٨١]، بعنوان" جودة الخدمة في التعليم العالي باستخدام طريقة سير فكوال (SERVQUAL)". هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير جودة الخدمة على رضا وولاء الطلاب في الجامعات من خلال تقديم نظرة متقدمة ومعززة لاستخدام منهج سير فكوال، و أجريت الدراسة باستخدام مسح بيّن تأثير عدد من العوامل على رضا الطالب. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن منهج سير فكوال في إثارة انتباه الطلبة يمنحهم قدراً أكبر من الفائدة التي ستنعكس على رضاهم وولائهم للخدمات التعليمية المقدمة لهم.

-**دراسة السبيعي** (٢٠٠٥م) [٨٢]. تحاول هذه الدراسة الميدانية تقصي الأنشطة التي يمارسها الطلاب في جامعة الملك سعود، حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية تمثل خصائص مجتمع الدراسة. وتم جمع البيانات من خلال استبيان و استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة كتحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA) بالاعتماد على اختبار شفيه Scheffe للمقارنات البعدية، الذي يتشترط تماثل تباين المجموعات **(**Equal Variance Assumed**)**. و كانت أهم نتائج الدراسة:

١. **إن** نسبة الطلاب غير المشاركين في الأنشطة الطلابية مرتفعة بين (٦٥ -٩٣) ٪.
٢. جاءت الأنشطة الاجتماعية في المرتبة الأولى، تليها الأنشطة الرياضية، ثم الثقافية.

□□ Tan, Kay C.; Kek, Sei W. : Service Quality in Higher Education Using an Enhanced SERVQUAL Approach, Quality in Higher Education Journal, Volume 10, Issue 1, PP (17-24) , Taylor & Francis_ Jerusalem, Palestine, 2004.

[٨٢] السبيعي، خالد صالح: "العوامل المؤدية إلى ضعف مشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابية ووسائل التغلب عليها من وجهة نظر الطلاب" جامعة الملك سعود، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ٩٤، ص(٢٢ -٤٨)، الرياض، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٥ م).

- **دراسة الحدابي و قشوة** (٢٠٠٩م)[٨٣]. هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الخدمة التعليمية بكلية التربية بجامعة عمران من وجهة نظر طلبة الأقسام العلمية. وقد تم استخدام استبيان يحتوي على ثمانية محاور (المادة العلمية، أعضاء هيئة التدريس، المكتبة، الموظفين، القبول والتسجيل، الأنشطة الطلابية ، التوظيف، البنية التحتية). واستخدم الباحثان اختبار مربع كاي عند مستوى الدلالة (0.05) لمعرفة الفروق بين أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس والمستوى الدراسي. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

١ -إن مستوى جودة الخدمة التعليمية بكلية التربية بحَجّة دون المستوى المطلوب.

٢ -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى جودة الخدمة التعليمية تعزى لمتغير النوع.

٣ -توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى جودة الخدمة التعليمية تعزى لمتغير التخصص.

-**دراسة الراشدي** (٢٠٠٩م) [٨٤] بعنوان "استخدام إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات اليمنية ". و تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات اليمنية مما أدى إلى تدهور جودة الخريجين. وقد استخدم الباحث اختبار T لعينة واحدة. وتم استنتاج أن قطاع التعليم في اليمن ما يزال يفتقر إلى المتطلبات الأساسية لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية.

---

[٨٣] الحدابي ، داوود عبد الملك، وقشوة ، هدى عبدالله : جودة الخدمة التعليمية بحجة من وجهة نظر طلاب الأقسام العلمية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد ٤، ص(٩٢ -١٠٤)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية، (٢٠٠٩ م).

[٨٤] الراشدي، أحمد عبد الله : استخدام إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات اليمنية، رسالة دكتورة في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠١٢م).

- **دراسة حمدان(٢٠١٢م)** [٨٥] بعنوان" جودة الخدمة التعليمية وأثره على رضا الطلبة -دارسه تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة" بالأردن. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبـــة في الجامعات الخاصة، إذ تم جمع البيانات من خلال استبيان وزع على (٤٣٣) طالب وطالبة، وتم استخدام أساليب إحصائية مختلفة مثل تحليل التباين واختبارات (T وF) . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج :

١. ارتفاع مستوى جودة الخدمة التعليمية والذي انعكس على ارتفاع مستوى رضا الطلبة.

٢. وجود أثر ذى دلالة إحصائية لجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلاب .

- **دراسة العانية والراسبية** (٢٠١٣م) [٨٦].عن جودة الخدمات الطلابية بجامعة السلطان قابوس. وفيها تم استخدام استبيان مكون من ٥٩ فقرة موزعة في سبعة مجالات هي (الخدمات الاجتماعية، التغذية، الإسكان، الإرشاد والتوجيه الديني، النشاط الثقافي والفني، النشاط الرياضي، التدريب المستدام). وتم استخدام الاختبارات المعلمية كختبارT لعينة واحدة وتحليل تباين المتعدد. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أعلى متوسط كان للإرشاد والتوجيه الديني، و أدنى متوسط كان لخدمات التغذية. وأظهرت النتائج وجود فروق معنوية لجودة الخدمات الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس .

---

[٨٥] بني حمدان،" جودة الخدمة التعليمية وأثرها على رضا الطلبة - دارسه تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية"، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ص ص (٩١٧ - ٩٢٩)، الجامعة الخليجية في البحرين، البحرين، (٢٠١٢ م).

[٨٦] العانية، وجيهة ثابت و الراسبية، زهرة ناصر: "جودة الخدمات الطلابية التي تقدمها عمادة شؤون الطلاب بجامعة السلطان قابوس"، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ،تصدرها جامعة السلطان قابوس، المجلد ٧، العدد ٣، ص ص (٢٨٩ -٣٠٤)، مسقط، سلطنة عُمان ،٢٠١٣ م.

- **دراسة لمحمد سلمان (٢٠١٣ م)** [٨٧] ، بعنوان "مستوى جودة الخدمات الجامعية كما يدركها طلاب جامعة الأقصى طبقاً لمقاييس جودة الخدمة (ServPerf)". هدفت الدراسة إلى قياس جودة الخدمات الجامعية في جامعة الأقصى طبقاً لمقاييس جودة الخدمة(Service Performance) ، وتختصر إلى (ServPerf) وهو من المقاييس المشهورة عالمياً في قياس نوعية الخدمات. وقد استخدم الباحث ٦ محاور و ٤٠ فقرة. واعتمد الباحث على الاختبارات المعلمية اختبار T لاختبار الفروق بين الذكور والإناث والتخصص (نظري وتطبيقي) والمستوى الدراسي (الأول والرابع). وبينت الدراسة عدة نتائج :

١ . إن الخدمات الجامعية ضعيفة ومتوسطة في معظم محاور المقياس.
٢ . وجود فروق معنوية تعزى لمتغير الجنس في جميع الأبعاد ما عدا بعد الأمان.
٣ . عدم وجود فر وق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي في جميع الأبعاد.

-**دراسة ناصر، السرطاوي، الأقرع** (٢٠١٤م) [٨٨]،بعنوان "مستوى جودة الخدمات الطلابية ورضا الطلبة عنها في الجامعات الأردنية الحكومية ". هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى جودة الخدمات الطلابية، وأثرها على رضا الطلبة من وجهة نظرهم، ومعرفة فيما لو كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في رضا الطلبة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، الجنسية، الابتعاث). وجمعت بيانات الدراسة بواسطة استبيان، استخدم الباحثون الاختبارات المعلمية (الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار). وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في رضا الطلاب تعزى لمتغير الجنس.

---

[٨٧] سلمان ، محمد إبراهيم " مستوى جودة الخدمات الجامعية كما يدركها طلاب جامعة الأقصى طبقاً لمقاييس جودة الخدمة (ServPerf)" ، مجلة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد ١٧ ، ص ص(١-٥٠)، جامعة الأقصى ،غزة، فلسطين، يناير، ٢٠١٣ م.

[٨٨] ناصر. إبراهيم، السرطاوي، خالد سفيان، الأقرع، سارة شاكر: مستوى جودة الخدمات الطلابية ورضا الطلبة عنها في الجامعات الأردنية الحكومية". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد ٧، العدد ١٥، ص ص(١٦١ -١٨٦)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية ، ٢٠١٤م.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لاحظت الباحثة ما يلي :

إن الدراسات السابقة تنوعت في بيئات مختلفة، كما أن معظم الدراسات السابقة استخدمت الاختبارات المعلمية (Parametric Tests)، مع العلم أن هذه الدراسات اعتمدت على الاستبيانات في جمع البيانات (بيانات ترتيبية). وهذا النوع من البيانات يناسبها الاختبارات الغير معلميه، لذلك قد تكون نتائج الدراسات غير دقيقة ولا تمثل الواقع. على سبيل المثال: دراسة محمد سلمان، استخدم الباحث الاختبار المعلمي (T-test) لاختبار الفروق بين الذكور والإناث و التخصص (نظري وتطبيقى) و المستوى الدراسي (الأول والرابع)، وبيّنت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي في جميع المحاور. وهذه النتائج منافية للمنطق والواقع.

وتميزت الدراسة الحالية بالآتي:

-تم استخدام الاختبارات الغير معلميه (Non-Parametric Tests)، كاختبار الإشارة و توزيع ذات الحدين (Sign Test and Binomial Distribution) واختبار كرو سكال واليس (Kruskal-Wallis Test) للعينات المستقلة، وأيضاً تم استخدام الاختبارات المعلمية كا ختبار(T- test) و من ثم مقارنة النتائج .

-وأهم ما يميز هذه الدراسة هو استخدام اختبار الإشارة بطريقة لم يسبق لأي باحث أن استخدمها من قبل.

-إن هذه الدراســـة تختلف عن الدراسات السابقة في مجال تطبيقها أولاً وفي دقة النتائج التي توصلت إليها ثانياً.

الجزء الثالث / الجانب التطبيقي (تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات)

تحليل متغيرات الدراسة:

أولاً : وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

الجدول (4) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية (النوع، الحالة الدراسية، المستوى الدراسي، التخصص).

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية ٪
النوع	ذكر	257	70.03
	أنثى	110	29.97
الحالة الدراسية	مستجد	353	96.2
	باقي للإعادة	14	3.8
المستوى الدراسي	الثاني	30	8.2
	الثالث	146	39.8
	الرابع	191	52
التخصص	محاسبة	236	64.3
	إحصاء	8	2.2
	إدارة	65	17.7
	اقتصاد	25	6.8
	سياسة	33	9
المجموع		367	100

المصدر : من إعداد الباحثة.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب النوع والمستوى الدراسي في جدول مزدوج:

كما هو موضح في جدول (5) والشكل رقم (1) .

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب النوع والمستوى الدراسي في (Cross table)

النوع / المستوى الدراسي	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة المئوية ٪	العدد	النسبة المئوية ٪
الثاني	24	6.54	6	1.63
الثالث	91	24.80	55	14.99
الرابع	142	38.69	49	13.35
المجموع	257	70.03	110	29.97

المصدر : من إعداد الباحثة.

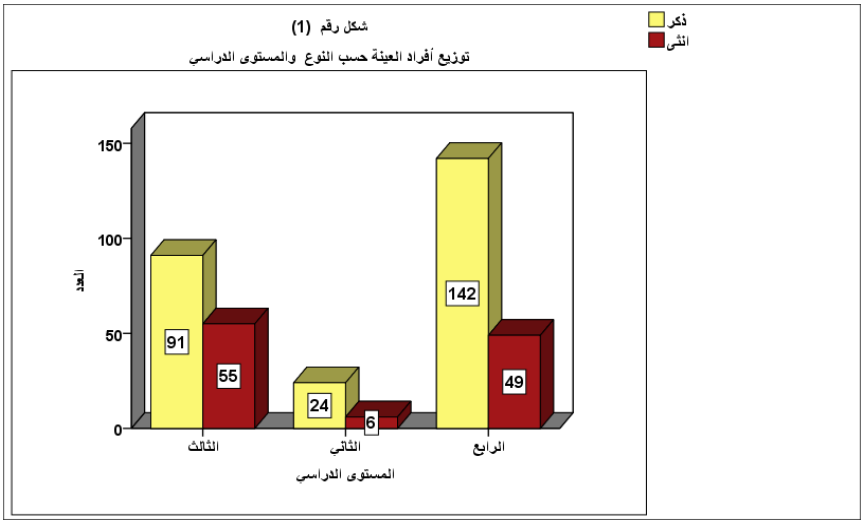

المصدر: جدول رقم (٥)

ثالثاً: مقارنة بين متوسطات الدرجة الكلية لجميع محاور الدراسة:

من خلال الجدول (6) و الشكل (2) نستنتج أن هناك رضاً منخفضاً لطلاب كلية التجارة حيث بلغ المتوسط الكلي لجميع محاور الدراسة (1.83) و لم يصل بعد إلى الدرجة المتوسطة والمقبولة (M= 3) ، كما نلاحظ أن خدمات الكافيتريا حصلت على أعلى رضا بمتوسط (2.44) وبوزن نسبي قدره (49)، وجاءت الخدمات الطبية في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.33) وبوزن نسبي قدره (26.6) .

جدول (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لجميع محاور الدراسة

الدرجة الكلية لمحاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة%	الرتبة
خدمة التسجيل	1.95	0.620	39.00	3
خدمات شئون الطلاب	1.74	0.592	34.88	4
الخدمات الأمنية	2.13	0.89	42.6	2
خدمات الكافيتريا	2.44	0.950	48.78	1
الخدمات الطبية	1.33	0.566	26.56	7
الأنشطة الثقافية	1.56	0.804	31.2	5
الأنشطة الرياضية	1.49	0.705	29.72	6
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج(SPSS-21) .				

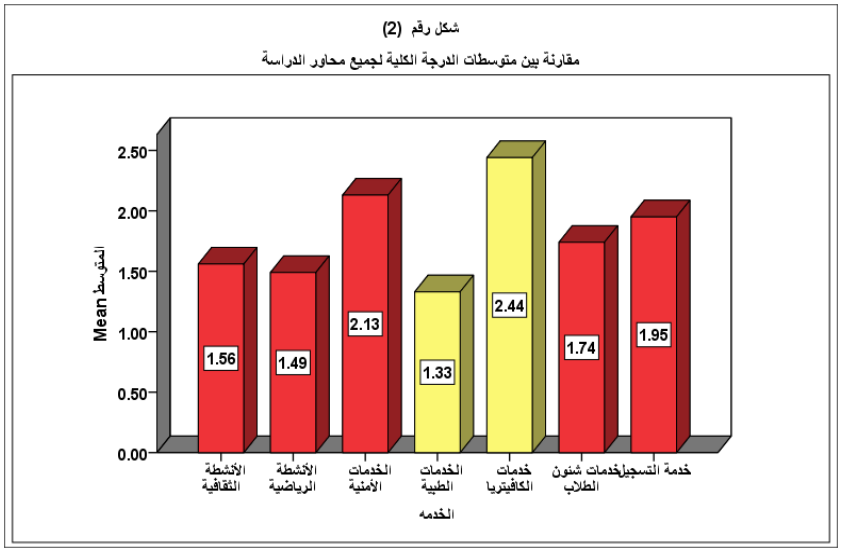

المصدر: جدول رقم (6)

رابعاً: اختبار الفرضيات:

أولاً: استخدام الاختبارات الغير معلميه (SignTest -Binomial Distribution**):**

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ بين الخدمات والأنشطة الطلابية ودرجة رضا الطالب".

تم استخدام اختبار الإشارة وتوزيع ذات الحدين لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الرضا للطالب قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ($M > 3$). ويمكن صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

فرضية العدم : $H_0 : M > 3$

الفرضية البديلة : $H_1 : M \leq 3$

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ بين خدمات التسجيل و درجة رضا الطالب ". وتصاغ فرضية العدم كما يلي :

$H_0 =$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فقرات خدمات التسجيل ورضا الطلاب.

يبين الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية (Sig= 0.00 < 0.05) لكل فقرات خدمات التسجيل معنوية. إذن نرفض فرضية العدم (H_0) ، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات التسجيل ورضا الطالب. وحسب الفرضية الرئيسية كانت الاستجابات التي تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (M > 3) قليلة جداً في كل الفقرات. وكانت الفقرة الثالثة (مصادر مساعدتي لاستكمال تسجيل المقررات متوافرة) هي الفقرة الأكثر رضا إذ حصلت على (54) استجابات، بنسبة 15 % من أفراد ألعينة. والفقرة الأولى (يتم إعلان نتائجي في جميع المقررات على موقع الجامعة بعد أسبوع من انتهاء الاختبار) هي الأقل رضا إذ حصلت على (10) استجابة فقط، بنسبة 3 % .من أفراد العينة .

جدول (7)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور الأول " خدمات التسجيل"

الفقرة	الفرضية	N	النسبة	Sig
يتم إعلان نتائجي في جميع المقررات على موقع الجامعة بعد أسبوع من انتهاء الاختبار	M ≤ 3	357	0.97	0.00
	M > 3	10	0.03	
لم تواجهني مشاكل أثناء عملية التسجيل	M ≤ 3	328	0.89	0.00
	M > 3	39	0.11	
كانت مصادر مساعدتي لاستكمال تسجيل المقررات متوافرة	M ≤ 3	313	0.85	0.00
	M > 3	54	0.15	
توجد إعلانات وإرشادات واضحة في الكلية لمساعدتي في استكمال التسجيل	M ≤ 3	333	0.91	0.00
	M > 3	34	0.09	
عملية التسجيل عن طريق إدارة القبول في الكلية منظمة	M ≤ 3	339	0.92	0.00
	M > 3	28	0.08	
فترة الانتظار لإنهاء عملية التسجيل مقبولة	M ≤ 3	336	0.92	0.00

جدول (7)				
(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور الأول " خدمات التسجيل"				
	0.08	31	M > 3	
0.00	0.90	330	M ≤ 3	وجدت تعاوناً من قبل الموظفين لحل المشاكل التي واجهتني لاستكمال التسجيل
	0.10	37	M > 3	
0.00	0.88	323	M ≤ 3	تم إعلامي من قبل إدارة القبول والتسجيل بمواعيد التسجيل للمستوى الذي انتقلت إليه
	0.12	44	M > 3	
0.00	0.97	355	M ≤ 3	أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة خدمة التسجيل في الكلية
	0.03	12	M > 3	
0.00	0.96	352	M ≤ 3	الدرجة الكلية لخدمة التسجيل
	0.04	15	M > 3	
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21) .				

الفرضية الفرعية الثانية:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ بين خدمات شؤون الطلاب و درجة رضا الطالب ". وتصاغ فرضية العدم كما يلي :

$H_0 =$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات شؤون الطلاب ودرجة رضا الطالب.

جدول (8)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور الثاني " خدمات شؤون الطلاب"

Sig	النسبة	N	الفرضية	الفقرة
0.00	0.89	328	M ≤ 3	يحسن موظف شئون الطلاب استقبال الطلاب / الطالبات.
	0.11	39	M > 3	
0.00	0.95	348	M ≤ 3	يجيب موظف شئون الطلاب عن كافة استفسارات الطالب المستجد بالشكل المطلوب.
	0.05	19	M > 3	
0.00	0.97	357	M ≤ 3	يقدم موظف شئون الطلاب الخدمات بالسرعة المطلوبة
	0.03	10	M > 3	
0.00	0.97	356	M ≤ 3	يقوم موظف شئون الطلاب بتقديم كتيبات تساعد الطلبة على التعرف على نظام الدراسة بالكلية
	0.03	11	M > 3	

جدول (8)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور الثاني " خدمات شؤون الطلاب"

الفقرة	الفرضية	N	النسبة	Sig
يتم استخراج البطاقة الجامعية في زمن مناسب	$M \leq 3$	353	0.96	0.00
	$M > 3$	14	0.04	
يتم الحصول على السجل الأكاديمي بالسرعة والكفاءة المطلوبة	$M \leq 3$	361	0.98	0.00
	$M > 3$	6	0.02	
أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة خدمات شئون الطلاب	$M \leq 3$	361	0.98	0.00
	$M > 3$	6	0.02	
الدرجة الكلية لخدمات شئون الطلاب	$M \leq 3$	357	0.97	0.00
	$M > 3$	10	0.03	

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).

يتبين من جدول (8) أن قيمة الاحتمال لكل فقرات المحور تساوي ($Sig = 0.00 < 0.05$) . إذن نرفض فرضية العدم (H_0). وحسب الفرضية الرئيسية كانت الاستجابات التي تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة ($M > 3$) قليلة جداً لكل فقرات المحور. وكانت الفقرة الأولى (يحسن موظف شئون الطلاب استقبال الطلاب) هي الفقرة الأكثر رضا، والفقرة (يتم الحصول على السجل الأكاديمي بالسرعة والكفاءة المطلوبة) هي الأقل رضا.

الفرضية الفرعية الثالثة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) بين الخدمات الأمنية و درجة رضا الطالب". وتصاغ فرضية العدم كما يلي :

$H_0 =$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الأمنية ودرجة رضا الطالب .

جدول (9)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور الثالث (الخدمات الأمنية)

الفقرة	الفرضية	N	النسبة	Sig
تتناسب سعة مواقف السيارات مع عدد الطلاب والأساتذة	M ≤ 3	311	0.85	0.00
	M > 3	56	0.15	
تتسم الخدمات الأمنية بمواقف السيارات بالكفاءة	M ≤ 3	324	0.88	0.00
	M > 3	43	0.12	
تتسم الخدمات الأمنية المقدمة للطالب والطالبة بالكلية بالكفاءة	M ≤ 3	334	0.91	0.00
	M > 3	33	0.09	
أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة الخدمات الأمنية في الكلية	M ≤ 3	329	0.90	0.00
	M > 3	38	0.10	
الدرجة الكلية للخدمات الأمنية	M ≤ 3	322	0.88	0.00
	M > 3	45	0.12	

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).

يتبين من جدول (9) أن قيمة الاحتمال لكل فقرات المحور تساوي (Sig = 0.00 < 0.05). إذن نرفض فرضية العدم (H_0). وحسب الفرضية الرئيسية نلاحظ أن الفقرة (تتناسب سعة مواقف السيارات مع عدد الطلاب والأساتذة) هي الأكثر رضا إذ حصلت على(56) استجابة، و الفقرة (تتسم الخدمات الأمنية المقدمة للطالب بالكفاءة) هي الأقل رضا.

الفرضية الفرعية الرابعة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) بين خدمات الكافيتريا ودرجة رضا الطالب". وتصاغ فرضية العدم كما يلي :

H_0 = لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات الكافيتريا ورضا الطالب .

جدول (10)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور الرابع "خدمات الكافيتريا"

الفقرة	الفرضية	N	النسبة	Sig
تلبى محتويات الكافيتريا رغبات الطلاب والطالبات	$M \leq 3$	289	0.79	0.00
	$M > 3$	77	0.21	
موقع الكافيتريا مناسب للطلاب والطالبات	$M \leq 3$	247	0.67	0.00
	$M > 3$	120	0.33	
أسعار خدمات الكافيتريا مناسبة	$M \leq 3$	286	0.78	0.00
	$M > 3$	81	0.22	
تتسم محتويات الكافيتريا بالنظافة	$M \leq 3$	311	0.85	0.00
	$M > 3$	55	0.15	
أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة خدمات الكافيتريا في الكلية	$M \leq 3$	323	0.88	0.00
	$M > 3$	44	0.12	
الدرجة الكلية لخدمات الكافيتريا	$M \leq 3$	277	0.75	0.00
	$M > 3$	90	0.25	
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).				

يتبين من جدول (10) أن الفقرة الثانية (موقع الكافيتريا مناسب للطلاب والطالبات) هي الأكثر رضا، إذ حصلت على درجة ($M > 3$) تساوي (120)استجابة، بنسبة 33 %

الفرضية الفرعية الخامسة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha = 0.05$) بين الخدمات الطبية و .درجة رضا الطالب ". وتصاغ فرضية العدم كما يلي :

H_0 = لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الطبية ودرجة رضا الطالب.

يتبين من جدول (11) أن درجة الموافقة منخفضة جداً لجميع فقرات الخدمات الطبية إذ أن الدرجة الكلية حصلت على درجة رضا ($M > 3$) تساوي (5) استجابات بنسبة 1 %.

جدول (11)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور الخامس " الخدمات الطبية"

الفقرة	الفرضية	N	النسبة	Sig
تتوافر بالكلية عيادة طبية لتقديم الخدمات الصحية للطالب / الطالبة	M ≤ 3	360	0.98	0.00
	M > 3	7	0.02	
يتسم أداء العاملين في العيادة الطبية بالكفاءة في تقديم الرعاية الصحية للطلاب والطالبات	M ≤ 3	363	0.99	0.00
	M > 3	4	0.01	
أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة الخدمات الطبية في الكلية	M ≤ 3	364	0.99	0.00
	M > 3	3	0.01	
الدرجة الكلية للخدمات الطبية	M ≤ 3	362	0.99	0.00
	M > 3	5	0.01	
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).				

الفرضية الفرعية السادسة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ بين الأنشطة الثقافية ودرجة رضا الطالب ". وتصاغ فرضية العدم كما يلي :

H_0 = لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الثقافية ودرجة رضا الطالب.

جدول (12)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور السادس" الأنشطة الثقافية "

الفقرة	الفرضية	N	النسبة	Sig
تتيح الكلية للطالب/الطالبة فرصة المشاركة في الأنشطة الثقافية	M ≤ 3	352	0.96	0.00
	M > 3	15	0.04	
تتسم الخدمات الثقافية المقدمة بالتنوع	M ≤ 3	358	0.98	0.00
	M > 3	9	0.02	
توقيت تقديم الخدمات الثقافية مناسب للطلاب والطالبات	M ≤ 3	357	0.97	0.00
	M > 3	10	0.03	
المكافآت المخصصة للأنشطة الثقافية مناسبة	M ≤ 3	361	0.98	0.00
	M > 3	6	0.02	
أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة الأنشطة الثقافية في الكلية	M ≤ 3	362	0.99	0.00
	M > 3	5	0.01	
الدرجة الكلية للأنشطة الثقافية	M ≤ 3	358	0.98	0.00
	M > 3	9	0.02	
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).				

يتبين من جدول (12) أن الفقرة الأولى (تتيح الكلية للطالب فرصة المشاركة في الأنشطة الثقافية) هي الأكثر رضا إذ حصلت على (15) استجابة، والفقرة الخامسة (أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة الأنشطة الثقافية في الكلية) هي الأقل رضا إذ حصلت على درجة موافقة ($M > 3$) تساوي (5) استجابات.

الفرضية الفرعية السابعة:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ بين الأنشطة الرياضية ودرجة رضا الطالب ". وتصاغ فرضية العدم كما يلي :

$H_0 =$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرياضية ودرجة رضا الطالب.

جدول (13)

(Sign Test and Binomial Distribution) للمحور السابع "الأنشطة الرياضية "

الفقرة	الفرضية	N	النسبة	Sig
تتيح الكلية للطالب/ الطالبة المشاركة في الأنشطة الرياضية	M ≤ 3	351	0.96	0.00
	M > 3	16	0.04	
تتسم الأنشطة الرياضية بالتنوع	M ≤ 3	360	0.98	0.00
	M > 3	7	0.02	
الجوائز المقدمة للأنشطة الرياضية مناسبة	M ≤ 3	363	0.99	0.00
	M > 3	4	0.01	
أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة الأنشطة الرياضية في الكلية	M ≤ 3	360	0.98	0.00
	M > 3	7	0.02	
الدرجة الكلية للأنشطة الرياضية	M ≤ 3	355	0.97	0.00
	M > 3	12	0.03	
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).				

يتبين من جدول (13) أن الفقرة الأولى (تتيح الكلية للطالب / الطالبة المشاركة في الأنشطة الرياضية) هي الأكثر رضا إذ حصلت على درجة موافقة ($M > 3$) تساوي 16استجابة، والفقرة الثالثة (الجوائز المقدمة للأنشطة الرياضية مناسبة) هي الأقل رضا إذ حصلت على درجة موافقة ($M > 3$) تساوي (4)استجابات بنسبة 1 %.

ثانياً : استخدام الاختبارات المعلمية (One Sample T -test):

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات محاور الخدمات والأنشطة الطلابية ودرجة رضا ألطالب". تم استخدام اختبار T لعينة واحدة، إذا اعتبرنا درجة الرضا المتوسطة $(M = 3)$. و يمكن صياغة الفرضيات كما يلي :

فرضية العدم : $H_0 : M = 3$

الفرضية البديلة: $H_1 : M \neq 3$

جدول (14)

اختبارT لعينة واحدة (One-Sample T -test) لكل محاور الدراسة

متوسط الدرجة الكلية لمحور الدراسة	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطات	اختبار T	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
خدمات التسجيل	1.95	-1.05	-32.59	0.00	رفض H_0
خدمات شئون الطلاب	1.74	-1.26	-40.6	0.00	رفض H_0
الخدمات الأمنية	2.13	-0.87	-18.69	0.00	رفض H_0
خدمات الكافيتريا	2.44	-0.56	-11.32	0.00	رفض H_0
الخدمات الطبية	1.33	-1.67	-56.56	0.00	رفض H_0
الأنشطة الثقافية	1.56	-1.44	-42.41	0.00	رفض H_0
الأنشطة الرياضية	1.49	-1.51	-41.1	0.00	رفض H_0
جميع المحاور	1.83	-1.17	-52.51	0.00	رفض H_0
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).					

نلاحظ من الجدول (14) أنه تم رفض فرضية العدم لجميع محاور الدراسة، أي أن جودة الخدمات والأنشطة الطلابية لها تأثير كبير على درجة رضا الطالب. كما نلاحظ أن قيمة T لجميع محاور الدراسة سالبة، أي أن تأثيرها سلبى على رضا الطالب .

مقارنة بين الاختبار الغير معلمي والاختبار المعلمي(اختبار T):

-نلاحظ من جدول (7) حتى جدول (13) أنه تم اختبار جميع محاور الدراسة باستخدام اختبار الإشارة و توزيع ذات الحدين حيث تم الاعتماد على بيانات الاستبيان الحقيقية (بيانات ترتيبية). أما في (اختبار T) كما هو موضح في جدول (14) تم اعتماد الاختبار على متوسطات محاور الدراسة.

-اختبار الإشارة و توزيع ذات الحدين أكثر دقة وأكثر تفصيلاً. إذ أنه من خلال هذا الاختبار يمكن تحديد الخدمات الأكثر أهمية بالنسبة للطالب. على سبيل المثال، كانت أكبر درجة رضا هي عن الفقرات (موقع وأسعار الكافيتريا مناسب للطلاب والطالبات، تتناسب سعة مواقف السيارات مع عدد الأساتذة والطلاب، كانت مصادر مساعدتي لاستكمال تسجيل المقررات متوافرة). وأقل درجة رضا كانت للفقرات (يتم الحصول على السجل الأكاديمي بالسرعة والكفاءة المطلوبة، الجوائز المقدمة للأنشطة الرياضية والثقافية مناسبة، يتسم أداء العاملين في العيادة الطبية بالكفاءة، يتم إعلان نتائجي في جميع المقررات على موقع الجامعة بعد أسبوع من انتهاء الاختبار).

-أما (**اختبار T**) فهو يعطي معلومات مجملة وليست تفصيلية، كما هو موضح في جدول (14). و نلاحظ أن الخدمات الطبية هي الأقل رضا(M= 1.33)، و خدمات الكافيتريا هي الأكثر رضا (M= 2.44). وهذه النتائج تطابق نفس نتائج المقارنة بين متوسطات محاور الدراسة حسب جدول (6) .

-أما بالنسبة لرفض أو قبول فرضية العدم، فإنه لا يوجد فرق بين الاختبارين، و يرجع السبب إلى كبر حجم العينة، أما لو كان حجم العينة صغيراً فسوف يظهر الفرق واضحاً.

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع، التخصص، الحالة الدراسية، المستوى الدراسي).

تم استخدام اختبار كرو سكال - والاس (Kruskal - Wallis Test)، وهو اختبار غير معلمي (Non-parametric)، ملائم للبيانات الترتيبية. وهذا الاختبار يستخدم لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة لمجموعتين أو ثلاث مجموعات أو أكثر. وتتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α= 0.05) بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير النوع، وتكون فرضية العدم :

H_0 = لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير النوع.

جدول (15)

اختبار كروسكال - والاس (Kruskal - Wallis Test) لمتغير النوع

الدرجة الكلية لمحور	المتوسط الحسابي		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	القرار
	ذكور	إناث			
خدمات التسجيل	1.942	1.952	0.019	0.889	قبول H_0
خدمات شئون الطلاب	1.800	1.823	2.850	0.092	قبول H_0
الخدمات الأمنية	2.234	1.886	12.100	0.001	رفض H_0
خدمات الكافيتريا	2.463	2.382	0.565	0.453	قبول H_0
الخدمات الطبية	1.274	1.452	7.744	0.006	رفض H_0
الأنشطة الثقافية	1.541	1.616	1.043	0.308	قبول H_0
الأنشطة الرياضية	1.531	1.382	3.478	0.063	قبول H_0
جميع المحاور	1.832	1.821	0.050	0.823	قبول H_0

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).

يوضح جدول (15) أن القيمة الاحتمالية[$0.05 > (0.001 , 0.006)$ =Sig.] لمتوسطات الخدمات (الأمنية و الطبية). إذن نرفض فرضية العدم، أي أنها توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة هذه الخدمات تعزى لمتغير النوع. وهذا يدل على أن الطلاب والطالبات آراؤهم مختلفة حول جودة هذه الخدمات. أما

القيـمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسطات خدمات (التسجيل، شئون الطلاب، الكافيتريا، الأنشطة الثقافية والرياضية) كانت أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$). إذن نقبل فرضية العدم، أي أنها لا توجد فروق معنوية بين آراء أفراد العينة حول جودة هذه الخدمات تعزى إلى متغير النوع .

الفرضية الفرعية الثانية :

"توجد فروق معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير الحالة الدراسية ". وتكون فرضية العدم :

H_0 = لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير الحالة الدراسية.

جدول (16)

اختبار كروسكال - والاس (Kruskal – Wallis Test) لمتغير الحالة الدراسية

الدرجة الكلية لمحور	المتوسط الحسابي		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	القرار
	مستجد	باقي			
خدمات التسجيل	1.942	2.000	0.116	0.734	قبول H_0
خدمات شئون الطلاب	1.742	1.796	0.112	0.738	قبول H_0
الخدمات الأمنية	2.121	2.357	0.944	0.332	قبول H_0
خدمات الكافيتريا	2.427	2.746	1.529	0.217	قبول H_0
الخدمات الطبية	1.322	1.464	0.847	0.358	قبول H_0
الأنشطة الثقافية	1.561	1.629	0.146	0.703	قبول H_0
الأنشطة الرياضية	1.465	2.036	9.030	0.003	رفض H_0
جميع المحاور	1.822	1.992	2.178	0.141	قبول H_0
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).					

نلاحظ من جدول (16) أن فرضية العدم تم قبولها لجميع الخدمات والأنشطة الطلابية. أي أنها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة هذه الخدمات تعزى إلى متغير الحالة الدراسية ما عدا الأنشطة الرياضية. أي أن الطلاب الباقين والمستجدين آراؤهم مختلفة فقط حول الأنشطة الرياضية.

الفرضية الفرعية الثالثة :

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير المستوى الدراسي". وتكون فرضية العدم :

H_0 = لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

جدول (١٧)

اختبار كروسكال - والاس (Kruskal – Wallis Test) لمتغير المستوى الدراسي

الدرجة الكلية لمحور	المتوسط الحسابي			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	القرار
	الثاني	الثالث	الرابع			
خدمات التسجيل	2.252	1.855	1.965	5.415	0.005	رفضH_0
خدمات شئون الطلاب	1.948	1.711	1.737	2.024	0.134	قبول H_0
الخدمات الأمنية	2.208	1.978	2.234	3.603	0.028	رفض H_0
خدمات الكافيتريا	2.488	2.323	2.519	1.816	0.164	قبول H_0
الخدمات الطبية	1.467	1.319	1.313	0.988	0.373	قبول H_0
الأنشطة الثقافية	1.600	1.519	1.592	0.566	0.568	قبول H_0
الأنشطة الرياضية	1.817	1.389	1.509	4.895	0.008	رفض H_0
جميع المحاور	2.007	1.753	1.858	5.464	0.005	رفض H_0

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).

يوضح جدول (17) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسطات خدمات (التسجيل ، الأمنية والأنشطة الرياضية) كانت أصغر من مستوى المعنوية المحددة في الفرضية($\alpha = 0.05$) .

إذن نرفض فرضية العدم، أي أن آراء الطلاب تختلف في كل مستوى دراسي حول جودة هذه الخدمات. بينما القيمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسطات خدمات (شئون الطلاب، الكافيتريا، الطبية، الأنشطة الثقافية) أكبر من مستوى المعنوية. أي أنها لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة هذه الخدمات تعزى للحالة الدراسية.

الفرضية الفرعية الرابعة :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α= 0.05) بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير التخصص. وتكون فرضية العدم: H_0 = لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير التخصص.

جدول (18)

اختبار كروسكال - والاس (Kruskal – Wallis Test) لمتغير التخصص

الدرجة الكلية لمحور	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	القرار
خدمات التسجيل	1.811	0.126	قبول H0
شئون الطلاب	2.026	0.090	قبول H0
الخدمات الأمنية	0.643	0.632	قبول H0
الكافيتريا	0.852	0.493	قبول H0
الخدمات الطبية	3.416	0.009	رفضH0
الأنشطة الثقافية	0.826	0.509	قبول H0
الأنشطة الرياضية	2.252	0.063	قبول H0
جميع المحاور	1.228	0.298	قبول H0
المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج برنامج (SPSS-21).			

نلاحظ من جدول (18) أن فرضية العدم تم قبولها لجميع الخدمات والأنشطة ما عدا الخدمات الطبية. أي أن أفراد العينة في كل التخصصات متفقون في آرائهم حول جودة هذه الخدمات، و مختلفون حول جودة الخدمات الطبية .

الجزء الرابع / النتائج والتوصيات

النتائج :

من خلال تحليل متغيرات الدراسة يمكن استنتاج التالي :

١ -إن خدمات الكافيتريا احتلت المرتبة الأولى بمتوسط (M=2.44)، تليها الخدمات الأمنية بمتوسط (M =2.13)، وكانت الخدمات الطبية في المرتبة الأخيرة بمتوسط(M=1.33). وعامة تشير النتائج إلى أن هناك رضا منخفض جداً لطلاب كلية التجارة والاقتصاد عن الخدمات والأنشطة التي تقدمها الكلية، حيث بلغ المتوسط الكلي لجميع محاور الدراسة (1.83).

٢ - وجدت الدراسة أن هناك علاقة معنوية بين رضا الطالب وجودة الخدمات والأنشطة المقدمة لهم، سواء باستخدام الاختبار المعلمي أو الغير معلمي ولكنها ذو تأثير سلبي .

٣ -الاختبار الغير المعلمي (اختبار الإشارة وتوزيع ذات الحدين) أكثر دقة وأكثر تفصيلاً. إذ أنه من خلال هذا الاختبار يمكن تحديد الخدمات الأكثر أهمية بالنسبة للطالب، على سبيل المثال،أكبر درجة رضا كانت للفقرات (موقع وأسعار الكافيتريا مناسب للطلاب والطالبات، تتناسب سعة مواقف السيارات مع عدد الأساتذة والطلاب، كانت مصادر مساعدتي لاستكمال تسجيل المقررات متوافرة)، وأقل رضا كانت للفقرات (يتم الحصول علي السجل الأكاديمي بالسرعة والكفاءة المطلوبة، الجوائز المقدمة للأنشطة الرياضية والثقافية مناسبة، يتسم أداء العاملين في العيادة الطبية بالكفاءة، يتم إعلان نتائجي في جميع المقررات على الموقع بعد أسبوع من انتهاء الاختبار).

٤ -أما الاختبار المعلمي (**اختبار T**) فهو يعطي معلومات مجملة وليست تفصيلية أو دقيقة. إذ نلاحظ أن خدمات الكافيتريا هي الأكثر رضا (M= 2.44)بمتوسط تليها الخدمات الأمنية بمتوسط (M=2.13)، وكانت الخدمات الطبية في المرتبة

الأخيرة بمتوسط (M=1.33). وهذه النتائج تطابق نفس نتائج المقارنة بين متوسطات المحاور.

٥ -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الدرجة الكلية لجميع محاور الدراسة تعزى للمتغيرات الديمغرافية، ما عدا متغير المستوى الدراسي، إذ تم رفض فرضية العدم. أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية تعزى لمتغير المستوى الدراسي، مما يدل على أن المستوى الدراسي له أثر كبير على اختلاف آراء أفراد العينة حول جودة الخدمات والأنشطة الطلابية في الكلية .

٦ -إن النتائج التي توصلت إليها الباحثة أكثر دقة ومنطقية، وأكبر دليل على ذلك هو أن هذه الدراسة توصلت إلى وجود فروق معنوية بين آراء أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي. وهذا يخالف معظم الدراسات السابقة و يطابق ما هو موجود في الواقع .

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية :

١ -توصي الباحثة بضرورة استخدام الاختبارات الغير معلميه (Non-Parametric) لاختبار الفرضيات التي تعتمد على البيانات الترتيبي (Ordinal Data) .

٢ -توصي الباحثة بضرورة استخدام اختبار الإشارة وتوزيع ذات الحدين حتى يتم تحليل استجابات أفراد العينة بشكل أكثر دقة و أكثر تفصيلاً.

٣ -التركيز على الخدمات التي أكد الطلاب على أهميتها مثل إعلان النتائج في وقت مناسب والحصول على السجل الأكاديمي بالسرعة والكفاءة المطلوبة والاهتمام بالأنشطة الرياضية والثقافية و الخدمات الطبية.

٤ -توجيه البحث العلمي لمعالجة قضايا وحل مشكلات الطالب الجامعي وإجراء المزيد من الدراسات مع الاهتمام بأساليب التحليل الإحصائي المناسبة.

٥ -تكرار قياس مستوى جودة الخدمات والأنشطة الطلابية بين الحين والآخر للوقوف على مدى التحسن في تقديمها.

٦ -القيام بدراسات أوسع بحيث تشمل عينات أكبر من جميع الكليات في الجامعة.

ملحق (الاستبيان في صورته النهائية)

جودة الخدمات والأنشطة الطلابية وأثرها على رضا الطلاب

يهدف هذا الاستبيان إلى معرفة أثر جودة الخدمات والأنشطة الطلابية على رضا الطلاب والطالبات في كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء النظام العام. نأمل أن ينال هذ الاستبيان اهتمامكم الكافي .

أولاً : معلومات عامة :

1 – النوع : ☐ ١ - ذكر ☐ ٢ - أنثى

2– الحالة الدراسية : ☐ ١ - مستجد ☐ ٢ - باقي

3- المستوى الدراسي: ☐ ٢ - الثاني ☐ ٣ - الثالث ☐ ٤ - الرابع

4 - التخصص: ☐ -محاسبة ☐ -إحصاء ☐ -إدارة ☐ - اقتصاد ☐ - سياسة

ثانياً: أسئلة الاستبيان:

		أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	صحيح لحد ما (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة(1)
- (أوافق بشدة) تعني أن العبارة صحيحة دائماً ، وأن المطلوب تمت تأديته كاملاً . -(أوافق) تعني أن العبارة صحيحة غالباً ، وأن المطلوب تمت تأديته بشكل جيد . -(صحيح لحد ما) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل متوسط. -(لا أوافق) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل ضعيف أو لم يؤد في معظم الأحيان. -(لا أوافق بشدة) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل سيء جداً، أو لم يؤد أصلاً.						
أولاً: الخدمات الطلابية						
خدمة التسجيل:						
1	يتم إعلان نتائجي في المقررات على موقع الجامعة بعد أسبوع من انتهاء الاختبار .					
2	لم تواجهني مشاكل أثناء عملية التسجيل .					
3	كانت مصادر مساعدتي لاستكمال تسجيل المقررات متوافرة.					
4	**توجد إعلانات وإرشادات واضحة في الكلية لمساعدتي في استكمال التسجيل .**					
5	عملية التسجيل عن طريق إدارة القبول في الكلية منظمة.					
6	فترة الانتظار لإنهاء عملية التسجيل مقبولة.					
7	وجدت تعاوناً من قبل الموظفين في شؤون الطلاب لحل المشاكل التي واجهتني لاستكمال التسجيل .					
8	تم إعلامي من قبل إدارة القبول والتسجيل بمواعيد تسجيل " للمستوى الذي انتقلت إليه".					
9	أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى خدمة التسجيل في الكلية.					
خدمات شئون الطلاب						
10	يحسن موظف شئون الطلاب استقبال الطلاب / الطالبات.					
11	يجيب موظف شئون الطلاب/الطالبات عن كافة استفسارات الطالب المستجد بالشكل المطلوب .					

		أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	صحيح لحد ما (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة(1)
	- (أوافق بشدة) تعني أن العبارة صحيحة دائماً ، وأن المطلوب تمت تأديته كاملاً . -(أوافق) تعني أن العبارة صحيحة غالباً ، وأن المطلوب تمت تأديته بشكل جيد . -(صحيح لحد ما) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل متوسط. -(لا أوافق) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل ضعيف أو لم يؤد في معظم الأحيان. -(لا أوافق بشدة) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل سيء جداً، أو لم يؤد أصلاً.					
12	يقدم موظف شئون الطلاب الخدمات بالسرعة المطلوبة.					
13	يقوم موظف شئون الطلاب بتقديم كتيبات تساعد الطالب/الطالبة على التعرف على نظام الدراسة بالكلية.					
14	يتم استخراج البطاقة الجامعية في زمن مناسب.					
15	يتم الحصول على السجل الأكاديمي بالسرعة والكفاءة المطلوبة.					
16	اشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى خدمات شئون الطلاب.					
	الخدمات الأمنية:					
17	تتناسب سعة مواقف السيارات مع عدد الطلاب والأساتذة.					
18	تتسم الخدمات الأمنية بمواقف السيارات بالكفاءة.					
19	تتسم الخدمات الأمنية المقدمة للطالب والطالبة بالكلية بالكفاءة.					
20	أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى الخدمات الأمنية في الكلية.					
	خدمات الكافيتريا:					
21	تلبى محتويات الكافيتريا رغبات الطلاب والطالبات.					
22	موقع الكافيتريا مناسب للطلاب والطالبات.					
23	أسعار خدمات الكافيتريا مناسبة.					
24	تتسم محتويات الكافيتريا (طعام -شراب) بالنظافة.					
25	أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى خدمات الكافيتريا في الكلية.					
	الخدمات الطبية:					
26	تتوافر بالجامعة عيادة طبية لتقديم الخدمات الصحية للطالب/ الطالبة.					

		أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	صحيح لحد ما (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة(1)
- (أوافق بشدة) تعني أن العبارة صحيحة دائماً ، وأن المطلوب تمت تأديته كاملاً . -(أوافق) تعني أن العبارة صحيحة غالباً ، وأن المطلوب تمت تأديته بشكل جيد . -(صحيح لحد ما) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل متوسط. -(لا أوافق) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل ضعيف أو لم يؤد في معظم الأحيان. -(لا أوافق بشدة) تعني أن المطلوب تمت تأديته بشكل سيء جداً، أو لم يؤد أصلاً.						
27	يتسم أداء العاملين في العيادة الطبية بالكفاءة في تقديم الرعاية الصحية للطلاب والطالبات.					
28	لا يوجد ازدحام عند طلب الخدمات الصحية بالكلية.					
29	أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى خدمات الطبية في الكلية.					
	ثانياً : الأنشطة الطلابية					
	الأنشطةالثقافية:					
30	تتيح الجامعة للطالب/الطالبة فرصة المشاركة في الأنشطة الثقافية.					
31	تتسم الخدمات الثقافية المقدمة بالتنوع.					
32	توقيت تقديم الخدمات الثقافية مناسب للطلاب والطالبات.					
33	المكافآت المخصصة للأنشطة الثقافية مناسبة.					
34	اشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى الخدمات الثقافية في الكلية.					
	الأنشطة الرياضية:					
35	تتيح الجامعة للطالب / الطالبة المشاركة في الأنشطة الرياضية.					
36	تتسم الأنشطة الرياضية بالتنوع.					
37	الجوائز المقدمة للأنشطة الرياضية مناسبة.					
38	أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى خدمات الأنشطة الرياضية في الكلية.					

نشكر لكم تعاونكم .

الباحثه/ د. افراح الرزامي

د. عدنان ياسين غالب المقطري

كلية التجارة والاقتصاد

المقدمة

مرت التجربة التشريعية في اليمن بعد إعادة تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م بأربعة مجالس نيابية. أولها جاء نتيجة دمج المجلسين التشريعيين في الدولتين السابقتين لتحقيق الوحدة، والمجالس الثلاثة الأخرى جاءت عن طريق الانتخاب المباشر لكامل أعضائها.

ويعد البرلمان الأخير هو البرلمان الرابع،الأمر الذي يستدعي دراسة العوامل المؤثرة في قيام البرلمان اليمني بوظيفته الرقابية من خلال دراسة الأبعاد الدستورية والقانونية والمادية وخبرة الأعضاء وطبيعة تكوين البرلمان.

مشكلة الدراسة :

إن دراسة الوظيفة الرقابية للبرلمان اليمني واستخدامه للأدوات الرقابية تتطلب الإجابة عن التساؤل التالي: **ما هي العوامل المؤثرة على فاعلية الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني ؟** وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ماهي الأطر الدستورية والقانونية لممارسة مجلس النواب دوره الرقابي؟

- ما مدى تأثير كل من التطورات السياسية والتكوين الاجتماعي والحزبي والتعليمي لمجلس النواب في ممارسة دوره الرقابي؟

- ما مدى فاعلية مجلس النواب اليمني في استخدام الأدوات الرقابية؟

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني، من خلال دراسة استخدام الأدوات الرقابية وممارستها، وتحديد العوامل المؤثرة في قيام مجلس النواب بوظيفته الرقابية،والبناء على الإيجابيات التي مثّلت تراكماً في ممارسة السلطة التشريعية خلال العشرين عاماً الماضية، والخروج بنتائج قد تساعد على تلمّس مَواطِن القصور التي أسهمت في ضعف دوره الرقابي.

حدود الدراسة:

للدراسة حدود زمنية، حيث تقتصر على تناول الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني في الفترة ٢٠٠٣م -٢٠١٣م،وهو المجلس الذي يمثل حالة استثنائية مقارنة بالمجالس التي سبقته. فقد تم التمديد له مرتين: الأولى لمدة عامين بموجب اتفاق الحزب الحاكم والمعارضة السياسية في فبراير ٢٠٠٩م، والمرة الثانية وفقاً للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية بعد ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م. وتنتهي فترة الدراسة عند قيام أعضاء مجلس النواب بتقديم أول طلب سحب الثقة من الحكومة في أواخر العام ٢٠١٣م. كما أن للدراسة حدوداً موضوعية،حيث يتم الاقتصار على تناول أدوات الرقابة المباشرة،وتحديداً السؤال،الاستجواب،سحب الثقة دون غيرها من أدوات الرقابة البرلمانية.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أن التجربة البرلمانية خلال فترة الوحدة اليمنية قد بلغت العقدين من الزمن، فإن الدراسات التي تناولت الدور الرقابي للبرلمان اليمني لم تشمل التغييرات القانونية والتطورات السياسية التي صاحبت آخر مجلس نواب، وربما أن ذلك ناتج عن عدم توفر المعلومات المتعلقة بالجانب الرقابي أو عدم القدرة على الوصول إليها لعدم وجود نظام للمعلومات يسهّل سرعة الحصول عليها. ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين: -

١- دراسات ذات طابع القانوني:

-دراسة زيد (٢٠٠٤م) بعنوان " الاختصاصات غير التشريعية لمجلس النواب في دستور الجمهورية اليمنية "[٨٩].

[٨٩] عباس محمد زيد، الاختصاصات غير التشريعية لمجلس النواب في دستور الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة مع دستور جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٤م).

ركزت الدراسة في ثلاثة فصول على تناول الاختصاصات المتعلقة بدور مجلس النوب في اختيار رئيس الجمهورية،والرقابة على رئاسة الجمهورية،والاختصاصات المتعلقة بتكوين مجلس النواب وأهمها دور المجلس في ما يتعلق العضوية،وتلك المتعلقة بضمانات استقلال الأعضاء. وفي المقابل، أكدت على أن اختصاصات المجلس الرقابية في مواجهة الحكومة كافية لضمان رقابة فعالة؛ فالمجلس يملك من الوسائل الدستورية والقانونية ما يجعله يتدخل في أداء الحكومة ومحاسبتها على أي تقصير، وكذلك يملك حق إحالة الحكومة أو أحد أعضائها إلى المحكمة المختصة عن طريق تحريك الاتهام بارتكاب أي جرم سياسي أو جنائي تم بالمخالفة لأحكام القانون. وإجمالاً فإن الدراسة غلب عليها الطابع القانوني، ولم يكن من ضمن اهتمامها دراسة واقع الممارسة.

-دراسة البروي (٢٠٠٨م) بعنوان: " مظاهر الأداء الرقابي لمجلس النواب "[٩٠].

تناولت الدراسة مظاهر الأداء الرقابي لمجلس النواب خلال ستة عشرة عاماً شملت المجلس الانتقالي بالإضافة إلى المجلسين المنتخبين، وجزء من عمر المجلس الرابع. وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من السلبيات أهمها عدم تفصيل الأحكام الدستورية في اللائحة الداخلية للمجلس، سواء فيما يتعلق بجوانبها الشكلية أو الإجرائية أو الموضوعية، خاصة المواد المتعلقة بالتحقيق وطرح موضوع عام للمناقشة، فضلاً عن وجود أحكام لائحية لا تنسجم مع أحكام الدستور. والفهم الخاطئ لطبيعة عمل اللجان والهدف من النزول الميداني، والخلل عند الممارسة في بعض الحالات ما بين أداة رقابية وأخرى، وعدم التقيد بالضوابط والإجراءات الدستورية والقانونية الخاصة بكل أداة رقابية كالخلط ما بين أداة رقابية وأخرى، وغياب المعايير والأهداف الرقابية، وعدم الاستيعاب الكامل من قبل بعض اللجان للقوانين واللوائح والخطط والسياسات الخاصة،وعدم إدراكها لوظيفتها في الرقابة المستمرة على تنفيذ الحكومة لأبواب وبنود وأنواع الموازنات.

[٩٠] علي حمود البروي، مظاهر الأداء الرقابي لمجلس النواب: دراسة تحليلية للأدوات الرقابية وتأثيرها على المجلس ١٩٩٠م -٢٠٠٥م، (صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد، دار الكتب اليمنية، ٢٠٠٨م).

كما خلصت الدراسة إلى عدم تفعيل بعض النصوص الدستورية المتعلقة بسحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها، رغم أن الحكومة لم تلتزم بالكثير من توصيات المجلس. وأشارت الدراسة إلى عدم تفعيل اللجان لدورها الرقابي المطلوب في متابعة الحكومة في تنفيذ تلك التوصيات. والدراسة في مجملها تتناول فترة الأداء الرقابي للمجلس لما يقارب أربعة فصول تشريعية يمكن الاسترشاد بها.

-دراسة البخيتي (٢٠٠٩م)، بعنوان:" الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة فى النظام الدستورى اليمنى"[٩١].

اتسمت هذه الدراسة بالطابع القانوني،وهي دراسة مقارنة بين اليمن ومصر، وخلصت إلى أن هناك محددات في الجانب الرقابي خاصة المالي، إذ لم يعط الدستور اليمنى الحق لأعضاء مجلس النواب بالتعديل فى الموازنة العامة إلا بموافقة الحكومة. وأشارت الدراسة إلى اختلاف النصوص الدستورية في كلا الدستورين المصري واليمني فيما يتعلق بإدانة الحكومة،حيث لا يمكن سحب الثقة منها إلا بإجراءات معقدة يصعب توافرها، فلا يقبل طلب سحب الثقة من الحكومة إلا إذا كان موقعاً من ثلث أعضاء المجلس، بالنسبة للدستور اليمنى، ومن عشرة أعضاء في مجلس الشعب بالنسبة للدستور المصري. وهو ما يعنى أن هذه النصوص تظل مثالية ولا يمكن تطبيقها فى الواقع، حيث إن الأغلبية البرلمانية هي السبب الرئيسي في إضعاف البرلمان. وأكدت الدراسة على أن التعديلات الدستورية التى تمت -في اليمن -في نهاية عام ٢٠٠١م أدت إلى إضعاف مجلس النواب أمام السلطة التنفيذية، ومن ذلك إلغاء حق مجلس النواب فى تقديم توجيهات ملزمه للحكومة، واستبدال ذلك بتوصيات فقط.

وخلصت الدراسة أن الأداء الرقابي للبرلمان – في اليمن ومصر - كان ضعيفاً، حيث اقتصر الأعضاء على استخدام وسائل الرقابة التى لا يترتب عليها فى نهاية المناقشة تصويت. كذلك فإن أعضاء مجلس النواب اليمني لم يستخدموا أداة

[٩١] محمد مقبل حسن يحيى البخيتي، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة فى النظام الدستورى اليمنى: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية القانون، ٢٠٠٩م).

الاستجواب بالرغم من كثرة المخالفات والتجاوزات التى تمارسها الحكومة. وفي المقابل فإن استخدام أداة الاستجواب فى مجلس الشعب المصري لم يفض إلى سحب الثقة من الحكومة رغم كثرة الاستجوابات التى قدمت للحكومة، وأشارت الدراسة إلى أن هيمنة الحزب الحاكم على أغلبية مقاعد البرلمان، وترؤس رئيس الجمهورية لهذا الحزب من أهم العوامل التى تؤثر سلبياً في الأداء الرقابي للمجلس.

٩ -دراسة ثامر (٢٠٠٩م)، بعنوان: " السلطة التشريعية بعد إنشاء مجلس الشورى"[٩٢].

تناولت الدراسة تأثير التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١م على سير عمل السلطة التشريعية والتي نصت على إنشاء مجلس الشورى كي يشترك مع مجلس النواب في بعض الاختصاصات الدستورية. وقد تناولت الدراسة العلاقة بين المجلسين خلال الفترة من ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٨م.

وخلصت الدراسة إلى أن تلك التعديلات عززت من موقع رئيس الجمهورية وزادت من صلاحياته واختصاصاته، وأحدثت اختلالاً في العلاقة القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأولى، من خلال إشراك مجلس الشورى في بعض الاختصاصات التشريعية ذات الطابع السيادي المتصلة بموضوعات ذات خطورة عالية على السيادة الوطنية، وأضعفت رقابة السلطة التشريعية على الحكومة من خلال زيادة هيمنة رئيس الجمهورية. وأشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن إنشاء مجلس الشورى قد انتزع من مجلس النواب بعض الاختصاصات على المستوى التشريعي، إلا أنه من الناحية العملية لم يتضح مدى التأثير في فعالية المجلس في ممارسة دوره التشريعي والرقابي نظراً للمعوقات المختلفة التي رافقت مسيرة عمله.

[٩٢] فؤاد محسن ثامر، السلطة التشريعية في اليمن بعد إنشاء مجلس الشورى، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة تونس المنار: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٩م).

٢-دراسات تناولت جوانب مختلفة للدور الرقابي:

-دراسة حمود (٢٠٠٤م) بعنوان: " السلطة التشريعية في النظام السياسي اليمني "[٩٣].

تناولت الدراسة بالتحليل العوامل المؤثرة على أداء مجلس النواب لاختصاصاته التشريعية والرقابية خلال الفترة ١٩٩٧م -٢٠٠١م. وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها أن مجلس النواب كان فعّالاً إلى حد ما في الجانب التشريعي. هذا في حين أن المجلس لم يكن فعّالاً في الجانب الرقابي، حيث اقتصر استخدام الأعضاء لوسائل الرقابة البرلمانية على أداة السؤال التي لم يترتب عليها في نهاية المناقشة تصويت. كما لم يتم استخدام النواب لأداة الاستجواب نهائياً، أو استخدام أداة سحب الثقة. وقد أسهم عدم فهم الأعضاء لطبيعة دورهم البرلماني في ضعف الدور الرقابي للمجلس. وأكدت الدراسة على الاختلال وعدم التوازن بين السلطة والمعارضة لصالح السلطة التنفيذية وهيمنتها على مجلس النواب لتمتع الحزب الحاكم بأغلبية مريحة، وعدم وجود آلية يتم على أساسها التأكد من تنفيذ توصيات المجلس إلى الحكومة. وقد نتج عن ذلك عدد من التجاوزات التي أقدمت عليها الحكومة؛ فلم يستطع المجلس إجبار الحكومة عل التراجع عن القرارات غير الشعبية المتمثلة في رفع أسعار بعض السلع والمشتقات النفطية في العامين ١٩٩٧م و ١٩٩٨م. وهذه الدراسة في مجملها لا غنى للباحث عن الاستفادة منها والبناء عليها بما يسهم في تراكم البحث العلمي.

-دراسة القدمي (٢٠٠٦م) بعنوان: " التعليم وكفاءة الأداء السياسي والبرلماني" [٩٤].

ركزت الدراسة أساساً على تأثير المستوى التعليمي على الأداء السياسي لمجلس النواب اليمني خلال الفترة ١٩٩٧م -٢٠٠١م. وخلصت إلى ضعف أداء أعضاء المجلس في الجانب التشريعي حيث لم يتم تقديم مشروع قانون واحد، كما تجلى ضعف الأداء

---

[٩٣] فيصل سعيد قاسم حمود، السلطة التشريعية في النظام السياسي اليمني١٩٩٧م -٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٤م).

[٩٤] حمود ناصر مهدي القدمي، التعليم وكفاءة الأداء السياسي والبرلماني: دراسة حالة لأعضاء مجلس النواب اليمني ١٩٩٧م -٢٠٠٣م، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦م).

الرقابي لأعضاء المجلس من عدم توجيه استجواب واحد للحكومة أو أحد أعضائها. فضلاً عن ذلك فإن ما يزيد قليلاً على ثلث أعضاء المجلس هم الذين يشاركون فقط في أنشطته البرلمانية، ونصفهم، أي سدس أعضاء المجلس هم الذين يشاركون بفعالية. وترجع الدراسة سبب ذلك إلى افتقار المجلس إلى الكوادر المؤهلة تأهيلاً علمياً عالياً، حيث أن ربع عدد أعضاء المجلس يعرفون القراءة والكتابة فقط، وسبب ذلك عدم اهتمام الأحزاب السياسية باختيار مرشحيها من أصحاب المؤهلات والكوادر العملية المتخصصة. وتستنتج الدراسة أن الأعضاء الأكثر تأهيلاً هم أكثر تميّزاً في أدائهم البرلماني، ويقل الأداء لدى الأقل تأهيلاً. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي ركزت على دور المستوى التعليمي على أداء مجلس النواب.

-دراسة الجبلي (٢٠٠٨م) بعنوان: " الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة"[٩٥].

ركزت الدراسة أساساً على أشكال الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة. وخلصت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين: أن البناء القانوني للرقابة البرلمانية متوافر وإن شابه بعض القصور، إلا أن الممارسة العملية الفعلية لهذه الرقابة تثبت عدم فعاليتها، حيث أن فكرة التعاون والتوازن التي تتضمنها نصوص الدستور بين السلطة التنفيذية والتشريعية غائبة نتيجة هيمنة السلطة التنفيذية. هذا ناهيك عن الأغلبية الساحقة التي تمتع بها الحزب الحاكم في البرلمان.

وأشارت الدراسة إلى أن أغلبية وسائل الرقابة قد أضعفها النواب أنفسهم ؛ حيث أن سعي عضو المجلس إلى معالجة مشاكل الناخبين في دائرته الانتخابية واضطراره للانتقال من وزارة إلى وزارة أخرى لإيجاد حلول لهذه المشاكل أدى إلى ضعف هيبة عضو المجلس. وكثيراً ما توجه أسئلة أو استجوابات إلى الحكومة ذات طابع شخصي لا علاقة لها بطبيعة عمل المجلس، وإنما تستهدف الابتزاز السياسي أو المصلحة الانتخابية المحضة. وتم استخدام الرقابة البرلمانية في معظم الأحيان كوسيلة لتصفية

[٩٥] نادية إسماعيل محمد الجبلي، الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عدن: كلية الحقوق، ٢٠٠٨م).

حسابات المعارضة البرلمانية مع الحكومة ورغبة من النواب في كسب تأييد ناخبيهم وإرضاء أحزابهم أو إظهار براعتهم أمام الرأي العام ووسائل الإعلام في مطاردة وزير أو ملاحقة آخر.

وأرجعت الدراسة ضعف الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة والحساب الختامي إلى عدد من الأسباب منها طبيعة المسائل الفنية والحسابية التي تتضمنها الموازنة ونقص المعلومات والبيانات التي تقدمها الحكومة، وكذلك قصر الفترة الزمنية المحددة لمناقشة القوانين المالية بصفة خاصة.

-دراسة عبده صائل (٢٠٠٨م) بعنوان: " العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣م -٢٠٠٣م"[٩٦].

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال فصلين تشريعين لمجلس النواب اليمني. وخلصت إلى أن واقع تلك العلاقة مختل وغير متوازن لصالح السلطة التنفيذية. وبينت الدراسة ضعف الجانب الرقابي للمجلس، حيث لم يستطع المجلس استكمال إجراءات التقدم باستجواب إلى الحكومة رغم بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة ضد إرادة المجلس، مثل القرارات السعرية على المواد الغذائية، والأزمة السياسية التي عاصرها المجلس في الفصل التشريعي ١٩٩٣م -١٩٩٧م. وأرجعت الدراسة الضعف في الجانب الرقابي إلى محدودية دور الأحزاب السياسية، وتأثير العوامل الاجتماعية على بنية وتشكيل المجلس بشكل قوي،وغلبة عدد شيوخ القبائل في تكوين المجلس، وتدني المستوى التعليمي وافتقار المجلس للمؤهلات العليا، واستئثار الحزب الحاكم بثلثي مقاعد المجلس مما مكّنه من تمرير ما يريد خاصة في الفصل التشريعي ١٩٩٧م -٢٠٠٣م. والدراسة في مجملها تتناول فترة سابقة، إلا أنه يمكن الاسترشاد بها لتتبع مدى التطور في الدور الرقابي لمجلس النواب والتغير في تكوينه من حيث التكوين الاجتماعي والحزبي والمستوى التعليمي لأعضائه.

---

[٩٦] عبده صائل علي البربري، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣م - ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨م).

-دراسة المقطري (٢٠١٠م) بعنوان: "الأدوات الرقابية واستخدامها في البرلمان اليمني"[٩٧].

تناول هذا البحث استخدام المجلس للأدوات الرقابية خلال خمسة أعوام، وخلص إلى اقتصار مجلس النواب على ممارسة وظائفه على الشئون العادية من إقرار التشريعات والموازنات العامة والحسابات الختامية، ونادراً ما كانت تتم مناقشة القضايا الاقتصادية والإصلاحات السعرية، باستثناء مناقشة ما يتعلق بأسباب ارتفاع السلع الأساسية في العام ٢٠٠٨م. ونتيجة لاشتداد الأزمة السياسية بين السلطة والمعارضة، وغلبة القضايا الأمنية وخاصة حربي صعدة الخامسة والسادسة والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية والعمليات الاستباقية التي قامت بها الحكومة في مواجهة تنظيم القاعدة في أواخر العام ٢٠٠٩م، نتيجة لكل ذلك فقد طغت تلك القضايا على مناقشات المجلس، ومساءلته للحكومة، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق حول المسائل والأحداث الأمنية.

وأشار البحث إلى أن الدور الرقابي لمجلس النواب اتسم بالضعف مقارنة بالجانب التشريعي، لأسباب عدة، منها غياب التوازن السياسي بين الكتل البرلمانية. وتجلى ضعف الدور الرقابي للمجلس منذ توقيع اتفاق فبراير في العام ٢٠٠٩م الذي تضمن التمديد للمجلس عامين. وبالتالي اقتصر اهتمام المجلس على إقرار الموازنات العامة والاعتمادات الإضافية فيها، والموافقة على سياسات الحكومة، وأصبح عملياً يعكس ما تريده الحكومة. وبالرغم من فاعلية المجلس في اتخاذ قرارات بالأغلبية وتمرير توصيات لجانه، إلا أنه لم يتمكن من إجبار الحكومة على تنفيذ توصياته، ولم يقم بطلب سحب الثقة منها في حالات عدم التزامها المتكرر بتوصياته. ويعود ذلك بالأساس إلى هيمنة الحكومة على مجريات العملية التشريعية لتمتع المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) وخاصة منذ العام ١٩٩٧م بأغلبية مقاعد البرلمان.

---

[٩٧] عدنان ياسين المقطري، "الأدوات الرقابية واستخدامها في البرلمان اليمني"، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان: أدوات الرقابة البرلمانية، صنعاء، ٢٥ مارس ٢٠١٠م.

-دراسة منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (٢٠١٠م) بعنوان: " استخدام أعضاء البرلمان للأسئلة كأداة رقابية"[٩٨].

تعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي تقدم بيانات إحصائية تفصيلية حول فاعلية أعضاء مجلس النواب في ممارسة دورهم الرقابي على الحكومة وأعضائها، واعتمدت الدراسة على الوصف دون التحليل لأكثر الوسائل الرقابية استخداماً وهي السؤال، خلال الفترة ٢٠٠٣م -٢٠٠٩م. و أوردت الدراسة معلومات كمية عن انتماء العضو موجّه السؤال وعن الجهة الحكومية التي وجّه إليها السؤال. وفي المجمل فإنه ستتم الاستعانة بها والاستفادة من المعلومات الإحصائية التي وردت فيها.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي يتم تناوله، إذ يعد الدور الرقابي للسلطة التشريعية من أهم الأدوار التي تمارسها السلطة التشريعية، نظراً لأن فاعلية السلطة التشريعية في استخدام الأدوات الرقابية يعكس مدى ديمقراطية النظام السياسي، وإيمان أعضاء السلطة التشريعية بدورهم الوظيفي، بما يعزز من قيام السلطة التنفيذية بوظيفتها في تطبيق البرنامج الذي مُنحت من أجله الثقة من المجلس التشريعي. لذلك فإن هذه الدراسة تتناول الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني من خلال الاستفادة من التراكم العلمي والخبرة البرلمانية التي اكتسبها أعضاء المجلس، فضلاً عن أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع تناولته في السياق العام للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو ركزت على الأداء الرقابي على جانب من الجوانب المالية أو الاقتصادية، وتناولت فترات سابقة لمجلس النواب اليمني. كما غلب على بعض الدراسات السابقة الطابع القانوني والوصفي.

[٩٨] منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، "استخدام أعضاء البرلمان للأسئلة كأداة رقابية ٢٠٠٣م -"٢٠٠٩م، ورقة مقدمة في حلقة نقاش مفتوحة بعنوان: استخدام أدوات الرقابة البرلمانية، صنعاء، ١٣ يوليو ٢٠١٠م.

تقسيم الدراسة:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، سيتم تناول الدراسة في أجزاء عدة: يتناول **الجزء الأول** النظام النيابي ووظائف السلطة التشريعية وتكوين مجلس النواب اليمني وطريقة اختياره ووظائفه، ويتناول **الجزء الثاني** البيئة المؤثرة في الوظيفة الرقابية لمجلس النواب اليمني والنصوص القانونية الخاصة بحصانات وامتيازات عضو المجلس والبيئة السياسية والتكوين الاجتماعي والحزبي والمستوى التعليمي لأعضائه خلال فترة الدراسة، في حين يهتم **الجزء الثالث** بالإطار الدستوري والقانوني للوظيفة الرقابية لمجلس النواب اليمني، **ويعالج الجزء الرابع** استخدام مجلس النواب للأدوات الرقابية.

أولاً: النظم النيابية ووظائف السلطة التشريعية

تجسدت الديمقراطية -كتجربة إنسانية رائدة -في أفضل صورها في دولة المدينة في اليونان من حكم الشعب نفسه بنفسه، وظلت مصدر إلهام لكافة التجارب الديمقراطية وإن اقتصرت تلك التجربة في شمولها على المواطنين الأثينيين دون سواهم من الأجانب والعبيد والنساء. ولتعذر تطبيقها في وقتنا الراهن في صورتها المتمثلة بالديمقراطية المباشرة؛ لاتساع الدول حجماً وسكاناً وشمول الحق في المشاركة السياسة لطيف واسع من المواطنين ممن تنطبق عليهم الشروط القانونية،فإن الممارسة السياسية قد أنتجت صوراً أخرى للنظم الديمقراطية.

ظهرت صور أخرى للديمقراطية منها الديمقراطية شبه المباشرة، وهي التي تمكّن المواطنين من التأثير في السياسات ومحاسبة ممثليهم أثناء فترة توليهم السلطة، وتمكّن المواطنين من المساهمة في صياغة القوانين وتعديلها وعزل الموظفين وفقاً لشروط معينة، وهي شكل من أشكال الديمقراطية نادرة التطبيق. في حين أن الصورة الأخرى للديمقراطية تتمثل بالديمقراطية غير المباشرة (النيابية)، وهي الصورة الأكثر انتشاراً في دول العالم في وقتنا الراهن. وأهم شروط الديمقراطية النيابية وجود مجلس نيابي منتخب لمدة محددة، ويمارس سلطات فعلية. ويتمتع المجلس النيابي بالاستقلال عن جمهور الناخبين أثناء مدة نيابته.

ولقد أسهم فلاسفة سياسيون كثيرون في صوغ ملامح الديمقراطية في صورها التي نعايشها في عالم اليوم. ومن هؤلاء المفكرين على سبيل المثال: "جون لوك" و"جان جاك روسو" اللذان صاغا رؤيتهما في "نظرية العقد الاجتماعي" حيث السلطة السياسية تنشأ عن عقد بين الحاكم والمحكومين. وجوهر هذا العقد وفقاً لـ"جون لوك" يتمثل في ضرورة أن تكون السيادة للبرلمان المنتخب من الشعب، وأوجب الثورة على الحكومة إذا أخلّت بشروط العقد. في حين رأى "جان جاك روسو" -الذي أكد على الديمقراطية المباشرة(السيادة الشعبية) -ضرورة أن تتمثل السيادة في الشعب صاحب السلطة الفعلية، فالحكومة في نظره ما هي إلا هيئة تنفيذية تختارها الأمة لتنفيذ

إرادتها، فإذا خالفتها فإن من حق الشعب عزلها والإتيان بغيرها. وبالمقابل صاغ مفكر آخر هو "مونتسكيو" ملمحاً أساسياً للديمقراطية يتمثل في "نظرية فصل السلطات"، وهي ضد فكرة جمع الحاكم كافة السلطات التشريعية،والتنفيذية،والقضائية بيديه. وجوهر هذه النظرية الحيلولة دون طغيان سلطة على سلطة أخرى.

١- النظم السياسية النيابية والرقابة البرلمانية:

وفقاً لفكرة الديمقراطية غير المباشرة، ولنظرية العلاقة بين السلطات، فقد تعددت الأنظمة السياسية النيابية إلى عدة أنواع رئيسية: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي، والنظام المختلط (الذي يجمع بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي)، والنظام المجلسي (الجمعية). فالنظام البرلماني يأخذ بنظرية الفصل المرن بين السلطات، في حين أن النظام الرئاسي يتسم بالفصل التام بين السلطات من الناحية النظرية، والأمر خلاف ذلك فيما يتعلق بالنظام المجلسي الذي يأخذ بفكرة دمج السلطات وهيمنة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية.

ويترتب على ذلك،أن مسألة الرقابة البرلمانية تظهر في كلا النظامين البرلماني والمختلط،في حين أنها ليس لها محل في النظام الرئاسي. وتأخذ أهميتها في النظام البرلماني باعتباره نظاماً يقوم بالأساس على فكرة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتأثير المتبادل بين كل منهما،حيث تمتلك كل سلطة من الوسائل التي تمكّنها من التأثير في السلطة الأخرى، مما يسهم في إحداث نوع من التوازن بين السلطتين، وهي ميزة يتسم بها النظام البرلماني دون غيره من النظم الأخرى التي تمت الإشارة إليها. ففي مقابل إمكانية السلطة التنفيذية (رئيس الدولة) بناء على طلب من الحكومة حلّ البرلمان، فإن الأخير بيده سلطة موازية تجاه السلطة التنفيذية تتمثل في الوظيفة الرقابية،إذ يمكنه أن يستخدم عدة أدوات لممارسة دوره الرقابي على السلطة التنفيذية. وتعد هذه الوظيفة من أهم وظائف البرلمان، وتقاس عليها ديمقراطية أي نظام، كون المجلس النيابي هو الذي يمثّل الشعب ويراقب الحكومة في تصرفاتها وأعمالها.

٢- وظائف السلطة التشريعية:

طرأت تطورات سياسية على وظائف السلطة التشريعية، ولم تعد تمارس الوظيفة التشريعة فقط، وإنما العديد من الوظائف وهي[٩٩]:

أ -الوظيفة التمثيلية: تعد الوظيفة الأولى التي كانت سبباً في نشأة النظام البرلماني، فنتيجة لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة كان لابد من وجود ممثلين (نواب) عن الشعب. وهنا فإن للنظام الانتخابي دوراً حاسماً في تقرير الوظيفة التمثيلية للناخب. فالنظام الانتخابي الفردي يجعل من عضو البرلمان مرتبطاً بناخبيه، بخلاف النظام الانتخابي نظام التمثيل النسبي (القائمة الحزبية)، حيث يتحلل العضو من ذلك الالتزام ويكون ارتباطه أكبر بالحزب الذي ينتمي إليه.

ب -الوظيفة التشريعية: وهي الوظيفة التي ينصرف اسم السلطة التشريعية إليها، وتمارس في جميع السلطات التشريعية في النظم النيابية. وتعد من أهم من الوظائف الهامة والأساسية ومحور عمل البرلمان. وتشمل هذه الوظيفة اقتراح مشاريع القوانين وإجراء تعديلات عليها وإقرارها. كما تشمل وظيفة السلطة التشريعية بهذا الخصوص إجراء تعديلات على مواد الدستور وإقرارها قبل عرضها على الشعب للاستفتاء.

ج -الوظيفة المالية: وتتمثل في مناقشة وإقرار مشاريع الموازنات العامة للدولة، والحسابات الختامية لها، بالإضافة إلى مناقشة وإقرار الخطط التنموية للدولة. هذا فضلاً عن تخويل البرلمان في إجراء بعض المناقلات في المبالغ المالية من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة للدولة، وهي قضايا يكون إقرارها بقوانين، وبالتالي تصبح جزءاً من الوظيفة التشريعية للبرلمان.

د -الوظيفة الرقابية (السياسية) :تمنح الدساتير السلطة التشريعية، أياً كانت تسميتها، العديد من أوجه وآليات الرقابة في مواجهة السلطة التنفيذية. وغاية هذه

[٩٩] حول وظائف السلطة التشريعية أنظر في: أحمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠١١م)، ص١٦١ -١٦٤.

الوظيفة محاسبة السلطة التنفيذية والحد من هيمنتها على السلطات الأخرى. وتكتسب الوظيفة الرقابية أهميتها المتزايدة في الوقت الحاضر، باعتبارها أهم وظيفة للسلطة التشريعية، ومؤشراً على تقدم النظام السياسي خاصة في النظم البرلمانية. وتتعدد أدوات الرقابة البرلمانية، إذ تشمل كلاً من: تقديم أسئلة، والاستجوابات، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق، وفتح باب النقاش في أية قضية. وهذه الأدوات أساسية لتمكين البرلمان من مراقبة تصرفات وأعمال الحكومة، وتساعده على ممارسة دوره الرقابي في محاسبة السلطة التنفيذية عن أعمالها. ويصل الدور الرقابي إلى أقصاه في لجوء البرلمان إلى سحب الثقة من الحكومة أو أي من وزرائها. وتعكس طبيعة الوظيفة الرقابية تلك مدى قوة البرلمان أوضعفه في مواجهة الحكومة.

٣- مجلس النواب اليمني ووظائفه :

مرّ مجلس النواب منذ قيام الوحدة اليمنية بمرحلتين رئيسيتين. الأولى وفيها تم تشكيل المجلس وفقاً لمقتضيات المرحلة الانتقالية من ٣٠١ عضواً وفقاً لنص دستور دولة الوحدة. وهذا العدد يمثل مجموع المجلسين التشريعيين في شطري اليمن: ١٥٩ عضواً في مجلس الشورى في الجمهورية العربية اليمنية و ١١١ عضواً في مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إضافة إلى ٣١ عضو صدر بتعيينهم قرار جمهوري[١٠٠]. والمرحلة الثانية هي التي تلت انتهاء المرحلة الانتقالية وشملت ثلاث دورات انتخابية برلمانية في الأعوام ١٩٩٣م و ١٩٩٧م و ٢٠٠٣م.

وتكتسب الدورة الانتخابية الأخيرة خصوصية؛ حيث أقر مجلس النواب في العام ٢٠٠٩م تعديلاً دستورياً قضى بالتمديد لنفسه لعامين إضافيين،ثم تم التمديد عامين وثلاثة أشهر عقب اندلاع الثورة الشبابية في ١١ فبراير ٢٠١١م ليعتبر برلماناً انتقالياً

[١٠٠] الشورى في اليمن، موقع مجلس النواب اليمني على شبكة الانترنت، http://www.parliament.gov.ye/History.html.

بموجب الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية التي قلّصت صلاحياته لتصبح سلطته في اتخاذ القرارات توافقية، وفي حال الاختلاف يُرفع الأمر للرئيس الانتقالي[١٠١].

أ -التكوين وطريقة انتخابه:

ينص الدستور اليمني على عدد أعضاء المجلس، حيث يشير إلى أن مجلس النواب "يتألف من "ثلاثمائة عضو وعضو واحد"[١٠٢]. وقد حدد الدستور الشروط التي ينبغي توافرها في المرشح لعضوية مجلس النواب، وهي أن يكون يمنياً، وأن لا تقل سنه عن خمسة وعشرين عاماً، وأن يكون مجيداً للقراءة والكتابة، وأن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدياً للفرائض الدينية، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره[١٠٣].

وقد حدد الدستور في مادة أخرى طريقة انتخاب أعضاء المجلس: "ينتخبون بطريق الاقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي"، و أشارت المادة إلى طريقة الدوائر الانتخابية من أن الجمهورية تقسم إلى "دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة (٥٪) زيادة أو نقصاً، وينتخب عن كل دائرة عضو واحد"[١٠٤]. وهو ما يعني ضمنياً تبني الدستور اليمني للنظام الانتخابي الفردي. وقد نص قانون الانتخابات على أن "يعتبر فائزاً في الانتخابات المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات[١٠٥]". أي أنه تم تبني نظام

---

[١٠١] حيث نصت في المادة (٨) على: "يكون اتخاذ القرارات في مجلس النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق وفي حال تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى وإلى الرئيس في المرحلة الثانية الذي يفصل في الأمر ويكون ما يقرره ملزماً للطرفين."، نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، موقع المركز الوطني للمعلومات، http://www.yemen-nic.info/sectors/politics/trans/initiative.php.

[١٠٢] المادة(٦٢)،دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١م،(صنعاء:وزارة الشئون القانونية،نوفمبر ٢٠١٠م)، ص٤٥.

[١٠٣] المادة (٦٤)، المصدر السابق نفسه، ص٤٦، ٤٧.

[١٠٤] المادة (٦٣)، المصدر نفسه، ٤٦.

[١٠٥] المادة (١٠٧) الفقرة (أ)، قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء، ط٤، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، أغسطس ٢٠١٣م)، ص ٥٢.

الفائز الأول. وينتج عن هذا النظام تبديد أصوات الناخبين وتمكين الأحزاب الكبيرة من الحصول على نسبة من مقاعد البرلمان تفوق نسبة ما تحصل عليه من أصوات.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه رغم ملاءمة هذا النظام الانتخابي للبيئة والمجتمع اليمني في بداية تبنيه، فإن تطبيقه أسفر عن سيطرة المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) على السلطة منفرداً، وتكرس ذلك خلال الدورتين الانتخابيتين ١٩٩٧م و ٢٠٠٣م، ونتج عن ذلك عدم تحقيق غاية النظام السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية في تداول السلطة سلمياً.

وتحركت أحزاب المعارضة السياسية التي رأت أن ذلك النظام لا يحقق غايتها في المشاركة في السلطة، وقدمت مشروعاً للإصلاح السياسي كان من ضمن بنوده تبني نظام القائمة النسبية. وهو الأمر الذي انعكس في الاتفاق الذي تم بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م، وتضمن تأجيل الانتخابات لمدة عامين وتعديل المادة (٦٥) من الدستور التي تنص على أن "مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية"، وتمديدها عامين إضافيين، من أجل إتاحة الفرصة لإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك نظام القائمة النسبية.

ب -وظائف المجلس:

عرّف الدستور مجلس النواب بأنه "السلطة التشريعية للدولة"[١٠٦]. وفي ذلك إشارة إلى وظيفته الأصيلة، فهو الذي "يقرر القوانين ويقرّ السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي"[١٠٧]. والأخيرة من الوظائف المالية التي تندرج في إطار الوظيفة التشريعية للمجلس. كما أشار الدستور في نفس المادة إلى الوظيفة الرقابية، وذلك بأن المجلس "يمارس الرقابة على

[١٠٦] المادة (٦٢)، دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص٤٥.

[١٠٧] المادة (٦٢)، المصدر نفسه.

أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور"[١٠٨]. وقد جرى التأكيد على ذلك في اللائحة الداخلية للمجلس، والتي فصّلت في الإجراءات الخاصة باستخدام الأدوات الرقابية، وهو ما سيتم بيانه لاحقاً. وفي سبيل تمكين العضو للقيام بدوره البرلماني تضمنت النصوص الدستورية والقانونية الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها عضو مجلس النواب اليمني.

[١٠٨] المادة (٦٢)، المصدر نفسه.

ثانياً: البيئة المؤثرة في أداء مجلس النواب اليمني لوظيفته الرقابية

تتطلب دراسة استخدام البرلمان اليمني للأدوات الرقابية تناول العوامل التي نعتقد بأهميتها في تفسير مدى نجاح المجلس من عدمه في ممارسة الوظيفة الرقابية في مواجهة الحكومة في ممارستها لاختصاصاتها وتنفيذ برنامجها الذي مُنحت الثقة بموجبه. وتشمل تلك العوامل التطورات السياسية والتعديلات القانونية التي تناولت الامتيازات التي تمكّن العضو من أداء وظيفته الرقابية،والتغيرات التي طرأت على كل من الفئات الاجتماعية لمجلس النواب خلال الفصول التشريعية الثلاثة،والتكوين السياسي والحزبي، فضلاً عن تناول المستوى التعليمي لأعضاء المجلس خلال ثلاث دورات انتخابية ١٩٩٣م ١٩٩٧م،٢٠٠٣م.

١-التطورات السياسية:

وتتمثل التطورات السياسية خلال فترة الدراسة في تشكيل ثلاث حكومات الأولى في مايو ٢٠٠٣م برئاسة عبد القادر باجمال بعد الانتخابات البرلمانية،والثانية في فبراير ٢٠٠٦م برئاسة علي مجور بعد إجراء ثاني انتخابات رئاسية وثاني انتخابات للمجالس المحلية، والثالثة سميت بحكومة الوفاق في ديسمبر ٢٠١١م عقب ثورة فبراير ٢٠١١م برئاسة محمد سالم باسندوة بموجب الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية. وقد واجهت هذه الحكومات المتعاقبة عدداً من التحديات السياسية والأمنية[١٠٩]، تمثلت في تحدي الإرهاب،والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية التي بدأت في أواخر العام ٢٠٠٧م وبلغ سقف مطالبها فك الارتباط وتقرير المصير، كما أعقب تشكيل حكومة ٢٠٠٣م اندلاع حرب صعدة بين الحكومة والحركة الحوثية في عدة جولات بلغت ستة حروب آخرها في بداية العام ٢٠١٠م،وهي القضايا التي امتدت بتأثيراتها إلى فترة حكومة الوفاق. وقد عكست هذه الأحداث نفسها في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما تطلب من مجلس النواب القيام بدوره في مراقبة الحكومة. وهو ما سيأتي بيانه لاحقاً.

[١٠٩] عدنان ياسين غالب المقطري، تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م). ص ص ٣٧٣ -٤١٠.

٢- ضمانات ممارسة العضو لوظيفته البرلمانية

من العوامل المؤثرة في أداء مجلس النواب لوظيفته الرقابية تمتع عضو المجلس بالحصانات والامتيازات والمكافآت البرلمانية،وقد أجري تعديلان على اللائحة الداخلية للمجلس في العامين ٢٠٠٣م، ٢٠٠٦م، وبما يسهم في تحسين الأداء الرقابي لعضو البرلمان.

أ - الحصانات:

تقرر اللائحة الداخلية لمجس النواب على أن اكتساب عضو مجلس النواب الحصانة البرلمانية من يوم أدائه اليمين الدستورية، وليس للعضو أن يتنازل عن هذه الحصانة من غير إذن المجلس[١١٠]. ولمزيد من الضمانات نصت اللائحة الداخلية على أنه "لا يؤاخذ عضو مجلس النواب بحال من الأحوال بسبب الوقائع التي يطّلع عليها أو يوردها للمجلس أو الأحكام والآراء التي يبديها في عمله في المجلس أو لجانه أو بسبب التصويت في الجلسات العلنية أو السرية، ولا يطبق هذا الحكم على ما يصدر من العضو من قذف أو سب"[١١١]. ولا يجوز أن يُتخذ نحو عضو مجلس النواب أي إجراء من إجراءات التحقيق أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي إلا بإذن من مجلس النواب ما عدا حالة التلبس ، وفي هذه الحالة يجب إخطار المجلس فوراً ، وعلى المجلس أن يتأكد من سلامة الإجراءات. وفي غير دورة انعقاد المجلس يتعين الحصول على إذن من هيئة الرئاسة، ويخطر المجلس عند أول انعقاد لاحق له بما اتخذ من إجراءات[١١٢]. ولم تحول تلك النصوص القانونية من انتهاك السلطات الأمنية لتلك الحصانات بحق أعضاء المجلس، وكان للإجراءات التي اتخذها المجلس إزاء تلك الانتهاكات أثر ضعيف، مما حدّ من قدرة النواب على ممارسة وظيفتهم البرلمانية.

---

[١١٠] المادة (٢٠١)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب، موقع المركز الوطني للمعلومات، http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=18818.

[١١١] المادة (٢٠٢)، المصدر نفسه.

[١١٢] المادة (٢٠٣)، المصدر نفسه.

ب - الامتيازات:

وتضمنت اللائحة الداخلية لمجلس النواب حقوق وامتيازات أعضاء المجلس، حيث نصت على: أ -"يُعامل أعضاء مجلس النواب مدة عضويتهم معاملة الوزراء العاملين في مجلس الوزراء فيما يتصل بالتأمين الصحي والعلاج وبدل السفر والانتقال والبدلات وغيرها من المزايا المادية والمعنوية الأخرى التي يتمتع بها الوزراء، ويأتي ترتيبهم المراسيمي مع الوزراء العاملين . ب -يُمنح عضو مجلس النواب بعد انتهاء مدة عضويته بالمجلس درجة وزير ويتقاضى ما يتقاضاه الوزير الذي ترك الوزارة من راتب ومستحقات ومكافآت وبدلات، وتكون جزءاً لا يتجزأ من موازنة المجلس، ويعتبر هذا حقاً مكتسباً . ج -تنشأ في مجلس النواب إدارة خاصة تتبع الأمانة العامة للمجلس وذلك لرعاية شؤون النواب السابقين وصرف مستحقاتهم المالية"[١١٣].

وتضمنت اللائحة الداخلية المكافأة المالية لعضو المجلس التي يتقاضاها "ابتداءً من يوم أدائه اليمين الدستورية ما يساوي مجموع ما يتقاضاه الوزير العامل من مرتب وبدلات. ويحتفظ النواب أثناء مدة عضويتهم في المجلس بحقهم بالرواتب الشهرية التي تصرف لهم من جهات أعمالهم السابقة باعتبارها حقوقاً مكتسبة . و "يحتفظ النواب عند انتهاء مدة عضويتهم في المجلس بحق العودة إلى أعمالهم وبحقوقهم المكتسبة في الترقيات والعلاوات"[١١٤].

وقد انعكس ذلك في موازنة المجلس ابتداءً من العام ٢٠٠٨م وتمت زيادتها بنسبة ١٠٪ عن ٢٠٠٨م، وانعكس ذلك على حصة كل نائب من المكافآت والحوافز وبدل السكن وبدل الجلسات العامة وجلسات اللجان وبدل مرافقي العضو والاتصالات والخدمات والإنارة والنزول الميداني الرقابي وبدل علاج في الخارج واعتمادات لمكتب العضو في دائرته وغيرها من البدلات والامتيازات [١١٥]. ويأتي ذلك تفعيلاً للتعديلات التي

---

[١١٣] المادة (٢٠٧)، المادة (٢٠١)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

[١١٤] المادة (٢٠٨)، الفقرتان (أ ، ب)، المصدر نفسه.

[١١٥] البرلمان "مجلس النواب اليمني" يكافئ نفسه بموازنة مالية ضخمة تجاوزت ١٠ مليارات ريال، موقع يمن برس، www.yemen-press.com/mobile/news645.html.

طرأت على لائحة المجلس للعام ٢٠٠٦م، الأمر الذي من شأنه تحفيز الأعضاء على القيام بوظيفتهم البرلمانية وتحديداً الوظيفة الرقابية.

٣- المكون الاجتماعي للمجلس:

وهنا سيتم تناول الفئات الاجتماعية في المجلس من حيث نسبة كل فئة إلى مجموع أعضاء مجلس النواب خلال الدورات الانتخابية الثلاث، وسيتم الاقتصار على أربع فئات رئيسية هي(الشيوخ، الموظفون، العسكريون، رجال الأعمال).

جدول رقم (١) المكون الاجتماعي لمجلس النواب

الفصل التشريعي / الفئـــة	١٩٩٣م	١٩٩٧م	٢٠٠٣م
الشيوخ ❖	٪٢١,٤٩	٪٢٠,٩٨	٪٢٣,٨٦
الموظفون	٪٤٤,٥	٪٢٧	٪٢٣
العسكريون	٪١٦,٧	٪١٣	٪١٤
رجال أعمال	٪٤,٧	٪١٠	٪١٧

المصدر: عبد العزيز سلطان المنصوب، **انتخابات ١٩٩٣م النيابية في اليمن: أرقام ودلالات**،(صنعاء، مطابع اليمن العصرية، ١٩٩٥م)،ص ١٠١ -١٠٣،و فيصل سعيد قاسم حمود، **السلطة التشريعية في النظام السياسي اليمني**، مصدر سابق، ص ٧٩-٨٠. وحمود القدمي،**النخبة السياسية الحاكمة في اليمن: دراسة حالة النخبة البرلمانية ١٩٩٠م -٢٠١٢م**،رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨م)، ص١٧٠.

❖ تشير بعض الدراسات إلى نسب أكبر لفئة شيوخ القبائل بلغت ٢٤ بالمئة و٤٣ بالمئة في الدورتين الانتخابيتين ١٩٩٣م،١٩٩٧م على التوالي،وربما يعود هذا إلى تفاوت الباحثين و لاختلاف رؤية الباحثين حول من ينطبق عليهم لقب شيخ.

يتضح من الجدول السابق أن فئة الشيوخ تمثل الشريحة الأكبر من نسبة أعضاء مجلس النواب إذ بلغت ما نسبته ٢٣,٨٦ بالمئة في انتخابات العام ٢٠٠٣م مقابل فئة الموظفين التي شهدت تراجعاً خلال الدورات الثلاث الانتخابية؛ حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في نفس الدورة إلى ٢٣ بالمئة مقارنة بما نسبته ٤٤,٥ بالمئة في العام ١٩٩٣م. ومن جانب آخر، وعلى الرغم من تزايد نسبة تمثيل فئة رجال الأعمال في المجلس، إلا أن

تلك النسبة لم تتجاوز ١٧ بالمئة في العام ٢٠٠٣م. وبالنظر إلى فئة الموظفين الذين يمثلون طيفاً واسعاً من المهن، فإن نسبتهم شهدت تراجعاً حتى بلغت ٢٣ بالمئة في العام ٢٠٠٣م، أي أقل من ربع عدد أعضاء المجلس. ويعني كل ذلك أن أصحاب المصالح الخاصة في الفئات الثلاث (المشائخ، العسكر، رجال الأعمال) يمثلون ما مجموعه نسبة ٥٥ بالمئة من إجمالي أعضاء المجلس، وهي فئات مؤثرة في سير أعمال المجلس، الأمر الذي قد تكون له انعكاسات غير سلبية على المجلس في القيام بدوره الرقابي.

٤- المكون السياسي والحزبي:

انعكست طبيعة النظام الانتخابي الفردي لانتخاب مجلس النواب اليمني في حصول حزب المؤتمر الشعبي العام على أغلبية مقاعد المجلس في العام ١٩٩٧م مما مكّنه من السيطرة على مقدرات الدولة والاستئثار باستخدام أدوات التأثير كالمال العام والإعلام، وهو ما مكّنه من الحصول على أغلبية مريحة في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٣م. ويوضح الجدول التالي تزايد سيطرة حزب المؤتمر على مقاعد المجلس في دورات الانتخابات البرلمانية الثلاث ١٩٩٣م، ١٩٩٧م، ٢٠٠٣م..

جدول رقم (٢) المكون السياسي والحزبي لمجلس النواب

الدورة الانتخابية	١٩٩٣م		١٩٩٧م		٢٠٠٣م		
مقاعد المجلس / الحزب السياسي	المقاعد	المقاعد ٪	المقاعد	المقاعد ٪	المقاعد	المقاعد ٪	نسبة الأصوات
المؤتمر الشعبي العام	١٢٢	٤١٪	١٨٧	٦٢,٥٪	٢٢٩	٧٦٪	٥٧,٨٪
التجمع اليمني للإصلاح	٦٣	٢١٪	٥٣	١٨٪	٤٦	١٥,٣٪	٢٢,٩٪
الحزب الاشتراكي اليمني	٥٦	١٩٪	لم يشارك	٠	٧	٢,٣٪	٤,٩٪
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	١	٠,٣٪	٣	١٪	٣	١٪	١,٨٪
حزب البعث	٧	٢٪	٢	٠,٦٪	٢	٠,٦٪	٠,٧٪
المستقلون	١٣	٤,٣٪	٥٤	١٨٪	١٤	٢٩,٩٪	١٠,١٪

المصدر: محمد حسين الفرح، **انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب**، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م)، ص٦٠، ١٩١، ١٩٤، ٢٨٩، ٢٩٢. (بتصرف).

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤتمر الشعبي العام قد حصل على نسب متزايدة من مقاعد المجلس في الدورات الانتخابية البرلمانية الثلاث، وقد تأتّى له ذلك بعد حرب صيف ١٩٩٤م وخروج الحزب الاشتراكي من السلطة ومقاطعته لانتخابات ١٩٩٧م، حيث عمل حزب المؤتمر على إنهاء مرحلة الائتلافات وذلك من خلال سعيه في هذه الانتخابات الحصول على الأغلبية المريحة، وهو ما تحقق له، وسعيه الحثيث لتكريس همينته على السلطة التشريعية وتمكّنه من تشكيل حكومة بمفرده. وقد تعززت سيطرته على مقاليد السلطة بحصوله على ما يزيد على ثلاثة أرباع مقاعد مجلس النواب في انتخابات العام ٢٠٠٣م،حيث حصل على ٢٢٩ مقعداً وبما نسبته ٧٦ بالمئة من إجمالي مقاعد مجلس النواب، بالرغم من حصوله على ٥٧,٨ بالمئة من أصوات الناخبين، وهو ما عزز من قدرته في التحكم بمجريات العملية التشريعية،وكانت له تأثيرات غير إيجابية في أداء مجلس النواب لسلطاته التشريعية والرقابية، في مقابل ضعف أداء المعارضة السياسية نتيجة عدم حصولها على العدد الكافي الذي يمكّنها من ممارسة دورها الرقابي، واقتصر دورها بهذا الشأن على توجيه الأسئلة دون القدرة على التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أي وزير فيها وفقاً للشروط التي تتطلبها النصوص القانونية بهذا الشأن.

٥-المستوى التعليمي:

جدول رقم (٣) المستوى التعليمي لأعضاء مجلس النواب

الدورة الانتخابية / المستوى التعليمي	١٩٩٣م		١٩٩٧م		٢٠٠٣م	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يقرأ ويكتب	٨٨	٪٢٨,٧	٧٩	**٪٢٥,٥**	**٥٢**	**٪١٧**
إعدادي	٨	٪٢,٦	١٨	٪٥,٨	١١	٪٣,٦
ثانوي	٦١	٪١٩,٩	٦٦	٪٢١,٣	٥٩	٪١٩,٣
جامعي	١١٤	٪٣٧,١	١٢٩	٪٤١,٦	١٤٢	٪٤٦,٦
ماجستير	١٧	٪٥,٥	١٣	٪٤,٢	٢٩	٪٩,٥
دكتوراه	١١	٪٣,٦	٤	٪١,٣	١٢	٪٤

المصدر: حمود القدمي، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن: دراسة حالة النخبة البرلمانية ١٩٩٠م -٢٠١٢م**، مصدر سابق، ص١٥٢.

يشير الجدول رقم (٣) إلى أنه بالرغم من عدم اشتراط الدستور المؤهل الدراسي للترشح لعضوية مجلس النواب، وإنما اكتفى بشرط القراءة والكتابة، فإن نسبة من يقرأون ويكتبون من أعضاء المجلس أخذ بالتناقص في الدورات الانتخابية الثلاث حيث انخفضت تلك النسبة من ٢٩ بالمئة تقريباً في العام ١٩٩٣م إلى ١٧ بالمئة في العام ٢٠٠٣م من جملة أعضاء المجلس. ومن جانب آخر، فإن إجمالي نسبة من يحملون مؤهل الإعدادي والثانوي يصل إلى ما نسبته ٢٣ بالمئة من جملة أعضاء المجلس في العام ٢٠٠٣م. وبذلك فإن إجمالي نسبة الفئات الثلاث:من يقرأون ويكتبون ومن يحملون مؤهل الإعدادي والثانوي بلغت ٤٠ بالمئة في انتخابات العام ٢٠٠٣م، وهي نسبة أقل ممن يحملون المؤهل الجامعي ويمثلون ما نسبته ٤٦,٦ بالمئة في نفس الدورة الانتخابية والتي تزايدت عن الدورتين الانتخابيتين ١٩٩٣م،١٩٩٧م حيث بلغت ٣٧,١ بالمئة و ٤١,٦ بالمئة على التوالي، وهو مؤشر إيجابي. ويبدو الأمر أكثر إيجابية عند النظر إلى أن إجمالي نسبة من يحملون مؤهلاً جامعياً وما فوق بلغت ٦٠ بالمئة من جملة أعضاء المجلس في العام ٢٠٠٣م، وهي نسبة تقترب من ثلثي أعضاء المجلس، الأمر الذي يعني أن ذلك سيكون له تأثيراً ملموساً في أداء المجلس لدوره الرقابي.

إلا أن ما يضعف الدور الرقابي لمجلس النواب ندرة التخصصات العلمية لدى أعضاء النخبة البرلمانية، حيث هناك غياب كامل لبعض التخصصات الهامة خاصة التخصصات ذات العلاقة بعمل البرلمان كالعلوم والإحصاء والتأمين والمالية العامة. هذا فضلاً عن أن معظم حملة المؤهلات العليا ليسوا من حزب المؤتمر الشعبي العام الذي لا يعير اهتماماً لترشيح أعضائه من أصحاب المؤهلات العليا، وقد يطغى على اختيار مرشحيه معيار الولاء على الكفاءة[١١٦]، وهو أمر سيضعف دوره الرقابي كحزب يمتلك أغلبية مقاعد البرلمان.

[١١٦] حمود القدمي، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن: دراسة حالة النخبة البرلمانية ١٩٩٠م -٢٠١٢م، مصدر سابق، ٢٣٦، ٢٣٧.

ثالثاً: الإطار الدستوري والقانوني للوظيفة الرقابية لمجلس النواب اليمني

تعرّف الرقابة البرلمانية بأنها "الصلاحية المعطاة للبرلمان في دساتير البلدان ذات النظام البرلماني لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية جاعلة من البرلمان صاحب السيادة في الدولة باعتباره ممثلاً للشعب. والغاية من هذه الرقابة بصورة عامة هي التأكد من احترام السلطة التنفيذية لواجباتها، واحترام الإجازة التي أعطاها البرلمان للحكومة في الجباية والإنفاق"[١١٧]. كما تعرّف الوظيفة الرقابية بأنها "حق كل عضو في مجلس النواب أو حق المجلس ككل في التأكد من أن الحكومة ككل أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء يؤدون أعمالهم وفقاً للدستور والقانون"[١١٨].

ويمكن تعريف الدور الرقابي بأنه قيام أعضاء مجلس النواب اليمني كممثلين للشعب باستخدام أدوات الرقابة المنصوص عليها في الدستور واللائحة الداخلية للمجلس كالسؤال والاستجواب وسحب الثقة بغرض محاسبة الحكومة ووزرائها وفقاً للبرنامج الحكومي الذي مُنحت الثقة بموجبه من قبل مجلس النواب

لقد أكد الدستور اليمني على الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني إلى جانب الوظيفة التشريعية حيث نص على أنه الذي" يقرر القوانين ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي، كما يمارس الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور"[١١٩]. وهنا يلاحظ أنه إلى جانب الوظيفة التشريعية والمالية للمجلس، فإن من مهامه ممارسة الرقابة على الحكومة.

---

[١١٧] عبد الوهاب الكيالي (محرر)، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.ت)، ص٨٢٧، ٨٢٨.

[١١٨] عبد الله الفقيه، الثورة، الوحدة، الحكومة اليمنية: ١٩٦٢م -٢٠١٦م، ط٢، (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١٤٥.

[١١٩] المادة (٦٢)، دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص٤٥.

ويستهل الدستور فيما يتعلق بالدور الرقابي للمجلس بالنص على أن "مجلس الوزراء مسئول مسئولية جماعية وفردية ولكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم، وعلى من يوجه إليه السؤال أن يجيب عنه ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في نفس الجلسة"[١٢٠]. وهذه المادة هي التي جرى التأكيد عليها في اللائحة الداخلية لمجلس النواب. ويفهم من النصوص الدستورية والقانونية تعدد الأدوات الرقابية المباشرة وهي من السؤال إلى الاستجواب بالإضافة إلى طلب سحب الثقة.

١- السؤال:

يعد السؤال من أهم الأدوات الرقابية وأكثرها استخداماً، وتتساوى فيها برلمانات الدول النامية والمتقدمة. ويعرّف بأنه "توجيه واستيضاح إلى أحد أعضاء الحكومة بقصد الاستفسار عن أمر من الأمور التي تتعلق بأعمال وزارته، أو بقصد لفت نظر الحكومة إلى أمر من الأمور أو إلى مخالفات حدثت بشأن موضوع ما". و يعرّف أيضاً بأنه "استفسار عن أمر لا يعلمه العضو للتحقق من واقعة وصل علمها إليه، أو للوقوف على ما تعتزمه الحكومة في أمر من الأمور"[١٢١].

ويلاحظ ابتداءً أن لائحة مجلس النواب اليمني، التي جرت عليها تعديلات عديدة، قد أغفلت في نصوصها تعريف أداة السؤال كأداة رقابية، وهو ما تم تداركه في تعديلات اللائحة للعامين ٢٠٠٣م، ٢٠٠٦م؛ حيث تم تعريف أداة "السؤال" بأنه " الاستيضاح عن أمر من الأمور المتعلقة بأعمال الوزارات أو المصالح أوالمؤسسات الحكومية بما في ذلك الاستفهام عن أمر يجهله العضو أو للتحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه، أو للاستفهام عن نية الحكومة في أمر من الأمور"[١٢٢]. ويلاحظ هنا أن الهدف من توجيه السؤال من قبل عضو المجلس هو الحصول على فهم أكثر بأعمال

---

[١٢٠] المادة (٩٦)، المصدر نفسه، ص٧٢، ٧٣.

[١٢١] جلال بنداري، "السؤال البرلماني"، مجلة الشورى، موقع مجلس الشورى السعودي، https://www.shura.gov.sa/magazine/majalah97/majbdf/drasat.pdf .

[١٢٢] المادة (١٣٤)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

المؤسسات الحكومية، أو رغبة العضو في الإحاطة بأمر لا يعلمه، والتثبت من واقعة يرغب بمعرفة حقيقتها وأبعادها، هذا فضلاً عن أن السؤال أداة تمكّن العضو من الاقتراب أكثر من ما تنوي الحكومة عمله في المستقبل حول قضية ما.

وتعيد اللائحة الداخلية نفس صياغة المادة الدستورية بخصوص السؤال[١٢٣]، كأداة رقابية، فتمنح نصوصها الحق لكل عضو من أعضاء مجلس النواب توجيه السؤال إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم في أي موضوع يدخل في اختصاصهم[١٢٤]. وهنا يلاحظ أن المشرّع اليمني وسّع دائرة من يُوجه إليهم السؤال بحيث لا يقتصر على الوزراء ونوابهم، بل إمكانية توجيه السؤال إلى رئيس الوزراء ونوابه. وتؤكد اللائحة على وجوب إجابة السؤال من قبل من يُوجه إليه السؤال، وأن يكون السؤال مكتوباً وموقعاً من مقدمه[١٢٥]. ويستثنى من ذلك مناقشة الموازنة أو أي موضوع مطروح على المجلس[١٢٦].

وأوردت اللائحة تفصيل الإجراءات التي يمر بها السؤال كأداة رقابية بقيام رئيس المجلس بتبليغ السؤال فوراً، ويدرج في جدول أعماله في أقرب جلسة، على أن يكون قد انقضى أسبوع على الأقل من تاريخ إبلاغ الجهات المعنية[١٢٧]. وقد أتاح المشرّع لمن يوجه له السؤال طلب تأجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد على أسبوع، فيجاب على طلبه مع إمكانية زيادة هذه المدة بقرار من المجلس[١٢٨].

---

١٢٣ المادة (٩٦)، دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١م، مصدر سابق، ٧٢، ٧٣.

١٢٤ المادة (١٣٥)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

١٢٥ المادة (١٣٨)، المصدر نفسه.

١٢٦ تنص اللائحة على عدم انطباق الإجراءات السابقة الخاصة بالأسئلة على ما يوجه منها إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير أثناء مناقشة الموازنة أو أي موضوع مطروح على المجلس للأعضاء أن يوجهوها في الجلسة شفوياً. المادة (١٤١)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

١٢٧ المادة (١٣٧)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

١٢٨ المادة (١٣٨)، المصدر نفسه.

ويفهم من اللائحة أن إجابة الحكومة ووزرائها عن الأسئلة التي يتقدم بها أعضاء المجلس تكون شفوية، ومن الممكن أن تكون إجابة مكتوبة بناءً على طلب من العضو مقدم السؤال، وعلى أن ترسل الإجابة إلى رئيس المجلس خلال أسبوع من تاريخ تسليم السؤال للجهة المعنية[١٢٩]. لكن اللائحة لم تحدد الحالات الأخرى التي تستوجب الإجابة كتابياً. وهو قصور في تعديل اللائحة تجاوزته لائحة المجلس عام ١٩٩٧م التي أكدت أحقية عضو المجلس طلب الإجابة عن سؤاله كتابة، وألزمت المعنيين بالإجابة بتسليم إجابة السؤال كتابة وذلك في حال كان الغرض من الأسئلة مجرد الحصول على بيانات أو معلومات إحصائية. وترسل إلى المجلس دون ضرورة الحضور"[١٣٠]. وفي هذا الخصوص فإن تعديلات اللائحة في العامين ٢٠٠٣م، و ٢٠٠٦م قد أكدت على ما ورد في لائحة ١٩٩٧م ضمناً من أن الإجابة شفوية، وتركت الأمر للعضو مقدم السؤال طلب الإجابة عن سؤاله كتابة دون التمييز بين طبيعة الأسئلة.

وقد أكدت لائحة المجلس للعامين ٢٠٠٣م، ٢٠٠٦م على أن "يجيب رئيس الوزراء أو أحد نوابه أو الوزير أو نائبه أمام المجلس"[١٣١]، مما يتطلب حضورهم للمجلس للإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم، وهو ما لم تشير إليه لائحة المجلس للعام ١٩٩٧م،الأمر الذي قد يتيح المجال لمن يوجه له السؤال التهرب من الإجابة،أو الاكتفاء بإرسال إجابة مكتوبة مما يفقد آلية الرقابة فاعليتها ويضعف إمكانية مساءلة الحكومة أمام السلطة التشريعية.

وقد حصرت اللائحة حق الاستيضاح والتعقيب عن الإجابة على مقدم السؤال دون غيره، وبإيجاز وبما لا يزيد على مرتين، واشترطت عدم تحويل السؤال إلى استجواب في نفس الجلسة، ولم تحدد إمكانية تحويل السؤال إلى مناقشة. ومع ذلك فإن اللائحة منحت رئيس المجلس الإذن لعضو آخر بتعليق موجز. وكذلك له أن يأذن

---

[١٢٩] المادة (١٤٠)، المصدر نفسه.

[١٣٠] المادة (١٤١)، قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧م بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب،(صنعاء مجلس النواب، نوفمبر ١٩٩٧م)،ص٨٤.

[١٣١] المادة (١٣٨)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

لرئيس اللجنة المختصة في موضوع السؤال بإبداء ملاحظة موجزة على الإجابة إذا طلب الإذن بذلك[١٣٢]. ويوضح الشكل رقم (١) إجراءات استخدام السؤال.

شكل (١) إجراءات استخدام أداة السؤال

[١٣٢] المادة (١٣٩)، المصدر نفسه.

٢-الاستجواب:

يعد الاستجواب أخطر وسائل الرقابة البرلمانية مضموناً وأثراً،ويحمل في مضمونه اتهاماً، وفي شكله هو تحقيق مع أحد أعضاء الحكومة أو الحكومة بكاملها، ويمثل مساءلة ومحاسبة للحكومة عن أخطاء ارتكبت. والاستجواب "حق دستوري لأعضاء البرلمان، شأنه شأن بقية وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة يستخدمه العضو البرلماني في مواجهة أعضاء الحكومة. وهو من أهم وأخطر وسائل الرقابة البرلمانية، لأنه يقوم على محاسبة الحكومة أو أحد أعضائها على تصرف يتعلق بشأن من الشؤون العامة التي تناط بالسلطة التنفيذية، وقد ينتهي إلى سحب الثقة من الحكومة وإجبارها على الاستقالة"[١٣٣].

وبالنظر إلى اللائحة الداخلية لمجلس النواب اليمني بتعديلاتها فإنها أغفلت تعريف الاستجواب، لكنها أعادت تكرار المادة الدستورية[١٣٤]، والتي تنص على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل في اختصاصهم، وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة"[١٣٥].

وقد أجري تعديل هام للائحة الداخلية للمجلس في العام ٢٠٠٦م. فبدلاً من النص على لائحة المجلس للعامين ١٩٩٧م و ٢٠٠٣م على أنه "بعد الانتهاء من مناقشة الاستجواب يعرض رئيس المجلس الاقتراحات التي تكون قد قدمت إليه كتابة أثناء المناقشة بشأن الاستجواب. وللمجلس أن يحيل تلك الاقتراحات كلها أو بعضها إلى

---

[١٣٣] حول الاستجواب ينظر في: مركز البحوث والدراسات التشريعية، الاستجواب كأداة من أدوات الرقابية البرلمانية: دراسة مقارنة، (مجلس النواب: المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠١٥)، http://www.agora-parl.org/sites/default/files/lstjwb1.pdf.

[١٣٤] المادة (٩٧)، دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١م،مصدر سابق،ص ص ٤٧ ، ٤٨.

[١٣٥] المادة (١٥٤)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

اللجان المختصة لتقديم تقرير عنها"[١٣٦]. وقد نص التعديل على أنه "بعد الانتهاء من مناقشة الاستجواب يعرض رئيس المجلس الاقتراحات المقدمة إليه كتابة أثناء المناقشة بشأن الاستجواب ويتم التصويت على هذه المقترحات"[١٣٧]، وهو تعديل يسّرع من إجراءات البت في استجواب المجلس بدلاً من التطويل الذي كان يتطلب الإحالة إلى اللجان المختصة وتقديم تقرير عن تلك المقترحات للمجلس حسب تعديلات إصدارات لائحة المجلس للعامين ١٩٩٧م، ٢٠٠٣م.

ولقد تم حذف إحدى المواد من لائحة المجلس في العام ٢٠٠٦م التي نصت على: "ينظر المجلس في الاستجواب عقب الأسئلة وذلك بالأسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ما لم يقرر المجلس غير ذلك. وهو أمر كان من شأنه إتاحة المجال للمجلس لتأخير النظر في الاستجواب وإعطائه أهمية دون الأسئلة[١٣٨]. ويوضح الشكل رقم (٢) إجراءات استخدام أداة الاستجواب.

[١٣٦] المادة (١٦٠)، قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧م، مصدر سابق، ص٩١، والمادة (١٥٩)، قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٣م، بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب، (صنعاء: مجلس النواب، فبراير ٢٠٠٣م)، ص٩٠.

[١٣٧] المادة (١٥٤)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق..

[١٣٨] المادة (١٦١)، قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧م، مصدر سابق، ص٩٢. والمادة (١٦٠)، قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٣م، مصدر سابق، ص٩٠.

شكل (٢) إجراءات استخدام أداة الاستجواب

٣- سحب الثقة:

يعد اللجوء لاستخدام أداة سحب الثقة المرحلة الأخيرة في استخدام الأدوات الرقابية. وقد ينتج عن طلب أعضاء السلطة التشريعية طرح الثقة في الحكومة أو وزرائها لفشلهم في تنفيذ البرنامج الحكومي وعدم تنفيذ توصيات المجلس إلى دفع الحكومة لتقديم استقالتها.

لقد أتاح الدستور اليمني لمجلس النواب سلطة البدء في إجراءات سحب الثقة في حالتين، الأولى وهي طلب سحب الثقة من الحكومة وذلك بعد استجواب، والثانية طلب

سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أي من الوزراء. فقد نص الدستور على أنه للمجلس حق توجيه توصيات للحكومة "في المسائل العامة أو في أي شأن يتعلق بأدائها لمهامها أو بأداء أي من أعضائها، وعلى الحكومة تنفيذها. فإذا استحال عليها التنفيذ بينت ذلك للمجلس"[١٣٩]، وأنه "إذا لم يقتنع المجلس بالمبررات يحق له مباشرة إجراءات سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أي من الوزراء المعنيين، وفي هذه الحالة لا يجوز عرض طلب سحب الثقة على المجلس إلا بناء على اقتراح من ربع أعضاء المجلس وبعد استجواب"[١٤٠].

وقد أغفلت لائحة المجلس بإصداراتها المختلفة حين حصرت طرح موضوع سحب الثقة بالحكومة التطرق إلى إمكانية طرحها من الوزراء أو نوابهم حسب ما ورد في المادة الدستورية. وتركت صلاحية صدور طلب سحب الثقة بناءً على رغبة الحكومة أو على طلب موقع من ثلث أعضاء المجلس إثر مناقشة الاستجواب الموجه إليها[١٤١]. كما أوردت اللائحة نصاً في نفس المادة بضرورة "قيام رئيس المجلس قبل عرض اقتراح طلب سحب الثقة من التحقق من وجود مقدمي الطلب بالجلسة ".

وهو أمر تم تداركه في لائحة المجلس للعام ٢٠٠٦م، حيث أعادت اللائحة ما ورد في الدستور من أن طرح موضوع الثقة بالحكومة بناءً على رغبتها أو بناءً على طلب موقع من ثلث أعضاء المجلس إثر مناقشة الاستجواب الموجه إليها. وأن طرح موضوع سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أي من الوزراء المعنيين بناءً على اقتراح من ربع أعضاء المجلس[١٤٢]. وفي الحالتين فإن العدد الذي يتطلبه التقدم بطلب طرح الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها أمر متعذر على المعارضة القيام به جيث بلغ عدد أعضائها في المجلس ٥٨ عضواً في انتخابات ٢٠٠٣م، وهو عدد دون ثلث أعضاء المجلس لتقديم طلب بطرح الثقة من الحكومة، فضلاً عن ربع أعضاء المجلس التي

---

[١٣٩] المادة (٩٣) الفقرة (أ)، دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص٩٦.

[١٤٠] المادة (٩٣) الفقرة (ب)، المصدر نفسه، ص٩٧.

[١٤١] المادة (١٦١)، قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٣م، مصدر سابق، ص٩٠.

[١٤٢] المادة (١٥٩)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق.

يقتضيه طلب طرح الثقة من أحد وزراء الحكومة. ويوضح الشكل رقم (٣) إجراءات سحب الثقة.

شكل (٣) إجراءات سحب الثقة

وقد أوردت جميع إصدارات اللائحة في نصوصها على أنه لا يجوز أن يصدر قرار في طلب سحب الثقة من الحكومة قبل سبعة أيام من عرضه، وأن قرار سحب الثقة منها يتطلب أصوات أغلبية أعضاء المجلس. وقد أكدت ذلك لائحة المجلس ٢٠٠٦م. كما أوردت إصدارات اللائحة أن قرار سحب الثقة يصدر بأغلبية أعضاء المجلس. وهنا يلاحظ أن شرط قرار سحب الثقة تتساوي فيه النسبة المطلوبة لصدوره، سواء كان من الحكومة أو من الوزراء بخلاف شرط النصاب المطلوب بطلب طرح الثقة من أي منهما.

رابعاً: استخدام الأدوات الرقابية في مجلس النواب

١- الأسئلة:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة تناول عدد من الأسئلة التي تقدم بها أعضاء المجلس والجهات التي تم توجيه الأسئلة إليها، وفاعلية الأحزاب السياسية باستخدام أداة السؤال، ونسبة الأسئلة التي تم الرد عليها وما نتج عن ذلك.

جدول رقم (٤) عدد الأسئلة المقدمة خلال الفترة من مايو ٢٠٠٣م -يناير ٢٠١٣م

العام / الفترة	مجلس نواب ٢٠٠٣م									الفترة بعد التمديد والمرحلة الانتقالية ديسمبر ٢٠٠٩م-يناير ٢٠١٣م				
	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	-1	-2	-3	-4	الإجمالي
عدد	17	31	43	41	149	149	79	25	96	24	45	699
%	2,4%	4,4%	6,2%	5,9%	21,3%	21,3%	11,3%	3,6%	13,7%	3,4%	6,4%	100

(١) الفترة من ديسمبر ٢٠٠٩م -أبريل ٢٠١٠م، (٢) الفترة من مايو -أغسطس ٢٠١٠م، (٣) الفترة من سبتمبر ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م، (٤) الفترة من نوفمبر ٢٠١١م -يناير ٢٠١٣م.

المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، استخدام أعضاء البرلمان للأسئلة كأداة رقابية ٢٠٠٣م - ٢٠٠٩م، ورقة مقدمة في حلقة نقاش مفتوحة بعنوان: **استخدام أدوات الرقابة البرلمانية**، صنعاء، ١٣ يوليو ٢٠١٠م، و**دليل استخدام البرلمانيين لأدوات الرقابة البرلمانية**، (صنعاء: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، ديسمبر ٢٠١١م، ص٤٠، مرصد البرلمان اليمني، **تقارير تقييم أداء مجلس النواب اليمني**، الأعداد: الأول، ص١١، والثاني ص١٢، والثالث والرابع، ص١٨، والخامس، ص٢٣ -٢٦، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام).

ويلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي عدد الأسئلة التي تقدم بها أعضاء المجلس إلى الحكومة ووزرائها خلال الفترة ٢٠٠٣م حتى يناير ٢٠١٣م بلغت ٦٩٩ بمتوسط يقارب (٧٠) سؤالاً في العام الواحد وهو متوسط يفوق عدد الأسئلة التي تقدم بها مجلس نواب ١٩٩٧م[١٤٣]. وقد سجل العامان ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م أعلى عدد من

[١٤٣] بلغت الأسئلة التي تقدم بها أعضاء مجلس نواب ١٩٩٧م لأعضاء الحكومة ٩ أسئلة فقط خلال أربع أعوام، لم يناقش منها المجلس سوى سؤالين فقط، واتضح أن بعضها قدمت من عدد كبير من أعضاء المجلس تراوح ما بين ٣٠ -٦٠ عضو للسؤال الواحد الأمر الذي عكس تدني الخبرة البرلمانية وانخفاض المستوى

الأسئلة وجهت لحكومة علي مجور بلغت (١٤٩) سؤالاً وبنسبة ٢١,٣ بالمئة لكل من العامين في مقابل نسبة متدنية تقدم بها أعضاء المجلس في العام ٢٠٠٤م بلغت ٤,٤٪.

ويعكس الحجم الكبير للأسئلة تنامي الوعي لدى أعضاء المجلس بدورهم الرقابي، وفي نفس الوقت الخبرة البرلمانية التي اكتسبوها، حيث تبين إحدى الدراسات أن ١٥٠ عضواً هم أعضاء سابقين، منهم ٧٠ عضواً كانوا أعضاء في مجلس ١٩٩٣م و ٨٠ عضواً كانوا أعضاء في مجلس ١٩٩٧م[١٤٤].

أ -الجهات الحكومية الموجه إليها الأسئلة:

حول الجهات الحكومية التي وجهت لها الأسئلة خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٣م، فإن أغلب الأسئلة كانت من نصيب وزارة الداخلية بواقع ٥٦ سؤالاً انعكاساً للوضع الأمني المتدهور، تليها الوزارات الخدمية (وزارة الأشغال والصحة والكهرباء والتربية والتعليم بواقع٤٧، ٣٤، ٣٤، ٢٠،على التوالي نتيجة تردي الخدمات العامة والأساسية. ثم تأتي وزارة حقوق الإنسان في نهاية القائمة؛ حيث وجه لها سؤال واحد فقط في نفس الفترة، وهو ما قد يوحي إلى عدم اهتمام أعضاء مجلس النواب بحقوق الإنسان، أو عدم إيمانهم بجدوى توجيه الأسئلة إلى هذه الوزارة على اعتبار أنها شكلية غير قادرة على ممارسة مهامها في مجال الحقوق والحريات[١٤٥]. وتتساوى معها كل من وزارة الثروة السمكية ووزارة الشئون الاجتماعية بواقع سؤال لكل منهما خلال الفترة المذكورة.

التعليمي لأعضاء المجلس، للمزيد أنظر في: فيصل سعيد قاسم حمود، السلطة التشريعية في النظام السياسي اليمني ١٩٩٧م -٢٠٠٠م، المصدر السابق، ص١٩٠ -٢٢٩.

[١٤٤] يذكر أن معدل دوران النخبة البرلمانية في مجلس ٢٠٠٣م بلغ ٤٩,٨٪ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمعدل دورانها في مجلس ١٩٩٧م التي بلغت ٤٤,٢٪، حمود القدمي، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن: دراسة حالة النخبة البرلمانية ١٩٩٠م -٢٠١٢م، مصدر سابق، ص ٢١٠.

[١٤٥] منظمة برلمانيون ضد الفساد، "استخدام أعضاء البرلمان للأسئلة كأداة رقابية ٢٠٠٣م -"٢٠٠٩م، ورقة مقدمة في حلقة نقاش مفتوحة بعنوان: استخدام أدوات الرقابة البرلمانية، صنعاء، ١٣ يوليو ٢٠١٠م، و دليل استخدام البرلمانيين لأدوات الرقابية البرلمانية، (صنعاء: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، ديسمبر ٢٠١١م)، ص٤٦.

وتفاوتت موضوعات الأسئلة المقدمة حسب الكتلة البرلمانية في الفترة مايو - أغسطس ٢٠١٠م حيث إن الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي أكثر تركيزاً على الأوضاع الأمنية، وبالأخص في المحافظات الجنوبية، فيما تركزت الأسئلة المقدمة من أعضاء الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام على الخدمات الأساسية في المقام الأول، بالإضافة إلى المخالفات القانونية لبعض المرافق الحكومية. وتنوعت موضوعات الأسئلة التي قدمها أعضاء كتلة الإصلاح بين الخدمات الأساسية والبطالة وقضايا التوظيف[١٤٦].

ب -مساهمة الأحزاب السياسية في استخدام السؤال:

من المهم تناول مدى مساهمة الكتل البرلمانية في توجيه الأسئلة ونصيب كل منها بغية معرفة مدى استخدام الأحزاب السياسية للسؤال كأداة رقابية. ويبين الجدول (٥) توزيع الأسئلة على الأحزاب السياسية والمستقلين في البرلمان وعدد الأعضاء الفاعلين بما يعكس رغبتهم في ممارسة دورهم الرقابي.

جدول رقم (٥) فاعلية الكتل البرلمانية في استخدام السؤال كأداة رقابية: ٢٠٠٣م - ٢٠٠٩م

الحزب/ الكتلة	عدد الأعضاء	عدد الأسئلة	عدد الأعضاء مقدمي الأسئلة	الفاعلية: نسبة عدد أعضاء الحزب مقدمي الأسئلة إلى إجمالي أعضاء الحزب في المجلس
المؤتمر الشعبي العام	٢٤٢	٢٣٨	٥٨	٢٤٪
التجمع اليمني للإصلاح	٤٤	٢٠٢	٢٨	٦٤٪
الحزب الاشتراكي اليمني	٦	٣٢	٣	٥٠٪
التنظيم الوحدوي الناصري	٣	١٦	٢	٦٦,٦٦٪
المستقلون	٥	١١	٣	٦٠٪
إجمالي أعضاء المجلس	٣٠١	٤٩٩	٩٤	٣١٪

[١٤٦] مرصد البرلمان اليمني، تقرير أداء مجلس النواب اليمني: مايو ٢٠١٠م -أغسطس ٢٠١٠م، التقرير الثاني، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب. ت)، ص١٢.

المصدر: **دليل استخدام البرلمانيين لأدوات الرقابية البرلمانية** (صنعاء: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، ديسمبر ٢٠١١م)، ص٤٢. بتصرف، والفاعلية من احتساب الباحث.

وللوهلة الأولى فإنه يبدو من الجدول (٥) أن الحزبين الكبيرين؛ المؤتمر والإصلاح أكثر فاعلية؛ حيث قدم أعضاؤهما في المجلس أكبر كم من الأسئلة للحكومة وبلغت ٢٣٨، ٢٠٢ سؤالاً على التوالي. لكن الفاعلية من زاوية أكثر يمكن النظر إليها من خلال نسبة عدد أعضاء الحزب مقدمي الأسئلة إلى إجمالي أعضاء الحزب في المجلس، ووفقاً لذلك فإن حزب المؤتمر يأتي في نهاية القائمة بنسبة ٢٤ بالمئة، في حين يأتي حزب الإصلاح ثالثاً في الترتيب بما نسبته ٦٤ بالمئة، و يأتي كل من الحزب الناصري والمستقلين في المقدمة بما نسبته ٦٦,٦٦ بالمئة، ٦٠ بالمئة على التوالي، ويأتي الحزب الاشتراكي في الوسط بنسبة بلغت ٥٠ بالمئة.

وإجمالاً فإن فاعلية مجلس النواب في استخدام أداة السؤال بلغت ما نسبته ٣١ بالمئة. وهنا يمكن القول إن ما يزيد عن ثلثي أعضاء المجلس لا يمارسون دورهم الرقابي تجاه أقرب أداة رقابية في متناولهم وهي أداة السؤال، الأمر الذي يعكس عدم الرغبة لديهم في القيام بدورهم البرلماني كممثلين عن الشعب في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها.

ومن زاوية أخرى، تتضح الصورة بالنظر إلى نصيب كل عضو من أعضاء كل كتلة برلمانية من إجمالي الأسئلة التي تقدم بها أعضاء الكتلة البرلمانية خلال الفترة ٢٠٠٣م -٢٠١٣م، وهو ما يوضحه جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) متوسط عدد الأسئلة إلى عدد أعضاء الكتلة البرلمانية خلال الفترة ٢٠٠٣م -٢٠١٣م

الحزب/ الكتلة / الفقرة	المقاعد	3003م-٢٠٠٩م	ديسمبر ٢٠٠٩م-يناير٢٠١٣م			الإجمالي	متوسط عدد الأسئلة إلى عدد أعضاء الحزب
			-1	-2	-3		
المؤتمر الشعبي العام	242	238	19	44	13	314	1,3
التجمع اليمني للإصلاح	44	202	3	37	13	255	5,8
الحزب الاشتراكي اليمني	6	٣٢١	2	8	-	42	1.3
التنظيم الوحدوي الناصري	3	16	-	3	2	21	7
المستقلون	5	11	3	4	17	35	3,9
إجمالي أعضاء المجلس	301	499	25	96	14	667	2,2

(١) الفترة من **ديسمبر ٢٠٠٩م -أبريل ٢٠١٠م، (٢) الفترة من مايو -أغسطس ٢٠١٠م، (٣) الفترة من نوفمبر ٢٠١١م -يناير ٢٠١٣م.**

المصدر: **دليل استخدام البرلمانيين لأدوات الرقابية البرلمانية** (صنعاء: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، ديسمبر ٢٠١١م، ص٤٢، مرصد البرلمان اليمني، التقرير الأول، ص١٣، التقرير الثاني، ص١٢، التقرير الخامس، ص٢٣ -٢٦. (بتصرف).

ويقدم الجدول (٦) بالنظر إلى متوسط الأسئلة التي تقدم بها أعضاء الأحزاب نتائج مغايرة؛ حيث يأتي الحزب الناصري في المقدمة بمتوسط ٧ أسئلة لكل عضو من أعضائه، يليه حزب الإصلاح في الترتيب بمتوسط ٥,٨ أسئلة لكل عضو من أعضائه، ويأتي بعدهما كل من حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي بمتوسط ١,٣ سؤال لكل عضو من أعضائهما. هذا في حين أن متوسط الأسئلة التي تقدم بها كل عضو في المجلس بلغت ٢,٢ سؤال خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٣م إلى يناير ٢٠١٣م، أي سؤال واحد فقط كل خمس سنوات.

ج -مدى استجابة الحكومة:

ولم يقف الأمر عند ذلك. فمن ملاحظة مدى استجابة الحكومة وأعضائها للأسئلة المقدمة إليهم، تبين أن ما يزيد عن سبعين سؤالاً خلال الفترة مايو -أغسطس ٢٠١٠م لم تتم مناقشة أي سؤال منها، ورُحّلت بالكامل إلى فترة لاحقة. وبسبب ذلك

لجأ بعض النواب إلى سحب أسئلتهم لأنها لم تعد صالحة بسبب انتهاء الظروف الموجبة لها. فضلاً عن ذلك، عدم التزام الحكومة بالمواعيد كلية، بالرغم من تحديد مواعيد زمنية لحضورها إلى المجلس للرد على أسئلة النواب[١٤٧].

وقد مثّل ذلك إحدى المثبطات أمام توجيه الأعضاء أسئلة إلى الحكومة، بالإضافة امتناع حضور بعض الوزراء للمجلس للإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم، حيث تمر أشهر عديدة على بعض الأسئلة المدرجة على جدول أعمال المجلس دون أن يحضر الوزراء المعنيون للإجابة عنها. هذا إضافة إلى عدم تخصيص وقت كاف لمناقشة الإجابات غير المقنعة من قبل الوزراء عن الأسئلة الموجهة إليهم، ونتيجة لذلك لا تؤدي الأسئلة الغرض المقصود منها[١٤٨].

إضافة إلى ما سبق، فإن حضور وزراء الحكومة للمجلس يأتي بعد معاناة وجهد كبيرين من قبل المجلس. كما أن الأسئلة التي خضعت للنقاش تمت مناقشتها في فترة متأخرة عن وقت الحدث المتعلق بالسؤال، والإجابات لم تكن شافية، وفي حالات كثيرة فإن المجلس لا يتخذ القرار المطلوب تجاه القضية موضوع السؤال[١٤٩]. ومعظم الأسئلة كانت عبارة عن استعلام أو استيضاح، ولم تتجاوز الأهداف الأخرى للسؤال كأداة رقابية وكوسيلة لوضع الجانب الحكومي أمام مسؤولياته التي قصّر فيها وأساء استخدامها، مما يحقق الهدف من السؤال ليكون له أثر رقابي يمتد إلى إعادة النظر في بعض التشريعات أو السياسات، وبما يفضي إلى إحداث إصلاحات جوهرية في عمل الحكومة[١٥٠].

وهكذا فإن الصفة الغالبة للأمر هو عدم تجاوب الوزراء مع طلبات المجلس في الرد على أسئلة أعضاء مجلس النواب، وهم بدورهم يشكون من الصعوبات التي

---

[١٤٧] مرصد البرلمان اليمني، تقرير أداء مجلس النواب اليمني: مايو ٢٠١٠م -أغسطس ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م، التقرير الثاني، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب. ت)، ص١١.

[١٤٨] التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ب، ت)، ص٨٢.

[١٤٩] دليل استخدام البرلمانيين لأدوات الرقابية البرلمانية، مصدر سابق، ص٤٦.

[١٥٠] المصدر نفسه، ص٤٦.

يواجهونها في الحصول على المعلومات أو على إجابات من أعضاء الحكومة عن أسئلتهم وعدم تجاوب الوزراء لطلب المجلس لهم للحضور[١٥١].

د -نسبة الردود على الأسئلة:

رغم العدد الكبير من الأسئلة التي تقدم بها أعضاء المجلس للحكومة ووزرائها، فإن الأسئلة التي تم الرد عليها تمثل نسبة ضئيلة خلال الفترة مايو ٢٠١٠م -سبتمبر ٢٠١١م، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (٧).

جدول رقم (٧) الأسئلة المطروحة ونسبة الردود عليها للفترة مايو ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م

الأسئلة	مايو -أغسطس ٢٠١٠م		سبتمبر ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م		متوسط
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
تم الرد عليها	٧	٪٧,٣	١٤	٪١٣,٣٣	٪١٠,٦
لم يتم الرد عليها	٨٩	٪٩٢,٢	٩١	٪٨٦,٦٦	٪٨٩,٤
الأسئلة المطروحة	٩٦	٪١٠٠	١٠٥	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: مرصد البرلمان اليمني، **تقرير أداء مجلس النواب اليمني: مايو ٢٠١٠م -أغسطس ٢٠١٠م، التقرير الثاني** (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب، ت)، ص١٢، ص١١، كذلك **تقرير أداء مجلس النواب اليمني: سبتمبر ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م، التقرير الثالث والرابع**، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب. ت)، ص١٨ (بتصرف).

ويلاحظ من الجدول (٧) أنه بالرغم من تزايد نسبة الأسئلة التي تم الرد عليها، حيث بلغت ٧,٣ بالمئة و ١٣,٣٣ بالمئة خلال الفترة مايو -أغسطس ٢٠١٠م و سبتمبر ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م على التوالي، إلا أن متوسط تلك النسبة للفترتين مايو ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م بلغت ما نسبته ١٠,٦ بالمئة، أي أن ٨٩,٤ بالمئة من الأسئلة التي تقدم بها أعضاء مجلس النواب لم يتم الرد عليها، وهو مؤشر يضعف من الدور

[١٥١] تقرير أداء مجلس النواب اليمني: ديسمبر٢٠٠٩م -أبريل ٢٠١٠م، التقرير الأول، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام)، ص١٢.

الرقابي للبرلمان اليمني، ويشير إلى عدم مبالاة الحكومة وعدم استجابة وزرائها للإجابة عن أسئلة الأعضاء وفقاً لما نصت عليه اللائحة.

وتعود أسباب تدني نسبة الردود على الأسئلة المطروحة إلى عدة عوامل أهمها: عدم كفاية يوم واحد فقط في الأسبوع للرد على الأسئلة الكثيرة بالرغم من مطالبة بعض النواب تخصيص يوم إضافي[١٥٢]. ومن العوامل اعتذار الوزراء عن حضور جلسات الرد على الأسئلة، زيادة على ذلك صلاحيات رئيس المجلس التي تتيح له اللائحة الداخلية تحديد موضوعات النقاش في الجلسات مما يمكّنه من تحديد واختيار عدد ونوع الأسئلة المطلوب من الوزراء الرد عليها في كل جلسة مخصصة لذلك[١٥٣]. وأخيراً، من العوامل عدم تخصيص الوقت الكافي لمناقشة الإجابات غير المقنعة من قبل الوزراء على الأسئلة الموجهة إليهم، لذلك لا تؤدي الأسئلة الغرض المقصود منها[١٥٤].

٢- الاستجواب:

وكما تمت الإشارة إلى ما تكتسبه أداة الاستجواب من أهمية قصوى في العمل الرقابي، كونها تتجاوز الهدف من توجيه أسئلة لأعضاء البرلمان حيث تحمل معاني المحاسبة والتوجيه بالاتهام والتقصير، وقد تفضي إلى سحب الثقة عن الحكومة أو أحد من وزرائها، فإن واقع الممارسة في البرلمان اليمني يشير إلى ندرة اللجوء لهذه الأداة.

ويقتضي الأمر ابتداءً الإشارة إلى أداء مجلس نواب ١٩٩٧م حيث تشير العديد من الدراسات إلى عدم استخدامه لأداء الاستجواب نهائياً. وكانت هناك ثلاث حالات من قبل أعضاء المجلس للجوء للاستجواب للتهديد عندما تتوتر العلاقة بين المجلس والحكومة، وغالباً ما ينتهى الأمر إلى مناقشات ويفشل طلب الاستجواب لقلة الخبرة

---

[١٥٢] تتيح اللائحة الداخلية إمكانية ذلك حيث تنص المادة رقم (١٣٦) على: "يحدد المجلس يوماً أو أكثر من كل أسبوع في كل فترة انعقاد لمناقشة القضايا العامة وتوجيه أسئلة من قبل أعضاء المجلس للحكومة أو لأحد أعضائها".

[١٥٣] تقرير أداء مجلس النواب اليمني: سبتمبر ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م، التقرير الثالث والرابع، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام)، ص١٩.

[١٥٤] التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ب، ت)، ص٨٢.

البرلمانية لدى مقدمي الاستجواب حيث تشترط اللائحة الداخلية للمجلس أن يسبق الاستجواب سؤال وهو ما لم يتم في جميع الحالات[١٥٥].

وهناك ثلاث حالات استجواب كانت حول الإصلاحات السعرية والمشتقات النفطية حيث تم استجواب وزير النفط وذلك بعد إقرار الجرعة الثالثة (زيادة الأسعار) في يوليو ١٩٩٧م، وانتهت إلى مناقشة عامة والرد على توضيحات من الوزير على تساؤلات النواب[١٥٦]. وفي نهاية العام نفسه استجوب المجلس وزير النفط مرة أخرى حول الزيادات في مادة الديزل (السولار)، انتهى الاستجواب باعتذار الحكومة عن عدم قدرتها على التراجع عن قراراتها،خاصة وأن توصيات اللجنة الثالثة المشكلة من المجلس قد جاءت متوافقة مع ما رأته الحكومة[١٥٧]. وفي منتصف العام ١٩٩٨م وجه المجلس استجواباً إلى رئيس الحكومة لم يفلح على إجبار الحكومة عن التراجع عن قراراتها المتعلقة بالإجراءات الاقتصادية، حيث عللت الحكومة بأن تلك الإجراءات قد وافق عليها المجلس عند موافقته على برنامج الحكومة والموازنات العامة للدولة[١٥٨].

أ -الفترة ٢٠٠٣م -٢٠٠٩م:

بلغت الاستجوابات التي تقدم بها أعضاء المجلس للحكومة ووزرائها خلال الفترة ٢٠٠٣م -٢٠٠٩م أربعة استجوابات مقابل ٥٠٩ سؤالاً لنفس الفترة[١٥٩]. ورغم ندرة عدد الاستجوابات التي ارتبطت بمعيشة المواطن، والتي وجه فيها اللوم والتقريع للحكومة، إلا أن نتيجتها عادة ما تنتهي بأن تحظى الحكومة بثقة شبه مطلقة، ويتجاوز الأمر ذلك من توجيه الشكر للوزير المستجوب بعد انتهاء مناقشته، والإشادة

---

١٥٥ للمزيد أنظر في: فيصل سعيد قاسم حمود، السلطة التشريعية في النظام السياسي اليمني ١٩٩٧م - ٢٠٠٠م، المصدر السابق، ص٢٧١.

١٥٦ مجلس النواب، التقرير التفصيلي، رقم ١/١/٤/٢، ١٩٩٧/٧/٢١م.

١٥٧ مجلس النواب، التقرير التفصيلي، رقم ١/١/٦/٢٠، ١٩٩٧/١٠/٢٧م.

١٥٨ مجلس النواب، التقرير التفصيلي، رقم ٢/١/٣/٢٢، ١٩٩٨/٦/٢٣م.

١٥٩ ليل استخدام البرلمانيين لأدوات الرقابية البرلمانية، مصدر سابق، ص٣٨، ٤٣، ٤٧.

بسياسته،أو إعلان ثقة المجلس برئيس الوزراء والوزارة بعد مناقشة برنامج الحكومة[١٦٠].

ب -الفترة ٢٠١٠م -٢٠١٣م:

خلال الفترة مايو ٢٠١٠م حتى سبتمبر ٢٠١٣م لم يتم توجيه سوى ثلاثة استجوابات،وهي ضئيلة مقارنة بالكم الكبير من الأسئلة التي وجهت لأعضاء الحكومة في نفس الفترة وبلغت ٩٦ سؤالاً، وتمت الإجابة عن ٧ أسئلة فقط. ومع ذلك،إذا نظر إلى قصر الفترة التي تم توجيه تلك الاستجوابات فإنها تعد مؤشراً إيجابياً مقارنة بعدد الأسئلة التي قدمت في الفترة ٢٠٠٣م -٢٠٠٩م.

وقد تم توجيه هذه الاستجوابات الثلاثة من قبل عضوين من الحزب الحاكم (لكل من وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية) ومن قبل عضو مستقل (موجه لوزير الداخلية). والاستجواب الأخير دفع العضو إلى الاعتصام والإضراب عن الطعام داخل المجلس احتجاجاً على عدم تمكّنه من مناقشة الاستجواب الذي كانت هيئة الرئاسة قد أدرجته ضمن جدول أعمال المجلس، في مخالفة للائحة الداخلية التي تنص على وجوب مناقشة الاستجواب خلال سبعة أيام من تقديمه. وقد انعكست الأوضاع الأمنية، خاصة في المحافظات الجنوبية على موضوعات الاستجوابات. وفي المحصلة النهائية فإن المناقشات للاستجوابات الثلاثة أفضت إلى تقديم المجلس توصيات للحكومة وتحديد مهل زمنية لتنفيذها، وهي توصيات تتصف بالعمومية، وتفتقد للمتابعة حيث لا توجد آلية للمجلس لمتابعة الحكومة في تنفيذ قراراته وتوصياته[١٦١].

وإجمالاً، فإنه رغم محدودية تلك الاستجوابات إلا أنها لم تفض إلى سحب الثقة عن الحكومة، وربما يكون ذلك عائداً إلى عدم رغبة الحزب الحاكم (المؤتمر) الذي يتمتع بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ولأسباب أخرى نتيجة طبيعة العلاقة بين

---

[١٦٠] التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م ، مصدر سابق، ص٨٥.

[١٦١] مرصد البرلمان اليمني، تقرير أداء مجلس النواب اليمني: مايو ٢٠١٠م -أغسطس ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م، التقرير الثاني، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب. ت)، ص١١،١٠.

السلطتين التشريعية والتنفيذية التي تعكس هيمنة الأخيرة. في نفس السياق فإن الأمر محل تساؤل عن ندرة الاستجوابات التي تقدم بها أعضاء أحزاب المعارضة، بالرغم من إمكانية أي عضو تقديم استجواب للحكومة أو أحد وزرائها حتى لو تعللت بعدم قدرتها على التقدم بطلب سحب الثقة بسبب عدم توفر النصاب القانوني بهذا الخصوص.

ويعكس توجيه مجلس النواب استجوابات للحكومة وأعضائها خلال فترة الدراسة تغير في دور المجلس الرقابي مقارنة بمجلسي ١٩٩٣م، ١٩٩٧م اللذان لم يشهدا تقديم استجواب واحد. وما يدعوا للغرابة هو عدم تقديم أي من أحزاب المعارضة أو المستقلين خلال الدورتين البرلمانيتين السابقتين أي استجواب خصوصاً حزب "الإصلاح" أكبر أحزاب المعارضة في المجلس خاصة بعد خروجه من السلطة في انتخابات ١٩٩٧م وتصدّره للمعارضة السياسية.

٣-سحب الثقة:

يتبين من الممارسة البرلمانية أنه بالرغم من ندرة الاستجوابات التي وجهت من قبل أعضاء المجلس للحكومة، فإنها لم تفض إلى سحب الثقة من الحكومة أو تقديم استقالتها، كما أنه لم يتم سحب الثقة من أي وزير، بالرغم من أن الدستور يسمح بذلك. ورغم أن مسؤولية الحكومة جماعية وفردية، الأمر الذي يعني إمكانية سحب الثقة من وزير بعينه دون أن يدفع الحكومة لتقديم استقالتها بالكامل، فإنه لم يتم التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة طيلة الفصول التشريعية للمجلس. وإذا كان ذلك مرده الائتلاف السياسي منذ تحقيق الوحدة حتى العام ١٩٩٧م، فإن الأمر يمكن ردّه إلى عدم توفر الإرادة لدى الحزب الحاكم في سحب الثقة من الحكومة بل مجرد إبداء الرغبة في طلب سحب الثقة والتلويح بها حسب ما تمكّنه اللائحة من توفر ثلث أعضاء البرلمان وهو أمر تفتقد إليه أحزاب المعارضة مجتمعة. ولأن لديها من الأعضاء لاتصل نسبتهم إلى ربع أعضاء البرلمان فإنه يستحيل عليهم حتى مجرد طلب سحب الثقة

من أي وزير، حيث لدى المعارضة بالإضافة إلى المستقلين ٩٥ عضواً في المجلس، أي ما نسبته ١٩,٦٪ من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٠١ عضواً[١٦٢].

وقد سجل المجلس حالة نادرة في تاريخه أثناء الفترة الانتقالية؛ حيث تقدم أعضاؤه وتحديداً أعضاء المؤتمر الشعبي العام في أواخر شهر نوفمبر ٢٠١٣م بطلب سحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني نتيجة عدم حضورها إلى المجلس لمساءلتها حول الاختلالات الأمنية والحوادث وعمليات الاغتيالات والاختطافات واغتيال أحد أعضاء المجلس عضو مؤتمر الحوار الوطني عبد الكريم جدبان. وانتهت جلسة المجلس بتوافق الكتلتين الرئيسيتين المؤتمر والإصلاح إلى جانب المستقلين على اتخاذ موقف من الحكومة ترفعه لرئيس الجمهورية، في حين تغيّب أعضاء كتلتي الاشتراكي والناصري عن الجلسة[١٦٣]. ورفع الموضوع إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ الإجراءات اللازمة يأتي وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي قضت بأن قرارات المجلس توافقية وفي حال تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع يرفع الأمر إلى رئيس الجمهورية ويكون ما يقرره ملزماً[١٦٤].

وإجمالاً، اتسم الدور الرقابي لمجلس النواب بالضعف، لأسباب عدة، منها التكوين الحزبي للمجلس وغياب التوازن السياسي بين الكتل البرلمانية في ظل الأغلبية التي تمتع بها الحزب الحاكم منذ الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٣م، والتي بلغت ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

ومن الأسباب أيضاً عقد المجلس دوراته من غير اكتمال النصاب في مخالفة للائحته. وهو الأمر الذي أكده عدد من أعضاء البرلمان من الكتل البرلمانية المختلفة. وأكدوا أيضاً أن

---

[١٦٢] الأمر لا يختلف عن المجالس النيابية السابقة خصوصاً المجلس النيابي ١٩٩٧م فالأحزاب السياسية في المعارضة والمستقلين لم تتقدم بطلب سحب الثقة بالرغم من أن تمثيلها النيابي يفوق ثلث إجمالي أعضاء المجلس مما يمكنها من طلب سحب الثقة سواء من الحكومة أو من أحد وزرائها، إلا أن التمعن في الأمر لا يبدو غريباً حيث لم يتم التقدم باستجواب واحد خلال تلك الفترة فضلاً عن عدم توحّد المعارضة السياسية في تكتل سياسي حتى العام ٢٠٠٣م.

[١٦٣] موقع مرصد البرلمان اليمني، "النواب يخاطبون الرئيس هادي بتغيير حكومة الوفاق أو تعديلها"، http://www.ypwatch.org/news609.html.

[١٦٤] نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، مصدر سابق.

البرلمان ظهر ضعيفاً أكثر خلال العام ٢٠٠٩م، خاصة بعد اتفاق فبراير من نفس العام، الذي تضمن التمديد للمجلس عامين، على أن يقوم المجلس بإجراء تعديلات دستورية وقانونية تهدف إلى إحداث إصلاحات في النظام السياسي والنظام الانتخابي، وأنه لم يحقق ما كان يجب أن يقوم به، وانحصر اهتمامه بإقرار الموزانات العامة والاعتمادات الإضافية والموافقة على سياسات الحكومة، وأصبح يعكس ما تريده الحكومة. وقد انعكست الأزمة السياسية في السلطة على أداء المجلس في نفس العام ٢٠٠٩م، واتسمت معظم جلساته بعدم حضور أحزاب المعارضة[١٦٥]، بل ومقاطعة تلك الأحزاب لجلساته في ديسمبر ٢٠٠٩م احتجاجاً على إجراء الانتخابات البرلمانية التكميلية، كون فترة المجلس القانونية انتهت والتمديد له كان وفق توافق سياسي، الأمر الذي اعتبرته المعارضة خروجاً على اتفاق فبراير ٢٠٠٩م.

وهذا الضعف في الدور الرقابي لمجلس النواب هو ما أكدت عليه إحدى الدراسات التي خلصت إلى أنه يعد أقوى سلطة تشريعية–مقارنة بغيره من البرلمانات العربية -في الدستور الذي منح البرلمان صلاحية التشريع والإقرار لهذه التشريعات، ومساءلة رئيس الوزراء ووزرائه عن واجباتهم والموافقة على برامج الحكومة أو سحب الثقة من الحكومة، وإقرار أو رفض الموازنات العامة، إلا أنه في الممارسة السياسية فإن هذه السلطة وصلاحياتها مقيّدة تماماً، حيث عمل النظام على تحجيم هذا الحق الدستوري من خلال سلب أعضاء البرلمان مهمتهم التشريعية والرقابية، ليصبحوا مجرد أداة لإقرار ما تريده السلطة التنفيذية فقط[١٦٦]. وازداد المجلس ضعفاً خلال المرحلة الانتقالية بعد ثورة فبراير ٢٠١١م نتيجة لمبدأ التوافق الذي نصت عليه المبادرة الخليجية، الأمر الذي كان من شأنه شل قدرته على الرقابة البرلمانية، ولم يعد قادراً على إرغام الحكومة على العمل وفقاً لتوصياته[١٦٧].

---

[١٦٥] مرصد البرلمان اليمني، تقرير أداء مجلس النواب اليمني: مايو ٢٠١٠م -أغسطس ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م، التقرير الثاني، مصدر سابق، ص١١،١٠.

[١٦٦] سارة فيليبس، تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فبراير/شباط ٢٠٠٧م)، ص١٢، ١٣.

[١٦٧] المرصد البرلماني اليمني، تقييم أداء البرلمان اليمني: نوفمبر ٢٠١١م -ديسمبر ٢٠١٣م، التقرير الخامس، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، مارس ٢٠١٤م)، ص٢٧، ٢٨.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تأثير كل من الإطار الدستور والقانوني للرقابة البرلمانية، والمستوى التعليمي والانتماء الحزبي والبنية الاجتماعية لمجلس النواب اليمني على ممارسته للدور الرقابي وذلك من خلال استخدام أعضاء المجلس لأدوات الرقابة البرلمانية المباشرة وتحديداً كل من السؤال والاستجواب وسحب الثقة. وتبين من دراستنا: -

- هناك ارتفاع متزايد في عدد الأسئلة التي تقدم بها أعضاء المجلس إلى الحكومة ووزرائها بسبب تنامي الخبرة البرلمانية وارتفاع مستوى التعليم لدى أعضائه، ورغبة القيادة السياسية في ظهور النظام السياسي بالشكل الديمقراطي، وفي حالات بغرض إلقاء اللوم على الحكومة دون غيرها. وبالرغم من ذلك لوحظ عدم فاعلية أعضاء الحزب الحاكم مقارنة بأعضاء أحزاب المعارضة باستخدام أداة السؤال.

-رغم العدد الكبير للأسئلة التي تقدم بها أعضاء مجلس النواب للحكومة وأعضائها مقارنة بعدد الأسئلة التي تم التقدم بها من قبل لمجالس النيابية السابقة إلا أن الكثير منها لم تكن فعالة في تحقق الغاية من تقديمها.

-هناك ما يزيد عن ثلثي أعضاء المجلس لا يشاركون بتوجيه أسئلة للحكومة أو لأعضائها خلال فترة الدراسة، وهو مؤشر على عدم فاعلية المجلس في استخدام أداة رئيسية من أدوات الرقابة البرلمانية على الحكومة. ويظهر ذلك الضعف على مستوى الأحزاب السياسية، خاصة الحزب الحاكم الذي اتسم بعدم فعالية أعضائه بالقيام بالدور الرقابي وذلك بالنظر إلى نسبة الأعضاء الذين تقدموا بأسئلة إلى إجمالي أعضاء الحزب.

-ضآلة حجم الأسئلة التي تم الرد عليها، إذ بلغت حوالي عشرة بالمئة من جملة الأسئلة المطروحة، بسبب عدم استجابة الحكومة ووزرائها بالحضور أمام المجلس للرد على الأسئلة، وذلك في مخالفة اللائحة الداخلية بهذا الخصوص، وبسبب ترحيل الأسئلة وتأجيلها الأمر الذي أفقدها أثرها.

- وبخصوص أداة الاستجواب، لوحظت ندرتها، إذ بلغت سبعة استجوابات خلال فترة الدراسة وهو مؤشر على على تطور الأداء البرلماني مقارنة بالمجالس النيابية السابقة، إلا أن هذه الاستجوابات تعد ضئيلة مقارنة بالكم الكبير من الأسئلة التي تقدم بها المجلس للحكومة. زيادة على ذلك، فإن مناقشتها لم تفضِ إلى نتائج حاسمة سوى توصيات للحكومة عادة لا تلتزم بها. وهو مؤشر على ضعف الدور الرقابي للمجلس.

- وفيما يتعلق بأداة سحب الثقة فلم يقم المجلس بسحب الثقة من الحكومة أو أي أحد من وزرائها خلال عمر المجلس منذ إعادة تحقيق الوحدة في العام ١٩٩٠م. بل لم يتم التقدم بالأساس بطلب سحب الثقة رغم إمكانية قيام الحزب الحاكم بذلك، وهو أمر متعذر بالنسبة للمعارضة السياسية مجتمعة لأنها لا تمتلك النصاب القانوني في التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة بنصاب ثلث أعضاء المجلس وربع أعضاء المجلس بالنسبة لطلب سحب الثقة من أي وزير.

وبالرغم من الإطار الدستوري القانوني الذي طرأت عليه تعديلات فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس ومعاملتهم معاملة الوزراء وتمتعهم بمكافآت مالية تتيح لهم التفرغ للقيام بدورهم الرقابي كممثلين للشعب، إلا أن هناك جملة من العوائق التي أسهمت في ضعف الدور الرقابي للمجلس، منها:

- أدت الصلاحيات التي تمنحها اللائحة الداخلية لهيئة رئاسة المجلس في ترتيب جدول الأعمال وخضوع إدراج الأسئلة وفقاً لما تريد دون اعتبار لأهمية المواضيع، إلى تأجيل أسئلة هامة فقدت صلاحيتها وأثرها بعد انتهاء الظروف التي طرحت بشأنها.

- عدم رغبة الكثير من أعضاء المجلس للقيام بدورهم الرقابي وعدم الوعي بطبيعة الوظيفة الرقابية وأهميتها.

- عدم رغبة الحزب الحاكم في محاسبة الحكومة التي منحها الثقة، رغم امتلاكه ما يزيد على ثلاثة أرباع مقاعد المجلس، وهو ما يتيح له سحب الثقة منها أو من أحد وزرائها.

- بالرغم من أن من يحملون مؤهلاً جامعياً وما فوق يمثلون أغلبية أعضاء المجلس، إلا أن هناك ندرة في التخصصات التي تتطلبها الوظيفة الرقابية، وهو ما أثر سلبياً في أداء المجلس لدوره الرقابي على الحكومة.

- تراجع التمثيل البرلماني للموظفين باختلاف المهن، وتزايد تمثيل أصحاب المصالح، خاصة شيوخ القبائل ورجال الأعمال الذين تظهر فاعليتهم في المجلس حين تستدعي مصالحهم الخاصة أو مصالح أحزابهم ذلك. وهو الأمر الذي قد مثّل عاملاً سلبياً في ممارسة المجلس لدوره الرقابي في محاسبة الحكومة ومساءلتها.

المراجع

١ . دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١م، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، نوفمبر، ٢٠١٠م).

٢ . **قانون رقم (٤٣)لسنة ١٩٩٧م بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب**، (صنعاء مجلس النواب، نوفمبر ١٩٩٧م).

٣ . قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته، ط٤ ، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، أغسطس ٢٠١٣م).

٤ . **قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٣م، بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب**، (صنعاء: مجلس النواب، فبراير ٢٠٠٣م).

٥ . **قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب**، http://www.yemen nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=18818.

٦ . **التقرير الاستراتيجي اليمني** ٢٠٠٥م،(صنعاء:المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ب، ت).

٧ . **الشورى في اليمن**، موقع مجلس النواب اليمني **http://www.parliament.gov.ye/History.htm**

٨ . **نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية**، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، المركز الوطني للمعلومات، **http://www.yemen-nic.info/sectors/politics/trans/initiative.php.**

٩ . أحمد الكبسي، **نظام الحكم في الجمهورية اليمنية**،(صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠١١م).

١٠ . جلال بنداري، "السؤال البرلماني"، **مجلة الشورى**، موقع مجلس الشورى السعودي، https://www.shura.gov.sa/magazine/majalah97/majbdf/drasat.pdf.

١١ . حمود ناصر مهدي القدمي، **التعليم وكفاءة الأداء السياسي والبرلماني: دراسة حالة لأعضاء مجلس النواب اليمني ١٩٩٧م -٢٠٠٣م،** (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦م).

١٢ . _____، **النخبة السياسية في اليمن: حالة النخبة البرلمانية ١٩٩٠م -٢٠٠٥م،** رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨م).

١٣ . **دليل استخدام البرلمانيين لأدوات الرقابة البرلمانية،** (صنعاء: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، ديسمبر ٢٠١١م).

١٤ . رغيد الصلح وآخرون، نحو تعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية: تطوير الإطار القانوني، (بيروت: مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١م)،

http://www.agora-parl.org/sites/default/files/parloversight-a.pdf.

١٥ . رغيد الصلح، **الدور الرقابي للمجالس النيابية العربية،** إشراف المركز اللبناني للدراسات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، http://www.undp-pogar.org/publications/legislature/solh1a.

١٦ . سارة فيليبس، **تقييم الإصلاح السياسي في اليمن،**(واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فبراير/شباط ٢٠٠٧م).

١٧ . عباس محمد زيد،**الاختصاصات غير التشريعية لمجلس النواب في دستور الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة مع دستور جمهورية مصر العربية،**

رسالة ماجستير غير منشورة،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٤م).

١٨ . عبد العزيز سلطان المنصوب، **انتخابات ١٩٩٣م النيابية في اليمن: أرقام ودلالات**، (صنعاء: مطابع اليمن العصرية، ١٩٩٥م).

١٩ . عبد الله الفقيه، **الثورة، الوحدة، الحكومة اليمنية: ١٩٦٢ - ٢٠١٦**، ط٢، (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٢٠ . عبد الوهاب الكيالي (محرر)، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب. ت).

٢١ . عبده صائل علي البربري، **العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣م -٢٠٠٣م**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨م).

٢٢ . عدنان ياسين غالب المقطري، "الأدوات الرقابية واستخدامها في البرلمان اليمني"، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان: **أدوات الرقابة البرلمانية**، صنعاء، ٢٥ مارس ٢٠١٠م.

٢٣ . _____، **تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م).

٢٤ . علي حمود البروي، **مظاهر الأداء الرقابي لمجلس النواب: دراسة تحليلية للأدوات الرقابية وتأثيرها على المجلس ١٩٩٠م -٢٠٠٥م**، (صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد، دار الكتب اليمنية، ٢٠٠٨م).

٢٥ . فؤاد محسن ثامر، **السلطة التشريعية في اليمن بعد إنشاء مجلس الشورى**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة تونس المنار: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٩م).

٢٦ . فيصل سعيد قاسم حمود، **السلطة التشريعية في النظام السياسي اليمني ١٩٩٧م -٢٠٠٠م**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٤م).

٢٧ . محمد حسين الفرح، **انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب**، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م).

٢٨ . محمد مقبل حسن يحيى البخيتي، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة فى النظام الدستورى اليمنى: دراسة مقارنة**،رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية القانون، ٢٠٠٩م).

٢٩ . مرصد البرلمان اليمني، **تقرير أداء مجلس النواب اليمني: ديسمبر ٢٠٠٩م -أبريل ٢٠١٠م**، التقرير الأول، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب، ت).

٣٠ . _____، **تقرير أداء مجلس النواب اليمني: مايو ٢٠١٠م -أغسطس ٢٠١٠م**، التقرير الثاني، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب، ت).

٣١ . _____، **تقرير أداء مجلس النواب اليمني: سبتمبر ٢٠١٠م -مايو ٢٠١١م**، التقرير الثالث والرابع، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، ب.ت).

٣٢ . _____، **تقييم أداء البرلمان اليمني: نوفمبر ٢٠١١م - يناير ٢٠١٣م**، التقرير الخامس، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، يوليو ٢٠١٣م).

٣٣ . _____، **تقييم أداء البرلمان اليمني: نوفمبر ٢٠١١م - ديسمبر ٢٠١٣م**، التقرير الخامس، (صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، مارس ٢٠١٤م).

٣٤ .مركز البحوث والدراسات التشريعية، **الاستجواب كأداة من أدوات الرقابة البرلمانية: دراسة مقارنة**، (مجلس النواب: المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٥م)، http://www.agora-parl.org/sites/default/files/lstjwb1.pdf.

٣٥ . منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، استخدام أعضاء البرلمان للأسئلة كأداة رقابية ٢٠٠٣م -٢٠٠٩م،ورقة مقدمة في حلقة نقاش مفتوحة بعنوان: **استخدام أدوات الرقابة البرلمانية**، صنعاء، ١٣ يوليو ٢٠١٠م.

٣٦ . موقع مرصد البرلمان اليمني، "النواب يخاطبون الرئيس هادي بتغيير حكومة الوفاق أو تعديلها"، http://www.ypwatch.org/news609.html.

٣٧ . نادية إسماعيل محمد الجبلي، **الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة: دراسة مقارنة**،رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عدن: كلية الحقوق، ٢٠٠٨م).

د. عبدالله محمدالعاضي

جامعة عمران

المقدمة

يستقطب اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي اهتماماً كثيراً من الباحثين وصانعي القرار السياسي، سواءً أكان ذلك على المستوى الإقليمي أم العالمي، بل إن عدداً من المهتمين يُعدون اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي ظاهرة وجدت في الآونة الأخيرة من منتصف القرن الماضي في ألمانيا الاتحادية بوصفها تجربة نادرة، أخذت تشغل الكثير من الدول في العالم المعاصر.

كما أن الاهتمام باقتصاد السوق الاجتماعي البيئي يأتي من أهمية التفوق الذي تحقق في كثير من اقتصادات الدول ذوات النظام الاقتصادي الاجتماعي البيئي، وبخاصة الاقتصاد الألماني إذ أدركت ألمانيا أهمية الدور الذي تقوم به الحكومة في الموازنة بين الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية كأحد المقومات الرئيسة للبناء الاقتصادي والاجتماعي البيئي[١٦٨].

مشكلة الدراسة:

تعددت المطالب لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، كأحد الحلول الناجحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد اليمني، وأصبحت هناك ضرورة لتحويل النشاط الاقتصادي إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال تحرير قوى العرض والطلب وتخفيف العوائق والقيود التي تعترض نمو القطاع الخاص. وبالرغم من مرور ما يقارب عشرين عاماً على تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي المعدة من قبل

(1)Hein, Eckbard and Truger, Acbim ,A Group of Researchers,The social and Ecological Market Economy – A Model for Asian Development , klarmann Druck Gmbh, Germany ,2008,p 7.

صندوق النقد والبنك الدوليين لم يتمكن الاقتصاد اليمني من تحقيق تلك الأهداف المرجوة. لذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال تقديم التساؤلات الآتية:

١ - ما أهم سمات تجربة السياسات الاقتصادية في اليمن؟

٢ - ما أهمية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي لليمن في المستقبل؟

٣ - ما مقومات نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي؟

٤ - ما متطلبات نجاح السياسات الاقتصادية لليمن في المستقبل؟

أهداف الدراسة:

يمكن عرض الجوانب التي تهدف إليها الدراسة على النحو الآتي:

١ - معرفة أهمية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي لليمن في المستقبل.

٢ - تحديد مقومات نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي.

٣ - معرفة أهم سمات السياسات الاقتصادية في اليمن.

٤ - تحديد متطلبات نجاح السياسات الاقتصادية لليمن في المستقبل.

أهمية الدراسة:

تعد السياسات الاقتصادية في الوقت الراهن جانباً مهماً في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لمواجهة الاختلالات الاقتصادية. ومما يسوغ إجراء هذه الدراسة ويدل على مدى أهميتها ما يأتي:

١ - كشف مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي الذي يعد إحدى النظريات المهمة لكثير من اقتصادات العالم في الوقت الحالي.

٢ - ندرة الدراسات في هذا الجانب في أدبيات الاقتصاد اليمني.

٣ - تناول متطلبات نجاح السياسات الاقتصادية لليمن في المستقبل.

منهج الدراسة :

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عمل مسح مكتبي للدراسات والبحوث المرتبطة باقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، والمرتبطة ايضاً بالاقتصاد اليمني.

مكونات الدراسة :

تتكون هذه الدراسة ، بالإضافة إلى هذه المقدمة وإلى الخاتمة ، من جزئين اثنين :

الجزء الاول عن الخلفية النظرية لاقتصاد السوق الاجتماعي البيئي .

والجزء الثاني والأخير عن تقييم تجربة السياسات الاقتصادية في اليمن من منظور اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي.

الجزء الأول

الخلفية النظرية لاقتصاد السوق الاجتماعي البيئي

خلال منتصف القرن الماضي كانت في أوروبا بداية ظهور نظرية حديثة في الاقتصاد تجمع في مضمونها بين النظريتين الاقتصاديتين السائدتين في ذلك الحين، أي النظرية الرأسمالية والنظرية الاشتراكية.لذا نتناول في هذا الجزء من الدراسة مفهوم وأهداف ومبادئ ومقومات اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي على النحو الآتي.

مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي:

يعرف اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي بأنه نظام اقتصادي قائم على المنافسة في ظل حرية السوق ومساندة الحكومة بعوامل ضمان اجتماعي متوافرة، تمكن المجتمع من تحقيق التطور المستمر، وذلك من خلال السمتين اللتين يتسم بهما هذا النظام، وتتمثلان في الآتي:

١ - **المرونة**: ويقصد بها إمكانية زيادة أو تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حسب الضرورة والاحتياج.

٢ - **الانفتاح** : يعني القدرة على التعامل مع المتغيرات والأحداث الداخلية والخارجية.

هاتان السمتان جعلتا هذا النظام يتميز بالتطور والابتكار، نظراً لكفاءته وفعاليته، كما يبينه الشكل البياني الآتي:

الشكل (١) : نطاق الأنظمة الاقتصادية وتأثير الجهات الاقتصادية الفاعلة

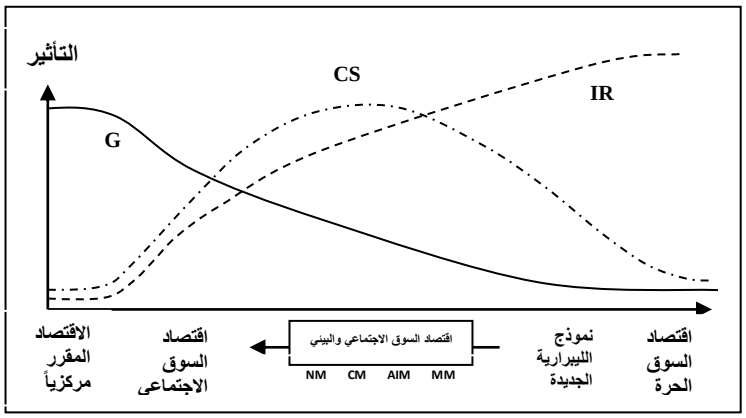

المصدر Benecke ,Dieter w, A Group of Researchers, The social and : Ecological Market Economy – A Model for Asian Development,2008 p 7.

حيث أن:

G : الحكومة

CS : المجتمع المدني

IR : المسؤولية الفردية

يبين الشكل (١) أن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي يتصف بالمرونة والقدرة على التعامل مع الظروف المختلفة، مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى؛ إذ يمكن لهذا النموذج التحرك جهة اليمين أوجهة اليسار

كلما استدعى الأمر ذلك . فمثلاً عند زيادة مستوى البطالة فإن الدولة تتدخل وتكون أكثر فاعلية، أي أن النموذج يتحرك جهة اليسار، وعلى العكس من ذلك في حالة التوظف الكامل. أي أن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي يتضمن ثلاثة جوانب رئيسة هي:

أ - **جانب السوق**: يعتمد على آلية العرض والطلب في تحقيق التوازن الاقتصادي.

ب - **جانب المجتمع**: ويقصد به الموارد البشرية ومكوناتها القيمية وطموحاتها المستقبلية.

ج - **جانب البيئة**: يعني استدامة الموارد المادية والحفاظ عليها.

ومن جانب آخر يأتي دور الدولة من خلال الأنظمة والقوانين والمؤسسات لتدعيم واستمرار التطور الاقتصادي[١٦٩] .

أهداف اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي:

تعددت أهداف اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي بين الرعاية الاجتماعية للمجتمع، والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى حماية البيئة. لذلك تتضمن أهداف اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي ما يأتي:[١٧٠]

١ - **أهداف اقتصادية** [١٧١].

٢ - **أهداف اجتماعية**[١٧٢].

([□□□]) Benecke ,Dieter w, A Group of researchers,The social and Ecological Market Economy – A Model for Asian Development,2008 p 25-26.

([□□□]) ational Business Initiative, Enhancing the Business Contribution to Nepal's Future : Presentations on social and Ecological Market Economy, Gremany,2010, p28-31.

[١٧١] لعل أهمها يتمثل في الآتي:

- الاستقرار المالي: ويقصد به محاولة الموازنة بين الإنفاق والإيراد، من خلال السعي إلى تغطية جانب الإنفاق من عائدات الضرائب حتى يتحقق الاستقرار في الأسعار.
- التوازن في التجارة الخارجية: ويعني ذلك السعي إلى تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات؛ حتى يتمكن الاقتصاد من تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف .
- التوظف الكامل:و يعني الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بحيث يكون مستوى البطالة عند المستوى الأدنى ٤٪.
- الابتكار والنمو: ويقصد به الاهتمام النوعي بجانب الإنتاج؛ أي السعي إلى إنتاج منتجات جديدة بتقنيات حديثة، مما يساعد على فتح أسواق جديدة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

[١٧٢] وتتمثل فيما يأتي:

- زيادة فرص التعليم: ويعني تشجيع الأفراد على الالتحاق بالتعليم؛ بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تطوير الجانب الصحي: ويقصد به الاهتمام بتقديم الخدمات الطبية المناسبة من أجل تحقيق مزايا اجتماعية.
- توفير رعاية اجتماعية: و يعنى تحقيق الضمان الاجتماعي من خلال نظام المعاش التقاعدي.

٣ -أهداف بيئية[١٧٣].

مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي:

تسهم المتغيرات الاجتماعية والتأثيرات الخارجية في إنجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، إذ تعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك إذا قامت على مجموعة من المبادئ. ولعل من أهم تلك المبادئ[١٧٤].

- **المسئولية الذاتية والروح الفردية في الإنجاز**[١٧٥].
- **التبعية للدولة**[١٧٦].
- **التضامن الاجتماعي**[١٧٧].

• الاهتمام بالسلوك الأخلاقي: ويعني ذلك محاولة تحقيق المشاركة الفردية لغالبية أفراد المجتمع في خلق الثروة.

• تحقيق النمو الشامل: أي إعطاء اهتمام متوازٍ في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

[١٧٣]يمكن إيجازها في الآتي:

• تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠٪، وزيادة إنتاج الطاقة بنسبة ٢٠٪ في نهاية ٢٠٢٠م.

• تجديد الطاقة والمحافظة عليها.

التخلص من النفايات.

ويتحقق ذلك من خلال تطوير تقنيات حديثة صديقة للبيئة .

[١٧٤] Federal Ministry for Economic Cooperation and Development Strategies, The Social and Ecological Market Economy Principles in German Development Policy , Germany , 2007,p3.

[١٧٥] وهذا يعني أن على الفرد بذل المزيد من الجهد للحصول على التعليم الجيد والرعاية الكافية، بهدف تحقيق الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ويتأتى ذلك من خلال الحصول على الملكية الخاصة والتنافس الحر.

[١٧٦]ويقصد بذلك المحافظة على الدور الفاعل للدولة، وبخاصة في الحالات الآتية:

• الكساد.

• الكوارث الطبيعية.

• الابتكار والتجديد.

• حماية البيئة.

مقومات نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي:

أحدثت التطورات الاقتصادية في المجتمع الغربي، وخاصة في تلك الدول التي تعتمد على نظام اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، تحولاً كبيراً في الفكر الاقتصادي والإداري للعديد من الدول المتقدمة والنامية. بل إن التجربة الألمانية حظيت باهتمام كبير من الباحثين والمتخصصين، بهدف معرفة المقومات التي أسهمت في زيادة الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. من هذا المنطلق ركزت هذه الدراسة على تحليل المقومات التي نتج عنها تحول في البناء الاقتصادي الاجتماعي والسياسي لدول اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي.وتنوعت تلك المقومات بين مقومات مرتبطة بمسئولية الدولة، وأخرى مرتبطة بالجانب الثقافي، إضافة إلى بيئة النشاط الاقتصادي، ويمكن إيضاحها فيما يأتي[١٧٨]:

اولاً - المقومات المرتبطة بمسئولية الدولة[١٧٩].

---

[١٧٧] ويعنى أن الأفراد الأكثر ثراء في المجتمع عليهم المساهمة لتحسين الفرص ونوعية الحياة للأفراد الآخرين الذين لا يستطيعون تحقيق المستوى اللائق للمعيشة . ومن الممكن أن يتحقق ذلك من خلال اتباع أسلوب الضرائب أو غير ذلك ، إذ من الممكن أن يتحمل الأفراد ذو الدخل المرتفع الكثير من الضرائب.

(□□□)Benecke ,Dieter w, A Group of Researchers,The Social and Ecological Market Economy – A Model for Asian Development,2008 p 36-41.

(١٧٩) لضمان نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، فإنه يجب على الدولة القيام بالمسئوليات الآتية:

- الجانب التشريعي والقانوني: ويتمثل ذلك في إعداد القوانين والأنظمة، وتعزيز القضاء المستقل.
- الجانب الاجتماعي والسياسي: ويتمثل ذلك بقيام الدولة بتعزيز مبدأ:
  - احترام حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية.
  - المشاركة الفردية في عملية صنع القرار السياسي.
  - محاولة استمرار بعض السياسات الحكومية المرتبطة بالخدمات الاجتماعية.
  - تعزيز المسئولية الذاتية لأفراد المجتمع.
- الجانب الاقتصادي:

ثانياً - المقومات المرتبطة بالإعلام (١٨٠).

ثالثاً - المقومات المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي(١٨١).

تستدعي الضرورة اهتمام الدولة الواسع بالجانب الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بقضية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة بما يأتي:

- توفير السياسة النقدية والمالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي محاولة الوصول إلى حالة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، مع المحافظة على قدر مناسب من الاستقرار في مستويات الأسعار وسعر الصرف.
- تقديم السلع العامة والحوافز الاقتصادية، لاسيما في الجوانب الآتية:
  - التعليم.
  - الصحة.
  - النقل.
  - البنية التحتية.
- تعزيز ودعم المنشآت الاقتصادية المؤسسية والفردية. =

=

- تقديم الحوافز لتطوير النشاط الاقتصادي، لزيادة الاهتمام من حيث الإنفاق الحكومي على هذه الجوانب. ونظراً لأن الإنفاق في المجالات الاجتماعية يعد استثماراً في الرأسمال البشري، فإنه يسهم في زيادة النمو الاقتصادي.

- جانب الحكم الجيد: ويتمثل ذلك في التركيز على ما يأتي:
  - تطبيق النظام والقانون على كل أفراد المجتمع.
  - السعي لدعم استقلالية البنية المركزية ونقابات العمال وأرباب العمل.
  - الاهتمام بدور الغرف التجارية، من حيث تعزيز الرقابة وتصميم المهن.
  - تفويض وظائف الرقابة في القطاع المصرفي، والتركز الاقتصادي لمنظمات مهنية مستقلة.

(١٨٠) يواجه اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي تحدياً لأفراد المجتمع في الفهم الكامل للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لذلك يتطلب وجود إعلام مسئول ومستقل يتركز دوره في الجوانب الآتية:

- تعزيز دور حماية المستهلك والمنتج من أجل الحصول على المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، وذلك من خلال الجمعيات المرتبطة بذلك.
- نشر الوعي والإرشاد بين أفراد المجتمع، من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الاتصالات الدولية.

(١٨١) تعد الجهات الفاعلة في النشاط الاقتصادي إحدى العوامل التي ارتبطت بمقومات نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي. بمعنى آخر، إن توفر جهات مستقلة وفاعلة ولديها الاستعداد في المشاركة والتسوية لتطوير النشاط الاقتصادي يمكن من خلالها إيجاد الوسائل اللازمة للتغلب على كافة الخلافات بين شركاء التنمية. لذلك فإن الشراكة الاجتماعية هي سمة رئيسة لاقتصاد السوق الاجتماعي البيئي. ويمكن تحديد الجهات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في هذا النظام على النحو الآتي:

- الدولة: إذ تعمل على سد الثغرات في النشاط الاقتصادي والتي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها، وذلك من خلال التدخل المباشر عند الضرورة لاسيما في المجالات الآتية:
  - وضع القوانين وشروط الإطار العملي.
  - الأولويات لمختلف المجالات.
  - تقديم السلع والخدمات العامة.
  - دعم الابتكار وتقديم الحوافز.
- رجل الأعمال: يسعى للاستثمار في النشاط الاقتصادي بحرية تامة في إطار الأنظمة والقوانين، كما يقوم بتمويل بعض الأعباء الاجتماعية من خلال فرض الضرائب. ولعل من أهم الوظائف التي يقوم بها ما يأتي:
  - الاهتمام بالإنتاجية والقدرة التنافسية.
  - البحث عن ابتكارات جديدة ومتابعة الحديث في الأسواق المحلية والخارجية.
  - السعي للمحافظة على سلامة البيئة. =

=

  - دعم بعض الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.
- النقابات العمالية: تسعى إلى تحقيق عدد من المهام لعل من أهمها:
  - محاولة تحقيق ظروف مقبولة اجتماعية في سوق العمل .
  - التفاوض حول الأجور من خلال المشاركة الاجتماعية مع جمعيات أرباب العمل.
  - احترام ظروف السوق والمصالح المشتركة للمؤسسات.
  - إشراك أعضاء النقابات العمالية في التدريب المهني.
- منظمات المجتمع المدني:

تحاول المساهمة مع الجهات الفاعلة الأخرى، وخاصة في الجوانب الآتية:

- المشاركة في المجال السياسي؛ لتؤثر على الجهات الفاعلة الأخرى.
- دعم محفزات التعلم مدى الحياة.

الجزء الثاني تقييم تجربة السياسات الاقتصادية
في اليمن من منظور اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي

بدأ ظهور الاختلال في الاقتصاد اليمني، وخاصة العجز في الناتج الكلي في بداية السبعينات من القرن الماضي، وجاء ظهوره نتيجة قيام اقتصادين حديثين قبل قيام دولة الوحدة في عام ١٩٩٠م، في كل من الجمهورية العربية اليمنية ذات التوجه الرأسمالي، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات التوجه الاشتراكي بعد التحرر السياسي في الدولتين على التوالي من النظام الملكي والاستعمار الإنجليزي. وبالرغم من المحاولة الجادة لتطوير النظامين الاقتصاديين في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من أجل مواجهة الطلب الكلي الآخذ في الزيادة على السلع والخدمات، إلا أن تلك الاختلالات الاقتصادية استمرت حتى عقد التسعينات من القرن الماضي ، إضافة إلى ما تعرض له الاقتصاد من صدمات خارجية، وخاصة في عام ١٩٩٠م[١٨٢] أدت إلى تراكم المديونية الخارجية، وأضحت قدرة الاقتصاد عاجزة عن سداد أقساط هذه المديونية. لذلك لجأت الحكومة إلى طلب المساعدة من صندوق النقد والبنك الدوليين في السنوات الأولى من عقد التسعينات من القرن الماضي وذلك للتغلب على ما يعانيه الاقتصاد من اختلالات هيكلية . وقد تم الاتفاق بين الحكومة وصندوق النقد والبنك الدوليين على وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي في اليمن الذي

- الاهتمام بحماية المستهلك .
- تعزيز السلوك الاجتماعي الصديق للبيئة .
- المؤسسات العامة المستقلة:

تقوم بالمساهمة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال الآتي:

- إنتاج السلع والخدمات العامة لضمان موازنة السوق بين الأجور والأسعار.
- تشجيع ودعم الأنشطة التعليمية والتدريب المهني والبحث العلمي.

[١٨٢] يحيى المتوكل، " الاقتصاد اليمني وفجوة الموارد المحلية في المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري": دراسة تحليلية ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، العدد ٢٢ ،(سبتمبر٢٠٠٤م - مارس ٢٠٠٥م)،ص ٣٦ -٤٥.

بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٥م، وركز على ضرورة تحويل النشاط الاقتصادي إلى القطاع الخاص، أي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال تحرير قوى العرض والطلب وتخفيض العوائق والقيود التي تعترض نمو القطاع الخاص، وقد استهدفت هذه السياسات تحجيم دور الدولة من خلال عمليات التحرير الاقتصادي في المجالات الآتية:

- التحرير المالي والنقدي.
- تحرير السياسات التجارية.
- السعي إلى خصخصة النشاطات الاقتصادية.

وقد تضمنت سياسات الإصلاح الاقتصادي عدداً من الخطط الخمسية،و سيتم التركيز في التقييم على تحليل الخطة الخمسية الثالثة، ويمكن تناولها على النحو الآتي[١٨٣]:

الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦م -٢٠٠٠م):

حاولت هذه الخطة تحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال اعتماد مرحلتين للوصول إلى الغايات المرجوة، ويمكن تناول هاتين المرحلتين كما يأتي:

المرحلة الأولى (١٩٩٦م -١٩٩٧م): تم خلالها محاولة بناء الاقتصاد اليمني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المرحلة الثانية (١٩٩٧م -٢٠٠٠م): تم فيها التركيز على جانب النمو الاقتصادي.

هدفت تلك السياسات إلى تحقيق ما يأتي:

١ - تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يزيد عن ٦٪ في المتوسط سنوياً.

[١٨٣] ستقتصر الدراسة عند التحليل على تناول الخطة الخمسية الثالثة، نظراً لوجود دراسات سابقة قامت بتقييم الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية.

٢ - السعي إلى تخفيض عجز الموازنة العامة إلى مستوى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط سنوياً.

٣ - تمكين الاقتصاد اليمني من القدرة على تقليص العجز في الميزان التجاري إلى مستوى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط سنوياً.

٤ - الاهتمام بتقليص عبء الديون الخارجية.

٥ - ضرورة تخفيض مستويات التضخم إلى مستوى ٥٪ في المتوسط سنوياً.

٦ - تحسين وتطوير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١٨٤].

ولتحقيق تلك الأهداف لجأت الحكومة إلى استخدام السياسات الاقتصادية الآتية:

- **السياسة المالية**: وقد تمثلت في محاولة زيادة الإيرادات وتقليص النفقات.
- **السياسة النقدية**:ركزت على زيادة أسعار الفائدة، والحد من الإصدار النقدي.
- **السياسة التجارية**: اهتمت بجانب تحرير سعر الصرف وتوحيد أسعاره[١٨٥]..

وبالرغم من الاهتمام الجاد من قبل الحكومة لتنفيذ تلك السياسات، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق تلك الأهداف، إذ إن تلك السياسات واكبها عدد من السلبيات، لعل أهمها ما يأتي :

- قصور في الأداء، وخاصة ما يرتبط بمحاولة زيادة نمو الناتج و تقليص العجز في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري.
- تراجع في جانب الإنفاق العام المرتبط بالتعليم والصحة.

---

[١٨٤]عبد الباري الشرجبي، الجمهورية اليمنية، أبعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، مجلة الثوابت، المؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، العدد ٧ ، (يوليو – سبتمبر) ، ١٩٩٦م، ص ٤٩ -٧١.

[١٨٥]سيف العسلي، مدى تناسق السياسات الكلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، العددان ١٨ -١٩ (سبتمبر ٢٠٠١م - مارس ٢٠٠٢م)،ص٢٧٨.

▪ تراجع معدلات نمو القطاعات الإنتاجية، لاسيما القطاعين الصناعي التحويلي والزراعي اللذان يعتبران من المرتكزات الرئيسة للتطور الاقتصادي[١٨٦].

وهذا ما يؤكد بشكل كبير تراجع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وضعف قدرات القطاع الخاص في تحقيق المساهمة المرجوة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١م -٢٠٠٥م):

سعت إلى مساندة الأهداف السابقة التي تبنتها الحكومة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٩٥م، وتضمنت أهدافها ما يأتي:

١ - زيادة النمو الاقتصادي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٥,٦٪ سنوياً، وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٨٪ .

٢ - زيادة مساهمات قطاعات الإنتاج السلعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحقيق متوسطات نمو سنوية في هذه القطاعات تتراوح بين ٦,١ -١٣٪.

٣ - تحفيز وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وزيادة حصة استثمار القطاع الخاص من مجموع الاستثمارات إلى حوالي ٥٨٪ في المتوسط.

٤ - زيادة معدلات التشغيل لاستيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل بما يحقق تخفيضاً في نسبة البطالة إلى ٢٢٪ في نهاية الخطة.

٥ - محاولة تقليص نسبة الفقراء إلى ٢١,٧٪ في نهاية الخطة.

٦ - تقليص عجز الموازنة العامة، بحيث يتساوى الإيراد العام مع الإنفاق العام .

٧ - السيطرة على معدلات التضخم، بحيث لا يتجاوز المعدل السنوي ٤,٩٪[١٨٧].

---

[١٨٦] عبد الله العاضي، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني ، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٧م، ص١٤٧ -١٥٤.

وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن السياسات الاقتصادية المتبعة من تحقيق تلك الأهداف، إذ يبدو أن السياسات الاقتصادية مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة ما يتعلق بالجوانب الآتية :

- ضعف قدرات السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها في جانب نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسة، لاسيما القطاعين الصناعي التحويلي والزراعي ، إضافة إلى عدم إمكانية تحقيق الهدف المطلوب في تقليص عجز الموازنة العامة.

- تراجع في جانب الإنفاق الاجتماعي، إذا ما قورن بحجم الإنفاق على الدفاع والأمن.

- عدم قدرة السياسات الاقتصادية المتبعه في تحقيق تطور في معدلات نمو الناتج المستهدف.[١٨٨، ١٨٩]. ولعل ذلك يؤكد تراجع دور الدولة في الجوانب الحيوية، وخاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنمو الاقتصادي ، نظراً لأن السياسات الاقتصادية الحالية تعطى الأولوية في الاهتمام لجانب السياسة النقدية وليس السياسة المالية. أي أن تلك السياسات تركز على محاولة إصلاح الجانب المرتبط بعجز الموازنة والميزان التجاري عن طريق التحكم في الجانب النقدي ولم تتمكن من محاولة إصلاح البنية الهيكلية للاقتصاد، بحيث يتم الاهتمام أكثر بقضايا الانتعاش الاقتصادي، وزيادة التوظيف والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في الجوانب الرئيسة الآتية:

- البنية الأساسية.

- التعليم والصحة.

---

(١٨٧) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١م -٢٠٠٥م) ، صنعاء ، ص ٦١ -٦٢.

(١٨٨)محمد الأفندي،أولويات واتجاهات السياسية المالية والنقدية في اليمن للفترة (٢٠٠٣م -٢٠٠٦م) ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء ،العدد٢٨ ، سبتمبر ٢٠٠٧م ،ص ٦ -١٣.

(١٨٩) محمد الحاوري تقييم أداء السياسية المالية و النقدية والتضخم للمدة (٢٠٠٠م -٢٠٠٥م) ، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٨م ، ص ٨ -١٠ .

- قطاع الثروة السمكية والزراعية.

- قطاع السياحة و الموانى التجارية.

الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م):

اهتمت في إطار الاقتصاد الكلي والسياسات الكلية بدعم السياسات الاقتصادية السابقة التي تبنتها الحكومة بمساندة صندوق النقد والبنك الدوليين، إذ حددت الأهداف الرئيسة لها على النحو الآتي:

١ - زيادة النمو الاقتصادي بمعدل ٧,١٪ سنوياً خلال المدة (٢٠٠٦م - ٢٠١٠م).

٢ - السعي إلى زيادة متوسط دخل الفرد إلى ٤,٢٪ سنوياً خلال المدة نفسها .

٣ - محاولة تقليص نسبة الفقراء إلى ١٩,٨٪ سنوياً.

٤ - تقليص عجز الموازنة العامة، بحيث لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٥ - زيادة الإيرادات العامة غير النفطية إلى ما بين ٤٠ -٤٥٪ من إجمالي الإيرادات.

٦ - السيطرة على معدلات التضخم، بحيث لا يتجاوز المعدل السنوي ١٣,٨٪ خلال مدة الخطة.

٧ - التحكم في سعر الصرف بحيث لا يتجاوز معدل الزيادة ٣,١٦ سنوياً خلال مدة الخطة.

٨ - المحافظة على استقرار الميزان التجاري.

٩ - تحقيق متوسط نمو سنوي ٤,٥٪ في القطاع الزراعي خلال سنوات الخطة.

١ ٠ - تحقيق متوسط نمو سنوي ٨,٤٪ في القطاع الصناعي التحويلي خلال مدة الخطة، إضافة إلى رفع مساهمته إلى ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠م.

١ ١ - زيادة الصادرات في القطاع الصناعي التحويلي إلى ١٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

١ ٢ - توفير فرص التعليم للجميع.

١ ٣ - تطوير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية.

١ ٤ - ضمان بيئة مستدامة(١٩٠).

وقد حددت الخطة الخمسية الثالثة أساليب تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال اتباع السياسات الآتية:

- **السياسة المالية:** والتي تتضمن اتباع عدد من الإجراءات، لعل أهمها:

الموازنة العامة: إذ من خلال الإنفاق الحكومي يمكن إعادة هيكلة الإنفاق لصالح الإنفاق الاستثماري، بما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي. وكذلك عن طريق الإيرادات العامة يمكن زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات من خلال تطوير السياسات الضريبية. هذا إضافة إلى محاولة تمويل عجز الموازنة من مصادر تمويل غير تضخمية من خلال الاعتماد على فوائض إيرادات النفط، أو الاقتراض بواسطة أذون الخزانة.

- **السياسة النقدية:** أعتمدت هذه السياسة على عدد من الأساليب من أهمها ما يأتي:
  - سياسة السوق المفتوحة: وقد يساعد ذلك على تحفيز النمو الاقتصادي.
  - زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية وذلك لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني.

- **السياسة التجارية:** سعت هذه السياسة إلى اتباع عدد من الأساليب أهمها ما يأتي:

(١٩٠) الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦م - ٢٠١٠م) ،صنعاء ،ص ٤٤ -١٠٤ .

- زيادة الصادرات غير النفطية وكذلك الواردات من السلع والخدمات.
- تقليص العجز في كل من الحساب الجاري والرأسمالي وذلك من خلال دعم تنويع قاعدة الصادرات.
- استقطاب مدخرات المغتربين اليمنيين من الخارج.
- تهيئة مناخ الاستثمار المواتي للتنافس عربياً ودولياً[١٩١].

لذلك سنحاول التركيز في هذا الجزء من الدراسة على تقييم السياسات الاقتصادية في اليمن من عدة جوانب، وذلك من خلال تحديد تطورات بعض المؤشرات المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى بعض المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي. ولعل الجدول (١) يوضح التغيرات الحاصلة لبعض المؤشرات الاقتصادية خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م).

جدول (١) تطورات بعض المؤشرات المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٦م - ٢٠١٠م)

السنوات	نسبة عجز/ فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	نسبة عجز/ فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	معدل نمو الدين العام الخارجي ٪	معدل نمو التضخم ٪	معدل نمو سعر الصرف ٪
٢٠٠٦م	١,٤٤	٢,٩	-	٧,٩	١,٧
٢٠٠٧م	٥,٦٣-	٩,٣-	٦,٤	١١,٧	٠,٥
٢٠٠٨م	٣,٤٨-	٩,٩-	١,٢	١٠,٨	٠,٥
٢٠٠٩م	٩,١٦-	٩,٧-	٢,٥	٨,٨	٣,٤
٢٠١٠م	٧,٦٨-	٧,٩-	٠,٣	١٢,٥	٣,٥

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على بيانات:

- وزارة المالية، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، النشرة الإحصائية المالية، العدد (٣٩)، ٢٠١٠م، ص٢ - ٣، بالنسبة لعجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو التضخم ، ومعدل نمو سعر الصرف.

(١٩١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المرجع السابق مباشرة، ص ٤٨ -٥٤.

– وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء،كتاب الإحصاء السنوي لأعوام ٢٠٠٨م،٢٠٠٩م،٢٠١١م ، ص٥١٤، ص ٥٢١ ، ص٥٨٠ على التوالي بالنسبة لعجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

– البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التطورات النقدية والمصرفية، ٢٠١٠م، ص٢٩ بالنسبة لمعدل نمو الدين العام الخارجي.

يبين الجدول (١) بعض التغيرات الحاصلة في الجوانب الآتية:

١ - جانب الموازنة العامة:

يوضح الجدول (١)تباين عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي،إذ نجد أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٩م ، حيث تجاوز -٩%، فيما قدر بنحو -٣,٤٨٪ في عام ٢٠٠٨م، بالرغم أن النسبة المستهدفة ٣٪ سنوياً. إلا أن عام ٢٠٠٦م حقق فائضاً في الموازنة العامة بلغ حوالي ١,٤٤٪ ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة العوائد من صادرات النفط، نتيجة زيادة الأسعار العالمية للنفط، إضافة إلى استمرار رفع الدعم الحكومي عن كثير من السلع والخدمات التي تقدم لأفراد المجتمع؛ أي أن هذه السياسة تلجأ إلى زيادة الإيرادات عن طريق تقليص الدعم ، بدلاً من السعي إلى زيادة الإيرادات من خلال تنويع مصادر الدخل واستخدام الموارد المتاحة مثل الاستثمار في القطاعين السمكي والسياحي، إضافة إلى الموانئ التجارية الحرة.

٢ - جانب الميزان التجاري :

يوضح الجدول (١) تباين عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصل في عام ٢٠٠٨م إلى -٩,٩٪ ،في حين قدر بنحو – ٩,٣٪ في عام ٢٠٠٧م،بينما حقق عام ٢٠٠٦م فائضاً في الميزان التجاري قدر بنحو ٢,٩٪، ويرجع ذلك إلى زيادة عوائد صادرات النفط.

٣ - جانب الدين العام الخارجي:

يتبين من خلال الجدول(١) أن معدل نمو الدين الخارجي يسوده عدم الاستقرار، إذ بلغ أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٧م، حيث وصل إلى ٦,٤٪، في حين قدر بنحو٣٪ في

عام ٢٠١٠م. وهذا التذبذب يعني أن الاقتصاد اليمني يتحمل عبئاً كبيراً للمديونية الخارجية.

٤ - جانب معدل التضخم:

تظهر معدلات التضخم تذبذباً واضحاً،إذ قدرالمعدل بنحو ١١,٧٪ في عام ٢٠٠٧م، وتعد هذه أعلى قيمة خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، فيما لم يتجاوز ٧,٩٪ في عام ٢٠٠٦م، حيث تعد أدنى قيمة خلال نفس المدة، وذلك يعني أن مستويات التضخم حققت نجاحاً نسبياً، وخاصة أن مستوى التضخم المستهدف سنوياً قدر بنحو ١٣,٨٪ خلال مدة الخطة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م). وقد يرجع انخفاض مستوى التضخم السنوي المحقق إلى اعتماد الدولة سياسة دعم العملة المحلية عن طريق قيام البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية (الدولار) بسعر أقل من السعر الحقيقي، الأمر الذي من شأنه أن كان متوسط الأسعار منخفضاً نسبياً.

٥ - جانب معدل نمو سعر الصرف:

ارتبط التغير في سلوك سعر الصرف بعوامل خارجية، وبخاصة في صادرات النفط، ولعل الجدول (١) يبين ذلك. فبالنظر لما تحقق من تغير خلال المدة (٢٠٠٦م - ٢٠١٠م) يتضح أن معدل نمو سعر الصرف وصل أعلى قيمة في عام ٢٠١٠م، إذ بلغت نحو ٣,٥٪، في حين لم تتجاوز ٠,٥٪ في عام ٢٠٠٨م ، وتعد هذه أدنى قيمة خلال نفس المدة. بينما النسبة المستهدفة قدرت بنحو ٣,١٦ ٪.إلا أن الانخفاض الذي تحقق في معدل النمو في بعض السنوات يرجع للأسباب الآتية:

- قيام الدولة بدعم العملة المحلية عن طريق قيام البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) في السوق المحلية بسعر غير حقيقي.
- توجيه جزء كبير من الموارد النفطية بالعملة الأجنبية إلى دعم العملة المحلية بدلاً عن توجيه تلك الموارد إلى الجانب الاستثماري الذي يدعم التنمية.

ويبدو أن السياسات الاقتصادية ما زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها، ويرجع ذلك إلى قصور فعالية إجراءاتها. والشكل البياني (١) يوضح تطور نسبة عجز/فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م).

شكل (٢): تطورات نسبة عجز/ فائض الموازنة العامة
إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م).

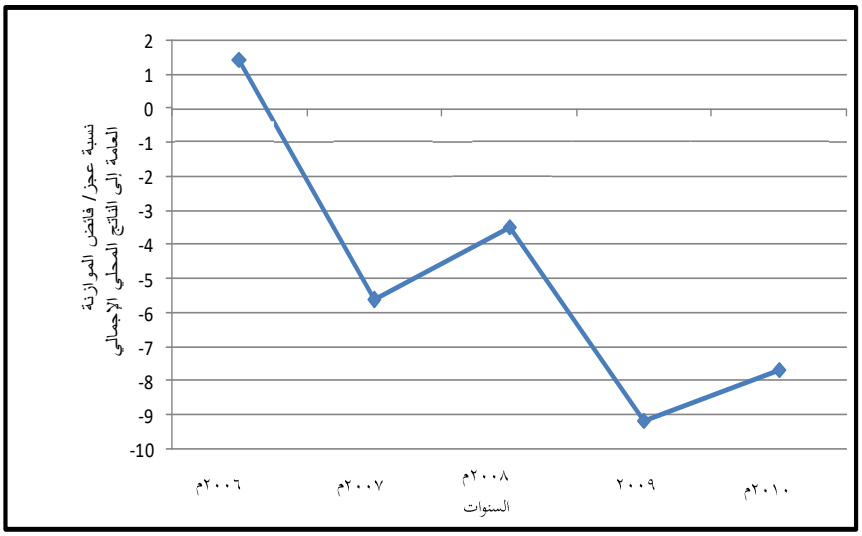

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (١) .

يوضح الشكل (٢) اختلال نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتبين أن عام ٢٠٠٩م شكل أعلى نسبة خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م). وبالنظر إلى عام ٢٠٠٨ م يتضح أنه شهد أدنى نسبة، إذ لم تتجاوز -٣,٥%.

لذلك يمكن القول إن التحليلات المرتبطة بجانب الاستقرار الاقتصادي أظهرت أن السياسات الاقتصادية الحالية لم تتمكن من تحقيق أهدافها، وخاصة ما يتصل بالموازنة العامة والميزان التجاري، بل على العكس من ذلك فقد أدت تلك السياسات الاقتصادية إلى كثير من السلبيات في الجانب الاقتصادي؛ أي أن هذه السياسات الداعمة للتحرر الاقتصادي قد أخفقت في تحقيق الأهداف المرجوة . وبناءً على ما سبق يمكن القول إن ارتفاع عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري ، وزيادة معدل نمو

كلٍ من الدين العام الخارجي ،والأسعار ،وسعر الصرف ، تتعارض مع الاهداف التي تسعى الى تحقيقها نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي والتي تتمثل في الآتي :

- تحقيق الاستقرار المالي للحد من ارتفاع الاسعار .
- تحقيق التوازن في التجارة الخارجية للحد من ارتفاع أسعار الصرف .

أما الجدول (٢) يظهر تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي للفترة ٢٠٠٦م -٢٠١٠م التي تعكس مستوى تدني الخدمات في الجانب الاجتماعي.

جدول (٢)

تطورات بعض المؤشرات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي

خلال المدة (2006م-٢٠١٠م)

السنوات	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق%	معدل نمو الإنفاق على التعليم %	نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق%	معدل نمو الإنفاق على الصحة%	نسبة الإنفاق على الرعاية الإجتماعية إلى إجمالي الإنفاق %	معدل نمو الإنفاق على الرعاية الاجتماعية%	نسبة الإنفاق على حماية البيئة إلى إجمالي الإنفاق%	معدل نمو الإنفاق على حماية البيئة%	نسبة الإنفاق على الدفاع إلى إجمالي الإنفاق%	معدل نمو الإنفاق على الدفاع %	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي%	نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي %	نسبة الإنفاق على الرعاية الإجتماعية إلى إجمالي الناتج المحلي%	نسبة الإنفاق على حماية البيئة إلى إجمالي الناتج المحلي %	نسبة الإنفاق على الدفاع إلى إجمالي الناتج المحلي%
2006م	13.6	17.1	3.9	15.4	0.22	21.1	2.02	37.2	14.9	35.3	4.3	1.3	0.08	0.6	4.7
2007م	14.3	29.8	3.4	7.3	0.24	12.7	1.72	5.1	15.6	29.2	4.9	1.2	0.08	0.6	5.3
2008م	13	16.2	3.1	18.3	0.23	22.2	1.17	-12.8	13.2	8.9	4.7	1.1	0.08	0.4	4.8
2009م	16	-1.9	3.5	-12.3	2.7	833.9	1.14	-22.4	16.1	-3	4.7	1.01	0.08	0.3	4.7
2010م	17.7	24.4	5.4	77	2.3	845.1	1.11	9.1	12.3	-14.1	4.5	1.2	0.08	0.4	4.9

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، النشرة الإحصائية المالية،

العدد (٣٩)،٢٠١٠م، ص ٢، ص٧٨-٨٠.

جانب التعليم:

يتبين أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى كل من إجمالي الإنفاق وإجمالي الناتج المحلي يسوده التذبذب خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، إذ نجد أن عام ٢٠١٠م حقق أعلى نسبة إلى إجمالي الإنفاق العام حيث بلغت ١٧,٧٪، بينما نجد أن عام ٢٠٠٨م شهد أدنى نسبة بلغت نحو ١٣,٠٪ . أما بالنسبة لمعدل نمو الإنفاق على التعليم يتضح أن عام ٢٠١٠م حقق أعلى معدل نمو بلغ حوالي ٢٤,٤٪ ، في حين أن عام ٢٠٠٩م وصل معدل النمو فيه إلى أدنى قيمة له حوالي ١,٩٪. ومن ثم فإن هدف الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م) الرامية إلى تطوير خدمات التعليم لم تتمكن منه، وخاصة أن هيكل الإنفاق العام اتسم بالقصور، لاسيما إذا ما تمت المقارنة بين نسبة الإنفاق على التعليم ونسبة الإنفاق على الدفاع كنسبة من الإنفاق العام.

١ - جانب الصحة:

قدرت نسبة الإنفاق على الصحة في تكوين الإنفاق العام بنحو ٥,٤٪ في عام ٢٠١٠م، فيما بلغت ٣,١٪ في عام ٢٠٠٨م. أما بالنسبة لمعدل نمو الإنفاق فقد حقق أعلى معدل نمو بلغ حوالي ٧٧٪ في عام ٢٠١٠م، في حين أن عام ٢٠٠٩م شهد أدنى معدل نمو بلغ حوالي ١٢,٣٪. وبالنسبة للمساهمة النسبية للإنفاق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي اتسم بالاستقرار خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، إذ نجد أن عام ٢٠٠٦م شكل أعلى نسبة بلغت حوالي ١,٣٪ فيما نجد أن عام ٢٠٠٩م حقق أدنى قيمة له بلغت نحو ١,٠١٪. وهذا يعني أن هناك قصوراً في السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق زيادة مخصصات القطاع الصحي .

٢ - جانب الرعاية الاجتماعية:

يلاحظ من الجدول (٢) أن نسبة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية تعادل ما يقارب ٢,٣٪ من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٠م و٠,٠٨٪ من إجمالي الناتج

المحلي خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م). أما بالنسبة لمعدل النمو فقد شهد عام ٢٠١٠م أعلى معدل نمو تجاوز نحو ٨٤٥,٠٪ ، في حين لم يتجاوز ذلك ١٢,٧٪ في عام ٢٠٠٧م؛ أي أن السياسات الاقتصادية سعت إلى تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية بشكل متميز ،إلا أنه عند تفحص الواقع الملموس للوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع يتبين أن الوضع مخالف لما تشير إليه تلك البيانات، إذ أن هناك الكثير من مظاهر الفقر والبطالة .

٣ - **جانب حماية البيئة**[١٩٢]:

يوضح الجدول (٢) أن نسبة الإنفاق على حماية البيئة بلغت ما يقارب ٢,٠٢٪ من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠٠٦م و٠,٠٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٠٦م ،٢٠٠٧م، في حين وصلت إلى١,١٪ من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٠م و٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م. وقدر معدل نمو الإنفاق لحماية البيئة في عام ٢٠٠٦م بنحو ٣٧,٢٪ لعام ٢٠٠٦م، في حين انخفض إلى-٢٢,٤% في عام ٢٠٠٩م ،مما يعني عدم قدرة السياسات الاقتصادية على تحقيق أهدافها المرتبطة بتحسين الجانب البيئي.

٤ - **جانب الدفاع:**

حظي الإنفاق على الدفاع بالاهتمام المستمر، إذ نجد أن نسبة الإنفاق وصلت إلى ١٦,١٪ من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠٠٩م ، بينما بلغت نحو ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧م، في حين قدرت تلك النسبة بنحو ١٢,٣٪ من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٠م و ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م. أما بالنسبة لمعدل النمو، فقد شهد تذبذباً واضحاً، إذ نجد

(١٩٢)تتمثل جوانب الإنفاق في هذا الشأن بالآتي :

- تطوير الإدارة البيئية وتنميه القدرات الفنية.
- استكمال وتطوير الشئون القانونية والتشريعية المتعلقة بحماية البيئة.
- تحسين قدرات الموانئ وخدماتها .

أنه في عام ٢٠٠٦م حصل على أعلى معدل نمو بلغ حوالي ٣٥,٣٪، بينما وصل إلى أدنى معدل نمو له – ١٤,١٪ في عام ٢٠١٠م . وبالرغم من التذبذب في نسبة الإنفاق على الدفاع في كل من إجمالي الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي ، إلا أنها ما زالت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنسبة الإنفاق على تنمية وتطوير الموارد البشرية. والشكل البياني (٢) يبين تطورات معدل نمو الإنفاق على التعليم.

شكل (٣): تطورات معدل نمو الإنفاق على التعليم خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)

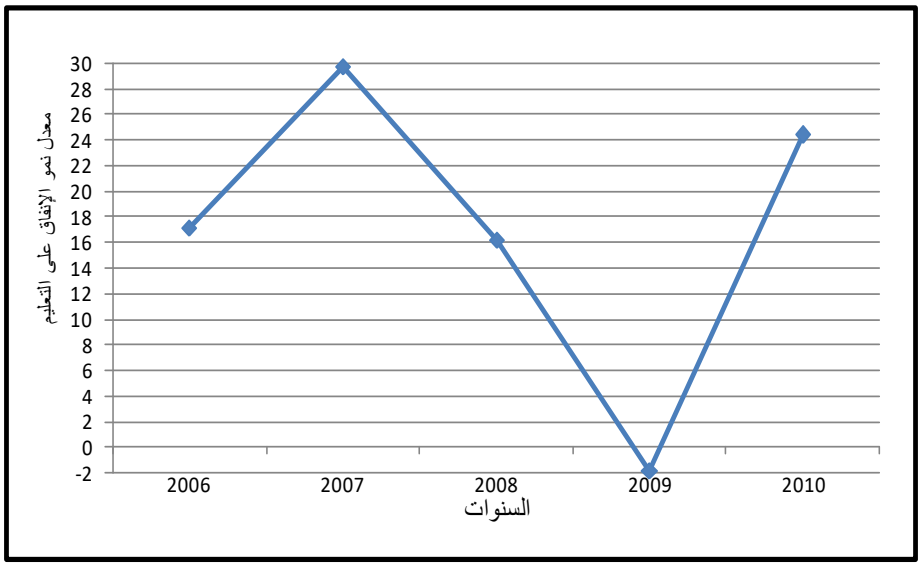

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٢).

يبين الشكل (٣) التذبذب المطرد في معدل نمو الإنفاق على التعليم، إذ يتضح أنه في عام ٢٠٠٧م شهد أعلى معدل نمو ، بينما تناقص معدل النمو للإنفاق على التعليم في عام ٢٠٠٩م، حيث وصل إلى -١,٩%. ويبدو أن ذلك يرجع إلى تقليص الإنفاق على التعليم الناتج عن انخفاض إيرادات النفط التي تعتمد عليها الحكومة في الموازنة العامة.

وذلك يعني ان السياسات الاقتصادية في اليمن ما زالت بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي الرامية الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمتمثلة في الآتي :

- زيادة فرص التعليم .
- الاهتمام بالجانب الصحي .
- توفير الرعاية الاجتماعية .

ويبين الجدول (٣) تطور بعض المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

جدول (٣)

تطورات بعض المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي

خلال المدة (2006م-٢٠١٠م)

السنوات	المساهمة النسبية والنمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي											
	الصناعة الإستخراجية (النفط الخام والغاز الطبيعي) ([1])				الزراعة والصيد				الصناعة التحويلية			
	المساهمة النسبية%		النمو الاقتصادي%		المساهمة النسبية%		النمو الاقتصادي%		المساهمة النسبية%		النمو الاقتصادي%	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
2006م	19.5	0	-8.8	0	0	12.1	0	9.8	1.06	3.9	-3.3	8.8
2007م	16.4	0	-11.7	0	0	12.6	0	9.1	0.9	3.9	-6.5	6.2
2008م	14.4	0	-8.1	0	0	12.6	0	5.5	0.9	3.8	-6.1	1.9
2009م	12.9	0	-6.8	0	0	12.9	0	5.5	0.9	3.9	-0.6	5.9
2010م	13.9	0	4.15	0	0	12.8	0	4.1	0.8	4.3	-21.03	12.4

المصدر: الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعامي ٢٠٠٩م،٢٠١١م ،ص٥٥٦-٥٥٨ ،

(١٩٣) يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الصناعة الاستخراجية منعدم، نظراً لأن هذا النوع من الصناعات يعتمد على القطاع العام .وكذا يتبين ان مساهمة القطاع العام في الزراعة والصيد منعدم أيضاً، نظراً لأن القطاع الخاص يقوم في الغالب بهذه الأعمال.

قطاع الصناعة الاستخراجية:

تعد مساهمة الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز من أعلى النسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتبط التغير في هذا الجانب بعدم الاستقرار، سواء من ناحية المساهمة النسبية أو معدلات النمو، إذ نجد أن أعلى نسبة مساهمة وصلت إلى ١٩,٥٪ في عام ٢٠٠٦ م، في حين بلغت أدنى قيمة لها في عام ٢٠٠٩م، حيث لم تتجاوز ١٢,٩٪ مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المساهمة خاصة بالقطاع العام. أما فيما يتعلق بجانب النمو، فيلاحظ التراجع الواضح خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، إذ قدر في عام ٢٠٠٧م بنحو -١١,٧٪، فيما وصل في عام ٢٠٠٩م إلى حوالي -٦,٨% بالرغم من أن معدل النمو المستهدف ٤,٥٪ خلال مدة الخط.

وقد يرجع الانخفاض الكبير في معدلات النمو، وخاصة في عام ٢٠٠٧م إلى عوامل خارجية، لاسيما تراجع أسعار النفط العالمية أثناء الأزمة المالية العالمية، مما يعنى أن اعتماد الدولة على مصدر النفط القابل للنضوب والخاضع لتقلبات الأسعار العالمية في تحريك النشاط الاقتصادي يجعل الاقتصاد في حالة عدم استقرار دائم، وخاصة أن الاقتصاد اليمني يعتمد كثيراً على الصادرات النفطية في جانب الإيرادات الحكومية والواردات الإجمالية، وهو ما يسهم في إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الأخرى مثل القطاعين الزراعي والصناعي التحويلي، إضافة إلى القطاع التجاري ولا سيما الموانئ ،وهذا لا شك يؤكد غياب الرؤية الاقتصادية للدولة في تحديد مسار النشاط الاقتصادي في المستقبل.

١ - **القطاع الزراعي:**

يوضح الجدول (٣) أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يسوده الثبات النسبي، إذ وصلت أعلى نسبه له في عام ٢٠٠٩م، حيث قدرت بنحو ١٢,٩٪، فيما بلغت أدنى نسبة في عام ٢٠٠٦م، حيث لم تتجاوز ١٢,١٪. أما بالنسبة لمعدلات النمو فقد شهدت تبايناً خلال المدة(٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، إذ بلغ المعدل في عام ٢٠٠٦م نحو ٩,٨٪، في حين قدر هذا المعدل بحوالي ٥,٥٪ في عامي ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م. وهذا

مؤشر يؤكد تذبذب معدلات النمو، إلا أن هذه المعدلات تفوق تلك المعدلات المستهدفة خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م) والبالغة ٤,٥٪ سنوياً.

وبالرغم من ذلك فإن تلك الزيادة لا ترجع إلى مساهمة القطاع العام، وإنما نتيجة مساهمة القطاع الخاص الذي يكون تركيزه على إنتاج السلع غير الضرورية وذات العائد السريع والتي لا تحقق الأمن الغذائي؛ أي أن هناك تراجعاً كبيراً لتدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية الحيوية الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة ظاهرة البطالة، إضافة إلى شيوع ظاهرة التبعية الغذائية للخارج، لاسيما السلع الزراعية الرئيسة مثل القمح.

٢ - **القطاع الصناعي التحويلي:**

يتبين من الجدول (٣) أن المساهمة النسبية لهذا القطاع منخفضة ،سواء كان ذلك في القطاع العام أم القطاع الخاص، رغم أن المساهمة النسبية للقطاع الخاص أعلى من القطاع العام. وقد اتسمت المساهمة النسبية لهذا القطاع بالاستقرار النسبي خلال المدة (٢٠٠٦م، ٢٠٠٨م)، إذ نجد أن أعلى مساهمة نسبية بلغت نحو ٣,٩٪ خلال الأعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠٠٩م، فيما بلغت أدنى قيمة لها ٣,٨٪ في عام ٢٠٠٨م.

أما فيما يتعلق بجانب النمو فيلاحظ التراجع الكبير والتذبذب خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، إذ قدر أعلى معدل نمو إيجابي بنحو ٨,٨٪ في عام ٢٠٠٦م، فيما وصل في عام ٢٠٠٩م إلى أدنى قيمة له ١,٩٪ للقطاع الخاص. أما القطاع العام فقد شهد تراجعاً كبيراً خلال نفس المدة، إذ بلغ أعلى معدل نمو سلبي حوالي -٦,٥% في عام ٢٠٠٧م، بالرغم من أن معدل النمو المستهدف ٨,٤٪ خلال مدة الخطة، وقد يرجع ذلك إلى تراجع إيرادات النفط، نظراً لانخفاض أسعاره العالمية جراء حدوث الأزمة المالية العالمية. وبالنظر إلى الشكل البياني(٤) نلاحظ تطور نمو القطاع الصناعي التحويلي للقطاع العام.

شكل (٤): تطورات معدل نمو القطاع الصناعي التحويلي
في القطاع العام خلال المدة (٢٠٠٦ -٢٠١٠م)

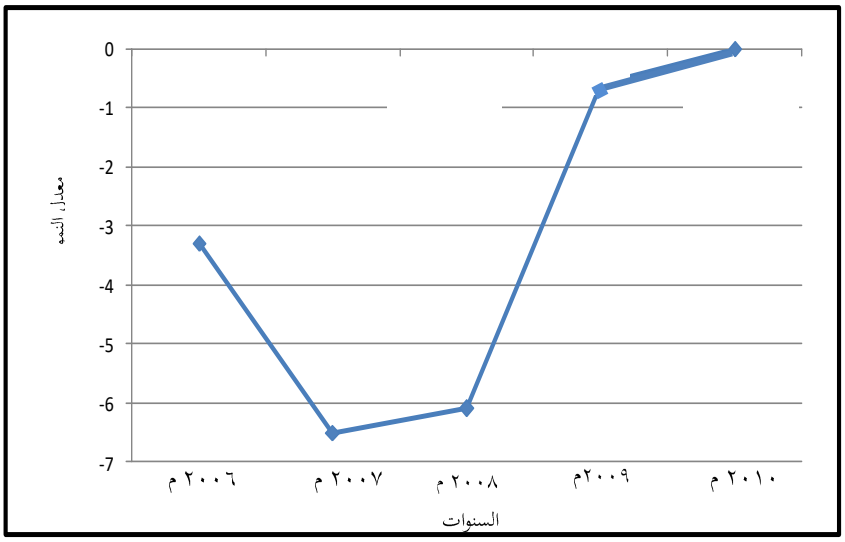

المصدر : اعتماداً على بيانات الجدول (٣).

يبين الشكل (٤) تذبذب نمو القطاع الصناعي التحويلي، ويتضح أنه ساد فيه النمو السالب ، إذ بلغ أعلى معدل نمو له -٦,٥% في عام ٢٠٠٧م، بينما كانت أدنى قيمة له -٠,٦% في عام ٢٠٠٩م. والجدول (٤) يسهم في إيضاح تطورات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م).

جدول (٤) تطورات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

خلال المدة (٢٠٠٦م - ٢٠١٠م)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي٪
٢٠٠٦م	٤,٦
٢٠٠٧م	٤,٧
٢٠٠٨م	٤,٥
٢٠٠٩م	٤,٧
٢٠١٠م	٦,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء،كتاب الإحصاء السنوي لعامي ٢٠١١،٢٠٠٩م - ص٥٥٧ -٥٧١ على التوالي.

يبين الجدول (٤) أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تذبذباً خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، إذ بلغ أعلى قيمة له حوالي ٤,٧٪ بين عامي ٢٠٠٧م، ٢٠٠٩م، فيما وصل إلى أدنى قيمة له ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٧م ، إلا أن هذه المعدلات تقل كثيراً عن معدل النمو المستهدف سنوياً والبالغ ٧,١٪ خلال مدة الخطة. أي أن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة. ويبين الشكل البياني (٥) تطورات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

شكل (٥): تطورات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)

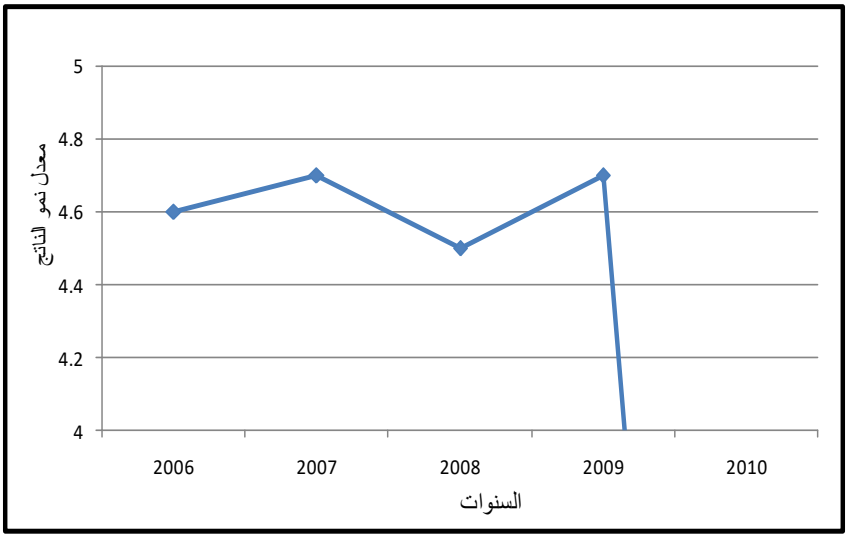

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٤).

يوضح الشكل (٥) تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، إذ يلاحظ اتجاه زيادة معدل النمو للناتج في حالة استقرار العوامل الخارجية المؤثرة في مكونات الناتج، وخاصة إيرادات النفط. وعلى العكس من ذلك عند حدوث أي تغير في إيرادات النفط كما هو حاصل بين عامي ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م عند تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية نجد تدهوراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في عام ٢٠٠٩م، ويوضح الجدول (٥) تطورات معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م).

جدول (٥)

تطورات معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)

السنوات	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٪
٢٠٠٦م	٢٣,٢
٢٠٠٧م	٧,٣
٢٠٠٨م	١٥,٤
٢٠٠٩م	٤,٣-
٢٠١٠م	٤,٢

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعامي ٢٠٠٩م، ٢٠١١م، ص٥٨٤ ، ص٥٧٠.

يوضح الجدول(٥) أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد شهد تذبذباً واضحاً خلال المدة (٢٠٠٦م -٢٠١٠م)، إذ وصل إلى أعلى قيمة له حوالي ٢٣,٢٪ في عام ٢٠٠٦م، بينما بلغ أدنى قيمه له نحو ٧,٣ ٪ في عام ٢٠٠٧م ، في حين وصل في عام ٢٠٠٩م إلى حوالي – ٤,٣ ٪ .بينما قدرت النسبة المستهدفة في المتوسط بحوالي ٤,٢ ٪ . وقد يرجع تفوق النسبة المحققة إلى المستهدفة في بعض السنوات ، وخاصة في عام ٢٠٠٦م، إلى زيادة العوائد من صادرات النفط ، نظراً لارتفاع أسعاره العالمية وليس إلى التحسن في القطاعات الإنتاجية الأخرى .

لذلك يمكن القول إن السياسات الاقتصادية ذات التوجه الحر والتي تتضمن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي في جانب النمو الاقتصادي لم تتمكن من تحقيق النمو الحقيقي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في القطاعات الإنتاجية الرئيسة مثل القطاعين الزراعي والصناعي التحويلي اللذين يسهمان في بناء التنمية المستدامة، كما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمعتمد على النفط

القابل للنضوب، والخاضع لتقلبات الأسعار العالمية لتحقيق النمو الاقتصادي يجعل الاقتصاد في حالة عدم استقرار دائم، هذا إضافة إلى أن ضعف قدرة الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي والمتمثل في القطاعين الزراعي والصناعي التحويلي يسهم في انخفاض مستويات الدخل، مما يساعد على تراجع الكفاءة والقدرة لأفراد المجتمع. وبناءً على ذلك يمكن القول إن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها اليمن والمرتبطة بالنمو الاقتصادي تتعارض مع تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي والمتمثلة في :

- الابتكار والنمو الاقتصادي .
- التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية .

وقد يترتب على ذلك نتائج سلبية مثل:

- تعقيد الظروف المعيشية.
- تدني مستوى النظم التعليمية والصحية.
- تراجع عدد من المؤسسات الإنتاجية.
- زيادة نسبة البطالة.

وكل هذا يسهم في نهاية الأمر في نقل مجاميع من البشر من الوعي إلى الجهل، ومن الغنى إلى الفقر،ومن القوة إلى الضعف، مما قد يسبب ثورات شعبية ضد الأنظمة السياسية الداعمة لهذه السياسات الاقتصادية ذات التوجه الحر.

متطلبات نجاح السياسات الاقتصادية لليمن في المستقبل

بالرغم من مرور أكثر من خمسة عشرة سنة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، إلا أن الاقتصاد لم يتمكن حتى الآن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحقيقي وضمان استدامته. ويتضح ذلك من خلال مؤشرات عجز كل من الموازنة العامة والميزان التجاري،وقصور السياسيات الاقتصادية المتبعة لمعالجة معدلات التضخم وسعر الصرف، بالإضافة إلى ضعف أداء السياسات الاقتصادية المرتبطة بجانب الإنفاق الاجتماعي والبيئي، وكذلك قصور في السياسيات الاقتصادية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي، مما لا يسهم في إصلاح الوضع الاقتصادي في اليمن . لذلك فإن جهداً

كبيراً مطلوباً لضمان نجاح برنامج السياسات الاقتصادية ، والذي يجب تصميمه ليكون ملائماً لظروف اليمن المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي وواقعة الاجتماعي والثقافي، إضافة إلى ضعف الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص. وبناءً على ذلك يمكن تحديد متطلبات نجاح السياسات الاقتصادية في اليمن على النحو الآتي:

أولاً - المتطلبات المرتبطة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدول ،سواءً كان ذلك في ظل النظرية الرأسمالية أم في ظل نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، بحاجة إلى حماية ورعاية يتعاون في تحقيقها الأفراد والجماعات. لذلك كانت الحاجة إلى تدخل الدولة في الإنتاج والنشاط الاقتصادي، إذ أظهرت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧م ضرورة التدخل الشديد للدولة في الاقتصاد لدرجة أن الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية،رائده النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر،خصصت موازنة إضافية إلى موازنة عام ٢٠٠٩م بقيمة ٧٠٠ مليار دولار في بداية الأزمة من أجل سيطرة الدولة على المشروعات المنهارة ومساعدة بعض المشروعات المتعثرة [١٩٤].

واليمن كغيرها من الدول النامية بحاجة أكثر إلى إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي ،وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية. ولعل من أهم المبررات ما يأتي:

- **ضعف الاستقرار الاقتصادي:**

ويتمثل في عجز كل من الموازنة العامة والميزان التجاري وارتفاع معدلات نمو الأسعار.

- **ضعف الاستقرار الاجتماعي:**

(١٩٤) بديعة لشهب ،الأزمات المالية العالمية ، محاولة في الفهم والتجاوز،مجلة بحوث اقتصادية عربيه ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ،العدد ٥٢ ، خريف ٢٠١٠م ، ص٧١.

ويتمثل ذلك في تدني مستوى التنمية البشرية، مما ينعكس في انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بالمقارنة بنسبة الإنفاق على الدفاع ، إذ تمثل هذه الاختلالات الاقتصادية أبرز التحديات لليمن في المستقبل(١٩٥).

- **ضعف النمو الاقتصادي:**

ويتمثل ذلك في ضعف قاعدة مصادر الدخل،إذ يعتمد الاقتصاد على مورد قطاع النفط بشكل رئيس. كما أن مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ما زالت ضعيفة، إضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هذه الاختلالات تحتاج إلى تدخل الدولة كإجراء وقائي من التدهور والتراجع .

ولا يعني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلغاء الحريات والاحتكار، وإنما تتدخل الدولة بهدف معالجة الآتي:

١ . معالجة الاختلالات الاقتصادية.

٢ . إصلاح الوضع الاجتماعي.

٣ . تحقيق النمو الاقتصادي.

أي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يركز على جانب السياسة المالية وليس على جانب السياسة النقدية،كما تسعى إليه نظرية صندوق النقد والبنك الدوليين المعتمدة على النظرية النقدية.

ويمكن زيادة الإنتاج الكلي في القطاعات الإنتاجية المختلفة، لاسيما القطاعين الصناعي التحويلي والزراعي والسمكي، من خلال زيادة معدل نمو عناصر الإنتاج ، وبخاصة العناصر الثلاثة الرئيسة التي تتمثل في: رأس المال، عنصر العمل، المستوى التقني.

وفيما يأتي عرض لأهم الجوانب التي تتدخل فيها الدولة:

- **جانب الاستقرار الاقتصادي:**

(١٩٥)طه الفسيل، تطوير الأداء الاقتصادي الكلي اليمني (٢٠٠٦م -٢٠٠٩م) والتحديات التي يواجهها ، وزارة الصناعة ، ٢٠١٠ م ،ص٣ -٥.

يستدعي تحقيق الاستقرار في الجانب الاقتصادي إعادة النظر من جانب الدولة فيما يأتي:

- **الموازنة العامة:**

يتم ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري وربط الأجور والمرتبات بالأداء والإنجاز، وكذا زيادة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة،بغرض تحقيق الموازنة بين الإنفاق والإيراد،كما تبنت ذلك نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي .

- **الميزان التجاري:**

يتم دعم الصادرات المحلية وتقليل الواردات، وذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء عمل حماية انتقائية لبعض الصناعات الوطنية وتشجيع الصناعات التي تمتلك اليمن فيها ميزة نسبية، مثل الاهتمام بالجانب الزراعي لاسيما زراعة القطن بغرض صناعة الأقمشة والمنسوجات، وكذا الاهتمام بالتصنيع في جانب الثروة السمكية لتقليل الطلب الخارجي لهذه السلع، وكذلك دعم الصناعة التحويلية مثل مواد البناء وغيرها من المواد التي تتوافر خاماتها في اليمن، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق انخفاض معدلات التضخم وسعر الصرف مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بهدف إيجاد توازن بين الصادرات والواردات ، حيث أوضحت ذلك نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي .

- **جانب الاستقرار الاجتماعي:**

يعد الاستقرار الاجتماعي جانباً مهماً في إحداث التطور والاستقرار الاقتصادي. وهذا يتطلب اهتمام الدولة بما يأتي:

- **التعليم:**

يتم الاهتمام به من خلال توفير المستلزمات الضرورية لرفع المستوى النوعي في الكفاءة والمهارة لأفراد المجتمع، ويأتي ذلك من خلال توجيه الإنفاق على التعليم و الاستثمار في العنصر البشري.

- **الصحة:**

تعد الرعاية الصحية لأفراد المجتمع ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وذلك يتطلب زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة وتوجيهها نحو الجانب الذي يسهم في رفع المستوى الصحي للأفراد وبما يضمن تنمية بشرية مستدامة .

- **الرعاية الاجتماعية:**

ويتمثل الاهتمام بهذا الجانب من خلال رفع مخصصات الإنفاق بغرض زيادة القدرات الأساسية لأفراد المجتمع، وتقليل الجوع ونقص التغذية، مما يسهم في إحداث النمو المستدام، وذلك من شأنه أن يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، كعامل رئيسي لإحداث نمو مستدام ،وهو ما تسعى إلى تحقيقه وإنجازه نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي .

- **جانب النمو الاقتصادي:**

يستلزم زيادة العائد الاقتصادي استخدام الموارد الاقتصادية بشكل أمثل وذلك من خلال الاهتمام بما يأتي:

- **تنويع مصادر الدخل القومي وخلق فرص عمل جديدة:**

ينبغي إحداث تغير في هيكل الإنتاج بحيث يتم تقليل الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية المعتمد على النفط، والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى والمتمثلة فيما يأتي:

- قطاع الزراعة والثروة السمكية .
- قطاع السياحة.
- قطاع الصناعة التحويلية.
- قطاع خدمات الموانئ والنقل البحري.

- **تنويع الصادرات:**

يقصد بذلك تعزيز موقف الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على صادرات النفط وذلك من خلال الاهتمام بتصدير الثروة السمكية والمنسوجات.

- **الاستخدام الأمثل للموارد غير المستغلة:**

يعني محاولة السعي لاستخدام الموارد المتاحة بشكل يعكس الفائدة الاقتصادية الحقيقية لبعض الموارد، مثل الزكاة والوقف. وهذا يتطلب مراعاة ما يأتي:

- توفير الإدارة ذات الكفاءة العالية.

- الاهتمام بنشر الوعي بين فئات المجتمع وتشجعيهم على إحياء مورد الزكاة والوقف.

- العمل على إعطاء الزكاة والوقف أهمية خاصة في رسم السياسات المالية للاقتصاد، بغرض إحداث نمو اقتصادي مستدام ، كما أشارت إلى ذلك نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي .

ثانياً - المتطلبات المرتبطة بجانب الحكم الجيد:

يتطلب النمو الاقتصادي جذب كثير من الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهذا يستلزم التصدي للعوامل التي تعيق جذب الاستثمار، وبخاصة مسألة الفساد الإداري والمالي .لذلك هناك ضرورة للاهتمام بالجوانب الآتية:

- تطبيق النظام والقانون على كل أفراد المجتمع.
- الحرص على محاسبة كبار موظفي الحكومة.
- تقليل احتكار أي نوع من النشاط الاقتصادي.
- تسهيل الإجراءات الرسمية ووضوحها وشفافية القرارات وتوفير الاطمئنان.
- إصلاح الجهاز الإداري العام عن طريق اختيار العاملين على أساس الكفاءة والأمانة وبشفافية تامة ،هذا مع توفير الدعم اللازم والأجور الملائمة لهم، وهو ما تؤكد علية نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي.

ثالثاً - المتطلبات المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي:

يؤدي التكامل والمشاركة والتسوية والفاعلية بين الجهات الفاعلة في النشاط الاقتصادي، كما هو سائد في نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، إلى رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية، وخاصة تلك الجهات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة التي يمكن تحديدها كما يأتي:

- الدولة.
- رجال الأعمال.
- النقابات العمالية.
- منظمات المجتمع المدني.
- المؤسسات العامة المستقلة.

إلا أن نجاح ذلك في اليمن يستلزم توافر عدد من الشروط أهمها:

- **توفر المؤسسات الإدارية الفعالة:** إذ تعتمد فاعلية المؤسسات الإدارية على مدى توفر مؤسسات تشريعية منتخبة وممثلة لسيادة أبناء المجتمع، ووجود قضاء نزيه ومستقل وفعال.

- **اعتماد الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات:** إذ يعد استيعاب التقنية الحديثة أحد الأساليب العلمية اللازمة لتحقيق الإنجازات الاقتصادية. كما أن اختيار التقنية الملائمة لاستغلال الموارد المتاحة هو جزء هام من اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط الاقتصادي، إذ يمكن الاستفادة من ذلك من خلال ما تم عرضة أثناء الحديث عن نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي في جانب مقومات نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي .

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة في هدفها الأول معرفة أهمية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، وسعت في هدفها الثاني إلى تحديد مقومات اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، فيما حاولت في هدفها الثالث معرفة أهم سمات السياسات الاقتصادية في اليمن، بينما سعت في هدفها الرابع إلى تحديد متطلبات نجاح السياسات الاقتصادية لليمن في المستقبل . وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات هي:

أولاً - النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من ا لنتائج من خلال مناقشة تساؤلات الدراسة . ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يأتي:

١ - أظهرت ا لدراسة أنه بالرغم من اختلاف بيئة النشاط الاقتصادي في كل من دول اقتصادات نظام اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي واليمن، إلا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعد أمراً هاما ً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى النمو الاقتصادي.

٢ - بينت الدراسة أن مقومات نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي تتمثل في المقومات المرتبطة بمسؤولية الدولة والإعلام وبيئة النشاط الاقتصادي .

٣ - أوضحت الدراسة أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها اليمن قد أخفقت في تحقيق أهدافها المنشودة من خلال الخطط الخمسيه المتعاقبة.

٤ - أظهرت الدراسة أن هناك متطلبات لنجاح السياسات الاقتصادية لليمن في المستقبل، و تمثلت تلك المتطلبات بما يأتي :

- التدخل الرشيد والواعي للدولة في النشاط الاقتصادي.

- اتباع تطبيق سبل الحكم الجيد.
- توفر بيئة النشاط الاقتصادي.

ثانياً - التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي نرى أن من شأنها الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم تحقيق الرفاه الاقتصادي كما يأتي :

١ - الاهتمام الجاد والاستفادة في اليمن بنظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي، وكذا الاعتماد على مقومات نجاح هذه النظرية.

٢ - ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبخاصة في جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - السعي للاهتمام بتطبيق النظام والقانون على كل أفراد المجتمع،بما يضمن تحقيق الحكم الجيد.

٤ - توجيه المجتمع وتحفيزه نحو التكامل والمشاركة في النشاط الاقتصادي.

المراجع

أولاً -المراجع العربية:

١ . بديعة لشهب،الأزمات المالية العالمية، محاولة في الفهم والتجاوز،مجلة **بحوث اقتصادية عربيه ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،القاهرة ،العدد ٥٢ ، خريف ٢٠١٠م** ، ص٦٤ -٩٢.

٢ . سيف العسلي، مدى تناسق السياسات الكلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، جامعة صنعاء، العددان ١٨ -١٩ (سبتمبر ٢٠٠١م - مارس ٢٠٠٢م)، ص ٢٦٤ - ٣١٩.

٣ . طه الفسيل، **تطوير الأداء الاقتصادي الكلي اليمني (٢٠٠٦م - ٢٠٠٩م)والتحديات التي يواجهها**، وزارة الصناعة ، ٢٠١٠م .

٤ . عبد الباري الشرجبي، الجمهورية اليمنية، أبعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، **مجلة الثوابت**، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، العدد ٧ (يوليو – سبتمبر)، ١٩٩٦م،ص ٤٩ -٧١.

٥ . عبد الله العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٧م.

٦ . محمد الأفندي، **أولويات واتجاهات السياسية المالية والنقدية في اليمن** للفترة (٢٠٠٣م -٢٠٠٦م)، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء**، العدد٢٨ ، سبتمبر٢٠٠٧م، ص ١ -٤٨.

٧ . محمد الحاوري، **تقييم أداء السياسية المالية والنقدية والتضخم للمدة (٢٠٠٠م -٢٠٠٥م)**، دراسة غير منشورة ،٢٠٠٨م.

٨ . يحيى المتوكل،" الاقتصاد اليمني وفجوة الموارد المحلية في المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري":دراسة تحليلية، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، جامعة صنعاء ،العدد ٢٢ ، (سبتمبر ٢٠٠٤م - مارس ٢٠٠٥م) ص٣٥ -٦٥.

٩ . الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني ،الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التطورات النقدية والمصرفية ، ٢٠١٠م.

١٠ . الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، النشرة الإحصائية المالية، العدد (٣٩)، ٢٠١٠م.

١١ . الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦م -٢٠١٠م) ، صنعاء .

١٢ . الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١م -٢٠٠٥م) ، صنعاء .

١٣ . الجمهورية اليمنية،وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي** لعامي ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م ، ٢٠١١م .

ثانياً -المراجع الأجنبية:

1-Benecke ,Dieter w, A Group of Researchers, **The social and Ecological Market Economy , A Model for Asian Development** , klarmann Druck Gmbh, Germany, 2008.

2-Federal Ministry for Economic Cooperation and Development , Strategies, **The social and Ecological Market Economy, principles in German Development Policy** , Germany , 2007 .

3-Hein, Eckbard and truger, Acbim , A Group of Researchers, **The social and Ecological Market Economy – A Model for Asian Development** , klarmann Druck Gmbh، Germany,2008.

4-National Business Initiative, **Enhancing the Business Contribution to Nepal's Future : Presentations on Social and Ecological Market Economy**, Nepal,2010.